نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي

(قرآءة نقدية لنماذج من الأعمال و الدراسات الجامعية)

حسن بن فرحان المالكي

- نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي -

حسن بن فرحان المالكي

نحو إنقاذ

التاريخ الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي

(قراءة نقدية لنماذج من
الأعمال والدراسات الجامعية)

حسن بن فرحان المالكي

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية
١٤١٩هـ-١٩٩٨م

ح مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٤١٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المالكي، حسن بن فرحان
نحو انقاذ التاريخ الإسلامي: قراءة نقدية لنماذج من الأعمال والدراسات الجامعية
- الرياض.
٠٠٠ص؛ ١٤,٥ × ٢١,٥ سم - (كتاب الرياض؛ ٤٢)
ردمك ٦ - ٤٠ - ٧٨٠ - ٩٩٦٠
ردمد : X ١٩٠ - ١٣١٩
١ - التاريخ الإسلامي - كتب - نقد ٢- التاريخ الإسلامي - مقالات
ومحاضرات - نقد أ- العنوان ب - السلسلة
ديوي ٩٥٣ ١٨/٠٠٣٢
رقم الإيداع: ١٨/٠٠٣٣
ردمك : ٦ - ٤٠ - ٧٨٠ - ٩٩٦٠
ردمد : X ١٩٠ - ١٣١٩

إهداء

قيل (رب أخٍ لك لم تلده أمك)

ويمكنْ أن نقول: (رب أستاذ لك لم تسمع منه أيام الطلب ولم تلحظه عيناك في قاعات الدراسة).

إلى من رأيت في أبحاثه قوة المنهج ووضوح الهدف

إلى من قرأتُ له واستطعت أن أقول باطمئنان وثقة:

الآن وجدت (المؤرخ)!!

وجدت الذي ينشد الحقيقة!!

وجدت الذي يصدع بالحقيقة!!

للعلم!!

للتاريخ!!

للحقيقة!!

إلى أستاذي الدكتور/ عبدالعزيز بن صالح الهلابي

أهدي له هذا العمل المتواضع.

تلميــذك

حسن بن فرحان المالكي

التاريخ الإسلامي لا يجهل المسلمون أهميته، وإن اختلفوا في قراءته، وكتابته، وبحثه، وتصنيفه، وتقييمه، فمنه يستمد المسلمون العبر والدروس، وإليه يرجعون عند تفسير أسباب النصر وعوامل الإخفاق، لأنه الأرضية؛ التي كان الإسلام في عصوره الزاهرة مبنياً عليها، وكان التاريخ أيضاً المرآة، التي تعكس واقع المسلمين.

لكن التاريخ الإسلامي؛ ابتلي بكثير من أبنائه؛ الذين لم يفهموا الأهداف الحقيقية من دراسته، ولم يقفوا على جواهر فوائده، ولم يعرفوا المنهج الصحيح في الاستفادة منه؛ تلك الاستفادة التي تتصاحب فيها معرفة الأخطاء وبدايات الإنحراف مع معرفة الإيجابيات وجوانب الإشراق.

التاريخ الإسلامي مبتلى بأعدائه، الذين يعممون الخاص، ويخصصون السائد، وينشرون المثالب الظالمة في ثياب عدل وتحقيق!!.

التاريخ الإسلامي مبتلى بكثير من الصالحين، الذين يجمعون بين العاطفة الصادقة والجهل المركب، وقديماً قال بعض السلف (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث)!! ويقصد القائل ذلك الصلاح (العاطفي) الذي لم يتسلح بسلاح العلم فانطلت على هؤلاء الصالحين أكاذيب

الكذابين وأخطاء الجاهلين وأوهام النقلة فأصبحوا يرددونها وتجري بها ألسنتهم وهم لا يعرفون أنها أباطيل!! ولا يهتدون لمواطن الضعف فيها!! منخدعين بشيوعها وانتشارها!!، محسنين الظن بكل ما سمعوا!!.

التاريخ الإسلامي مبتلى ببعض العلماء؛ الذين يجازفون بإصدار الأحكام المستعجلة، حول الأحداث، والمواقف، والشخصيات، والنتائج، متناسين الطريقة الصحيحة والمثلى، في البحث عن الحقيقة، ذلك البحث الذي يحترم العلم، ويلتزم النقل الصحيح، ويحترم العقل، ولا يهمل الاستيفاء في جمع شتات المادة، العلمية، من مختلف المصادر.

ثم يتبع ذلك بتصنيف هذه المادة، من حيث القبول والرد ذلك التصنيف، الذي يبحر في مناهج المحدثين وأهل العلم من محدثين وأصوليين ومؤرخين، ويغوص في دلائل القواعد والألفاظ، ويستوعب الأقوال في الراوي الواحد، ثم يجتهد في معرفة القول الصحيح، المتفق مع سبر مرويات الراوي وأحاديثه، وما يتفق معها من مرويات الآخرين ثم وزن ذلك بميزان العدل فلا هضم لجوانب الخير ولا مجاملة لنوازع الشر.

ثم يأتي بعد ذلك مرحلة التحليل والاستنتاجات، وجمع ملخص المادة ومتفرقات المعرفة، وتقديم هذا كله ليسهم في تصحيح معرفتنا بهذا التاريخ، ثم تنمية هذه المعرفة وزيادتها ومتابعتها ونقدها، لتسهم هذه المعرفة بدورها في علاج مشاكلنا المعاصرة، ونسترشد بها في استشراف المستقبل، وبالتالي وضع الحلول (الوقائية) للقضايا والمشكلات المتوقعة.

التاريخ الإسلامي بحاجة إلى أن نحسن استخدام العلم، ذلك العلم الذي يهدي إلى الحق، ويوصل إليه، وليس ذلك العلم الذي تسيره العواطف!! وتراكمات الأخطاء والظنون!! وتجره ردود الأفعال غير المدروسة ولا المسؤولة، لاتخاذ مواقف متشنجة، تقلب الحقائق من أجل ارضاء أناس أو اغضاب آخرين، وتلوي أعناق الأدلة، وتجمع الأضداد، وتخضع المسلمات، وتفرق بين الأمور المتفقة؛ من أجل الثبات على موقف خاطئ أو الحصول على ثناء جاهل.

فمثل هذه الأمراض البحثية لها أكبر الأثر في ضعف رؤيتنا للتاريخ الإسلامي وسوء فهمنا لحقائقه وعبره ودروسه!!.

التاريخ الإسلامي مبتلى بعدم معرفتنا للأهداف الكبرى

من دراسته، مبتلى بالطريقة العشوائية في البحث، والطريقة الظالمة في الحكم.

التاريخ الإسلامي مبتلى بالجهود المشتتة التي كان من نتائجها المحزنة تلك التناقضات الكبيرة التي لا تخدم حقائق التاريخ الإسلامي.

التاريخ الإسلامي مبتلى بمثل هذه المصائب وأكثر، عرف ذلك من عرفه وجهله من جهله، ولذلك لابد من التقاء الهموم لإنقاذ هذا التاريخ وإخراجه من هذه العوائق والمصائب (البحثية) التي تحول قطعاً دون الاستفادة التي نرجوها منه.

ولهذا كله فإن التاريخ الإسلامي بحاجة إلى قراء يحسنون القراءة، وإلى باحثين يحسنون البحث، وإلى عادلين يحسنون الحكم، وإلى تنسيق بين الجهود وإلى شعور بأن هذا التاريخ مسئولية الأمة، ولا ينبغي أن يخضع للانطباعات الخاصة، والرؤى الذاتية، ثم إنَّ هذا العصر أصبح عصر تنسيق وتعاون واتصالات علمية، ومن الخطأ ألا نستفيد من هذه الايجابيات المساعدة على تحقيق النتائج السريعة والعميقة في الوقت نفسه.

التاريخ الإسلامي بحاجة إلى شجاعة غيورة تطرح

الحقائق ولا تخشى في سبيلها عتاب الأصدقاء ولا كند الأعداء ولا الطعن في الأهداف والمقاصد.

التاريخ الإسلامي لا يريد منا خلاف ما تريده الحقيقة في شمولها وقوتها في سموها وجوهرها.

التاريخ الإسلامي لا يريد منا أن نسير وراء العاطفة ونلبس الباطل لباس الحق.

التاريخ الإسلامي لا يريد منا أن نتشنج في ردود الأفعال ونظلم في اصدار الأحكام.

التاريخ الإسلامي لا يريد منا أن نتهم الأبرياء كما لا يرتضي منا أن نبرىء المذنبين ولا نجامل الرجال على حساب الشرع والحقيقة.

التاريخ الإسلامي لا يريد منا أن نتشبث بأخطاء الدارسين، ولا رواسب التعصبات.

التاريخ الإسلامي يريد منا أن نجرده من ملونات الأزمنة والأمكنة التي لا تتفق مع الحقائق.

التاريخ الإسلامي يريد قلوباً نظيفة، وأهدافاً سامية، وعزائم صادقة، وقوة في البحث، وتطبيقاً حقيقياً للنظريات، ذلك التطبيق الشامل، وليس التطبيق الأعور، الذي نتغنى به في مواطن ونحاربه في مواطن مشابهة!!

التاريخ الإسلامي يحتاج رجالاً همهم العلم لا الشهادات والوظائف، فوظيفة المؤرخ هي التاريخ نفسه كما ان وظيفة العالم هو العلم نفسه.!

التاريخ الاسلامي يريد منا أن نترك المجاملات، ونبين بوضوح الأهداف الحقيقية من دراسته، ولا نضحك على أنفسنا ولا الآخرين.

التاريخ الإسلامي بحاجة إلى أن نضع لدراسته منهجاً يحمينا من التناقضات!!،

إلى منهج يعلمنا كيف نصل إلى الحقيقة!!،

إلى منهج يعلمنا كيف نحمي الحقيقة!!

إلى منهج يجبرنا على اتباع الحقيقة!!

إلى منهج يعلمنا كيف نحمي التاريخ من أنفسنا وأهوائنا وأمراضنا!!

إلى منهج يضبط مواقفنا وردود أفعالنا!! فإن حاولنا أن نحقق كل هذا، استطعنا أن نزعم أننا نسير (نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي)!!

ومن هذا المنطلق جاءت مقالاتنا في صحيفة (الرياض) محاولة من المحاولات التي تهدف إلى نقد (سلبيات البحث)

في التاريخ الإسلامي ويبقى هذا العمل خاضعاً للنقد والمناقشة والحوار المتواصل أملاً في اكتمال جوانبه ليسهم في التصحيح المأمول.

ومن هذا المنطلق أيضاً، كان حوارنا مع بعض الأخوة الفضلاء، من الأساتذة الأكاديميين، أو طلاب الدراسات العليا، ولم يكن الحوار مع غيرهم من عموم المؤلفين، ايماناً منا بأن المشاركة في إصلاح القمة، كفيل بإصلاح القاعدة، وإن كانت القاعدة لا تخلو من خير أما إن بقيت أقسام التاريخ، تنتج تلك الإنتاجات، التي تفتقد الخطوات الصحيحة، فإن هذا يدعو للقلق الشديد.

وأنا لا أزعم أن تلك الدراسات متساوية من حيث اتباع المنهج الصحيح من عدمه، فهناك دراسات رائدة، يشهد لنزاهتها وعلميتها كل منصف يعلم الحقيقة، وهناك دراسات قريبة من هذه الريادة لكن الأغلب مما قرأناه من هذه الرسائل والدراسات التاريخية فيه من العيوب السابق ذكرها النصيب الأوفر، نتيجة للمفاهيم الخاطئة أو طرق البحث القاصرة، فلهذا جاءت ضرورة مثل هذا النقد الذي نرجو أن يسهم في تصحيح تلك السلبيات المستقرة في بحوث ودراسات كثير من دارسي التاريخ الإسلامي، كما نرجو أن تتنبه أقسام التاريخ إلى ضرورة (المراجعة)

و(النقد الذاتي) وتشجيع ذلك حتى لا يأتي يوم تكون فيه الدراسات من دلائل (الجهل) وعلامات (التخبط العلمي) الذي نعيشه في هذه المرحلة الزمنية.

وليعذرني الاخوة الذين كان الحوار معهم في هذا الكتاب فقد تقسو عبارة ويشتط أسلوب وتند كلمة وما هذا كله إلا من باب الحرص على هذا العلم الشريف مع سلامة النية والمقصد ومحبة الخير لي ولهم وفق الله الجميع وسدد خطاهم. كما أود التنبيه أنه قد تمَّ في هذا الكتاب تصحيح الأخطاء الطباعية وإيراد بعض الاستدراكات القليلة والتفصيلات اليسيرة في بعض المسائل التي رأينا أنها تحتاج لذلك.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر مؤسسة اليمامة الصحفية وصحيفة «الرياض» على وجه الخصوص لتبنيهم إصدار هذا الكتاب الشهري وحرصهم على حفظ الأعمال الكتابية لكُتابهم من الضياع وايصالها إلى عموم المستفيدين لتكتمل الفائدة وتتحقق الأهداف. ونسعى جميعاً لتأصيل المعرفة وإنمائها، نسأل الله أن يوفقنا لما فيه خير ديننا وأمتنا وتاريخنا.

بقلم: حسن بن فرحان المالكي

الفصل الأول

أنقذوا التاريخ الإسلامي!!

حوار مع الدكتور عبدالحليم عويس
والأستاذ المؤرخ محمود شاكر

يا أصحاب الحديث:
انقذوا التاريخ الإسلامي! ❁

لا تنقذوه من تلفيقات المستشرقين وأذنابهم من المستغربين بل من بعض المؤرخين الإسلاميين الذين دخلوا ميدان التحقيق العلمي للتاريخ بلا سلاح ورفعوا لواء (إعادة كتابة التاريخ الإسلامي) وهم يفتقدون أبسط أركان التحقيق العلمي.

يا علماء الحديث: لقد سئمنا من الردود على المؤرخين المستغربين الذين يؤرخون بأقلامهم ما تمليه أهواؤهم وعقولهم فإن هؤلاء ـ المستغربين ـ لن يجدوا عند المسلمين إلا آذاناً صماء وأعيناً عمياء، والقارىء المسلم الواعي لن ينجرف في تياراتهم ولن تخدعه ترهاتهم فقد طويتْ دونهم الكشوح منذ زمن فلم تعد أباطيلهم تنطلي على أحد ولا تستميل ذا لُبٍّ.

❁ اليمامة ـ العدد ١١٦٢ ـ الأربعاء ٢٨ ذو الحجة ١٤١١هـ ـ ١٠ يوليو ١٩٩١م

ـ كتب المؤلف هذا المقال قبل تخرجه من الجامعة لذلك يجب مراعاة هذا في بعض الأدبيات والتنميقات التي قد تكون ملاحظة عند بعضهم.

ولكن الأنكى والأمر عندما (يؤتى من مأمنه الحذر) فقد نشأ في زمننا الحاضر كثير من المؤرخين الإسلاميين الذين يريدون تنقية تاريخنا الإسلامي من الشوائب، فأتوا بالعجائب!! وطمسوا الحقائق، وأدخلوا أنفسهم في علم الحديث تصحيحاً وتضعيفاً!! وضعفوا الثقات، ووثقوا الهالكين، وأحجموا أنفسهم بين رفض النقل، وتحكيم العقل، وفتحوا بذلك شرخاً عميقاً في منهج أهل الحديث ـ ولهذا جئت مستنجداً ـ فإن لم يتدارك هذا الأمر أهل الاختصاص فسيؤول بنا الأمر إلى رفض المؤرخين العقلانيين (ومن سار في ركبهم) للمنهج الذي وصلنا عن طريقه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وقد بدت بوادر هذه المجازفات فرأينا في هذه الأيام من الأساتذة المؤرخين أو تلاميذهم من يتلاعبون بتاريخنا الإسلامي، فيصححون الضعيف، ويضعفون المتواتر!! لأن العقل ـ بزعمهم ـ يعقل هذا ولا يعقل ذاك، مع ادعائهم بأنهم رجال ثغور التاريخ، وأنه يقع على عواتقهم تنقية هذا التاريخ!! وإعادة كتابته وتصحيحه وإخراجه (خالصاً سائغاً للشاربين)!! وإذا حاولت أن تبحث عن منهجهم وجدته (يعقل، ولا يعقل) و(ممكن، ولا أظن)!! يبدأون تحقيقاتهم بـ(لست أدري، ومما يخيل إليّ) لكنهم ينتهون بـ(من المؤكد) وبفعلهم هذا يكونون قد هدموا ما بناه المحدّثون منذ القرون الأولى مع أنهم ـ (المؤرخون) ـ يتفقون نظرياً مع أهل الحديث في أن (أفضل منهج لكتابة التاريخ الإسلامي هو منهج أهل الجرح والتعديل وأن هذا المنهج هو المعيار الحقيقي

لقبول الخبر أو رده)!!. وهذه حقيقة لا جدال فيها ولا يشك فيها منصف، لكن المؤرخين الإسلاميين هم أبعد الناس عن هذا المنهج عن التطبيق العملي الواقعي ـ مع اعترافهم بالمنهج نظرياً!! ـ ومؤلفاتهم شاهدة تنضح بما ذكرت من تناقضاتهم، فهم يدعون إلى تطبيق منهج المحدثين، وبدعوتهم هذه يكونون قد جعلوا على مؤلفاتهم صبغة أهل الحديث ظاهرياً!! بينما الحق والواقع يقرران أن هذه المؤلفات يتمشى الزور في مناكبها والباطل في جوانبها، لا ترفع حجاباً من باطل، ولا تملك اقناعاً لسائل، وسأكشف لكم الغماء فليس المقام مقام خطابة بل مقام تحقيق وتنقيب، حتى يبين الصبح لذي عينين، وسأضرب مثالاً على أقوالي السابقة ـ حتى لا نتحدث في فراغ ـ وسأذكر بعض الملاحظات على إثنين من المؤرخين الإسلاميين الذين قد سبق لي أن تحاورت معهما ولهما في قلبي الحب والتقدير الأخوي ولكن هذا لا يمنع من النقد البناء الموثق حتى نصل إلى المستوى المأمول وإلى المنهج السديد في تنقية وكتابة التاريخ الإسلامي، بلا تحيز ولا دفع بالصدر وسترون ـ إخواني القراء ـ مقدار الهوة السحيقة بين النظرية التي ينادون بها ويدعون إليها بالحاح والتطبيق العملي عند كتاباتهم في التاريخ الإسلامي، والمؤرخان اللذان سيكون الحوار معهما هنا هما الدكتور الفاضل/ عبدالحليم عويس والأستاذ المؤرخ محمود شاكر وكلاهما أشهر من نار على علم.

وسأبدأ بالحوار مع الدكتور عبدالحليم عويس وننظر جميعاً مدى الاتفاق والاختلاف بين نظريته وتطبيقه.

يقـول الدكتور فـي كتابـه (بنو أميـة): «وقد أغفـل كثيـر من المؤرخين كتب المحدثين والفـقهاء من أمثال الصحـاح الستة وكتب أئمة المـذاهب الأربعة وكـتب الفقـهاء.. الخ». وقد قـال هذا في معـرض انتقاده للمـؤرخين وقال في صحـيفة مـرآة الجامعـة عدد ١١٠: «لكن نقطة الخـلاف الرئيسـية بيننا وبين الدكتـور فتـحي عثمان أنه يكاد (وأقـول يكاد) يغلّب العقل على النص في بعض المواطن النصية وهو بالتالي يعطي العقل مـساحة تمتد على حساب النص»!!.

وكلامه في الفقرتين السابقتين يمثل الجانب النظري عند الدكتور في أنه (يجب ألا تُغْفَل كـتب المحدثين والفقـهاء) كمـا (لا يجوز تغليب العقـل على النقل) عند الكتابة في التـاريخ الإسلامي!!. وهذا كلام نظري صحـيح ـ وان لم يكن بجديد ـ ومع أنه صادق في اتهام المؤرخين أو أكثرهم بإغـفال هذه الأصول وتغليب العقل على النص إلا أني تمنيت لو أنه لم يتبعهم في إغفال تلك المصادر والكتب مع الروايات الصحـيحة، والدكـتور ـ عفـا الله عنه ـ قد أوهم القـارىء ـ أو يظهـر من كلامـه ـ أنه (لا يغـفل الصحـاح الستة)!! وأمثالها و(لا يعطي العقل مساحة على حساب النص)!! وسنرى الآن مدى التزامه بكلامه النظري السابق: خذ مثالاً واحداً فقط وهو ما ذكره في مرآة الجامعة، العدد السابق نفسه عندما قال بالحرف الواحد: (فـلا يعقل قبول ما يشـاع عن بني امية من أنهم كانوا يسـبون علياً كرم الله وجـهه على المنابر لأن ذلك يتنافي مع طبيعة البيئة الإسلامية... الخ اهـ.

فأنتم ترون أنه هنا يتحاكم إلى العقل ولم يبحث عن النص في الصحاح الستة!! وكتب المحدثين والفقهاء!! التي أُغفلت من بعض المؤرخين!!، ولو رجع إلى بعض منها لوجد في أكثرها ما يخالف قوله أو نفيه السابق، وحتى لا يكون اتهامي له أو ردي عليه عائماً فتعال معي أخي القارىء لنفتش في الكتب الستة!! وبعض كتب المحدثين والفقهاء!! حتى لا نتهم باغفالها ولا نغفلها كما أغفلها الدكتور!! لنرى الحق الذي فيها هل يتوافق مع قوله السابق أم لا في هذه القضية:

١ ـ صحيح البخاري ـ وأظنه من الكتب الستة!! مع شرح فتح الباري (٧/ ٧٠) نجد فيه حديثاً (عن عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه أن رجلاً دعا سهل بن سعد فقال: هذا فلان أمير المدينة يدعوه علياً عند المنبر).. الحديث

وفَسَّر ابن حجر هذا القول برواية أخرى عند الطبراني من وجه آخر عن عبدالعزيز نفسه، وهي (يدعوك لتسب علياً)!!.

وهذا السبب صريح في حديث مسلم الآتي:

٢ ـ صحيح مسلم (٧/ ١٢٤) ـ وهو من الكتب الستة!! (عن عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: استعمل على المدينة رجل من آل مروان قال (أبوحازم): فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم علياً قال: فأبى سهل فقال له (الأمير) أما إذا أبيت فقل لعن الله أبا التراب!!!، فقال سهل: ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي التراب، وما سماه إلا النبي

ﷺ . . . الحديث.

أقول: فهذا صحيح مسلم يفسر رواية البخاري ـ وكلاهما من الكتب الستة ـ بأن والي المدينة وهو مروان بن الحكم في زمن معاوية كان يسب ويأمر بسب علي على المنابر، هذه حقيقة تاريخية ثابتة!!. فأين التزام الدكتور بالنقل الصحيح!!

فلابد من قبول الحق وإن كان مراً، فأنا لا يهمني ثبوت التهمة ضد بني أمية أو غيرهم، ولا يهمني نفيها، بقدر ما يهمني حماية المنهج ـ منهج كتابة التاريخ الإسلامي ـ وتبرئته من الخلل الذي قد يصيبه بتحكيم العقل بعيداً عن النقل الصحيح.

والمؤرخون يخلطون ـ غالباً ـ بين (ما وقع على الحقيقة) و(ما يجب أن يكون)!! وهناك فرق بين (ما نحب) و(ما حصل فعلاً) فليس التاريخ رواية مسرحية خيالية نشكلها كما نريد!! بل من كمال وصدق وموضوعية التاريخ الإسلامي أن نذكر الحق ولا نجامل فيه أحداً وقد سألت شيخنا العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز حفظه الله ـ وهو من كبار المحدثين في عصرنا الحاضر ـ عن هذه الرواية في مسلم وهل تدل على أن بني أمية كانوا يسبون علياً؟! فقال: (هذا ليس بعيداً عن مروان وغيره، وهذه من الزلات نسأل الله العافية!!). أ.هـ.

إذاً فالشيخ لم يقل (لا يعقل)!! لأنه إن صحَّ النقل وجب على العقل قبول مقتضاه أما إذا فتحنا الأبواب للعقول والأهواء والتشهي فستأتي على الأخضر واليابس وما أسهل كلمة (لا يعقل)

بل ما أجهلهـا عندما ندفع بها (ما يخـالف أهواءنا)!! فهي سلاح العـاجز وحجـة الجاهل. ثـم لا يوجد تناقض بين العـقل السليم والنقل الصـحـيح أبداً!! إلا أنَّ بعض العـقـول تريد رفض بعض النقل!! مجرد رفض ينبع مـن (هوى وتعصب)!! وليس من عقل راشد يضع الصحيح في موضعه ويضع له ظروفه وملابساته.

أيضاً نتابع الكتب الستة، فالثالث هو:

٣ ـ سنن الترمـذي: انظر صـحـيح التـرمـذي ـ للألبـاني ـ (٣/ ٢١٤): عن عـامـر بن سـعد بن أبي وقـاص عن أبيـه قـال (عامر): أمـر معاوية سعداً فقـال: ما منعك أن تسب أبا تراب.. الحديث!!

الحديث قال الألباني صحيح.

قلت: وقد روى مـسلم هذا الحديث أيضاً واتفق مع التـرمذي سنداً ومتناً انظر صحيح مسلم (٧/ ١٢٠).

٤ ـ سنن ابن مـاجه: سنن ابن مـاجه هو الكتـاب الرابع من الصحاح الستة (على حد تعبير الدكتور)!!.

ـ انظر صحـيح سنن ابن ماجه للألباني (١/ ٢٦) عن عـامر بن سعـد عن أبيه قـدم معاوية في بعـض حجاته فـدخل عليه سـعد فذكروا علياً فنال منه فغضب سعد وقال: تقول هذا لرجل سمعت رسـول الله ﷺ يقـول فـيـه: من كنتُ مـولاه فـعلي مـولاه.. الحديث، قال الألباني: صحيح.

أقـول: والشـاهد هو قـوله: (فنال منه) أي (نال مـعـاوية من علي)!! وأنه ليسوؤني أن أستطرد في هذه الأدلة في هذه القضية، لكن الدكـتور يحـثنا على ألا نغفل الكتب الـستة!! وحـتى نرى الفرق بين النظرية والتطبيق!! عند التحقيق في الروايات التاريخية، فأهل السنة والجـماعة لا يقولون بعـصمة أحد من الصـحابة، مع احترامنا وحبنا لهم، لكن الحب لا يقتضي القول بالعصمة لأحد، فلنتنبـه لهذا!!. ولكن نلتـمس لهم أحسن الأعـذار الحقـيقـية لا المفتعلة دون أن ننفي الحق ونضرب النـقل الصحيح بالعقل وندّعي التناقض بينهما ولا تناقض إلا في بعض العقول!!.

٥ ـ سنن أبي داود: وهو أيضـاً من الصـحـاح السـتـة. انظر صحـيح سنن أبي داود الألباني (٣/ ٨٨٠) عن ريـاح بن الحارث قال: كنت قـاعداً عند فـلان (أي المغيـرة بن شعبـة) في مسـجد الكوفة فجاء سـعيد بن زيد فرحب به (أي المغيرة) وحـياه وأقعده على السرير فـجاء رجل من أهل الكوفة يقال له قيـس بن علقمة فاستقبله (أي استقبل المغيرة) فسبَّ وسبُ فقال سعيد: من يسب هذا الرجل؟ قال (المـغيرة) يسب عليـاً!! قال: ألا أرى أصـحاب رسول الله يسبون عندك ثم لا تنكر ولا تغير.. الحديث

أقول: والمغيرة لم يصرح باسـمه أبو داود هنا ولكن مصرح به في مسند الإمام أحمد وكان المغـيرة والي معاوية على الكوفة وإنما ذكرتـه بين الأسطر لمجيء الروايات الصحـيحـة في المسند والسنة لابن أبي عاصم بذكر اسمه صريحاً.

٦ ـ الإمام النسائي: هو صاحب الكتاب السادس من الصحاح الستة (حسب تسمية الدكتور) وإلا فالذي نعرفه أنه لا يطلق على سنن الأربعة (الصحاح) وإنما يطلق عليها (السنن) ويطلق الصحيح على البخاري ومسلم وصحيح ابن حبان ونحوهم.

وسنن النسائي الصغرى لم أجد فيها ما يدل على هذه القضية، لكن أورد النسائي في السنن الكبرى (٥/ ٥٩)، وفي كتابه (خصائص علي) باسانيد صحيحة روايات تصرح بالسب وقد اتفق مع البخاري ومسلم في إخراج حديث سهل بن سعد السابق واتفق مع مسلم والترمذي في إخراج حديث عامر بن سعد عن أبيه وهذه الأحاديث موجودة برقم (١٠, ٥٢, ٩٠) من الخصائص وهي صحيحة الأسانيد.

وهناك أحاديث وروايات أخرى في سنن أبي داود برقم (٣٨٨٥، ٣٨٨٦) وفي مسند الإمام أحمد الجزء الثالث (١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١٥١) وغيرها باسانيد صحيحة وفي كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد برقم (٨٧، ٩٠، ٢٥٧، ٢٥٦) اسانيدها صحيحة.

وفي كتاب السنة لابن أبي عاصم برقم (١٤٢٧) (١٤٢٨) (١٤٣٣) (١٤٣٥) (١٣٥٠) (١٣٥٣) وأغلبها صحيحة الأسانيد كلها صحيحة المتون وأستطيع أن أضيف الكثير من النقل الصحيح ولكن يكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق وكل الروايات تصرح بإثبات هذه التهمة لبني أمية وهي أنهم كانوا يكيلون السب للإمام

علي بن أبي طالب رضي الله عنه، نعوذ بالله من الهوى والزلل. فكيف نقول بكل سهولة (لا يعقل) ونضرب بهذه الصحاح عرض الحائط من أجل تبرئة بعض الناس بلا وجه حق!!، أليست هذه هي الصحاح وكتب المحدثين التي يدعو الدكتور بعدم إغفالها؟! من المتهم الآن بإغفالها؟!

ثم إنّ تعليل الدكتور لدعواه هذه (بأن هذا يتنافى مع طبيعة البيئة الإسلامية) دعوى هلامية عائمة، لأنه بهذا التعليل المطاط يمكن أن ننكر أن الرسول ﷺ رجم ماعز الأسلمي لأن الزنا (يتنافى مع طبيعة البيئة الإسلامية)!!. ويمكن أن نقول إن الرسول ﷺ لم يقطع يد المخزومية ولا جلد شارب الخمر لأن هذه الذنوب (تتنافى مع طبيعة البيئة الإسلامية ولا تطيقها)!! وهكذا هلم جرا. بل يمكن أن ننكر جميع (المخالفات) التي حدثت في عهد الصحابة بهذا التعليل المطّاط الذي لا يقوله من يعرف حقيقة التاريخ الإسلامي وفوائد دراسته!!، فكون أن قرن الصحابة أفضل القرون لا يعني هذا أنه لا توجد في ذلك العصر أخطاء فتاريخ الصحابة أو مَنْ بعدهم ليس (تاريخ ملائكة) بل هو (تاريخ بشر) قد يخطىء بعضهم الخطأ الكبير. إذن فالقضية قضية منهج أكبر منها قضية دفاع عن فلان أو بني فلان؟ القضية قضية (فهم)لـ(الهدف) من دراسة التاريخ!!

إذن فالقول بأن بني أمية (لا يعقل) أنهم كانوا يسبون علياً قول مجرد عن الدليل، بل إن التواتر على خلافه، والتبرئة ـ بدون حق

ولا دليل ـ لبني أمية أو بني العباس أو حتى الصحابة السابقين قد يضر بالقواعد العلمية التي عليها اهل الحديث (أهل السنة والجماعة). ويضر بالأهداف التي من أجلها ندرس التاريخ الإسلامي ونستفيد من إثبات الأخطاء مثلما نستفيد من إثبات الايجابيات.

والدكتور قد وافقته جماعة من المؤرخين أمثال محب الدين الخطيب والأستاذ محمود شاكر وإبراهيم شعوط وغيرهم ونفوا هذه الحقيقة حقيقة سب بني أمية لعلي وحجتهم في (أنها لا تعقل) وبعضهم زاد (ولم يصلنا بطريق صحيح؟!!) وليتهم أتعبوا أنفسهم بالبحث في أحد الصحيحين وتركوا التعريج بالظنون والأوهام على حقائق التاريخ الإسلامي بين نافين ومثبتين أقول ليتهم!!

ثم إنّ نفيهم هذه التهمة عن بني أمية يكونون قد هضموا بهذا حق عمر ابن عبدالعزيز الخليفة العادل الذي منع هذا السب على المنابر وكأن عمر بن عبدالعزيز لم يفعل شيئاً ولم يغيّر منكرات!! لأن مَنْ سبقه لم يكن فيهم شيء من ذلك!! وبذلك سوَّينا بين عصر عمر بن عبدالعزيز وعصر من سبقه!!!. ومن الانصاف والحق للحقيقة وللتاريخ أن نذكر الأشياء المنكرة التي غيّرها هذا الخليفة وتلك المظالم التي ردَّها وأبطلها.

وقد يقول قائل: ما الفائدة في إثبات أو نفي مثل هذه الزلات في تاريخنا؟!!

أقول: ليست القضية بهذه السهولة وأنا أشرت إلى أن القضية ليست اتهام فلان أو تبرئة فلان بقدر ما هي حماية للمنهج الذي تسير عليه الأمة والاستفادة من حقائق تاريخنا كما وقعت لا كما كنا نحب أن تقع!!، ثم إن أبدى المؤرخون آراءهم ونفوا بعقولهم روايات ثابتة في الصحيحين وجعلوا الحكم مجرد (تخمينات العقل) فهذا (يهدم القاعدة) من أساسها ونصبح هكذا (كل في فلك) نشرّق بروايات ونغرّب بأخرى!! وننفي ما نشاء ونثبت ما نشاء!! دون ضابط يحكم قولنا وتفكيرنا!! فالقضية أعظم مما قد يتصوره بعض الاخوة الفضلاء من تبرئة أو إتهام!!. وقد يقول قائل: إن كلامك هذا قد يفرح به بعض أهل الأهواء ويتخذونه سلاحاً ضدنا في معركة لسنا بحاجة إليها!!.

أقول: وهل كلامي هذا جديد؟! فصحيح البخاري ومسلم موجودان منذ القرون الأولى يقرأهما الخاصة والعامة، الصديق والعدو، وقضية سب بني أمية لعلي لا تخفى على العامة فضلاً عن الخاصة. فكيف تخفى على المؤرخين من الخاصة!!!

ثم نحن أمام خيارات ثلاثة: أما نجعل التاريخ الإسلامي مسجلاً للحقائق نافياً للأكاذيب ونترك اللعب على الأذقان ونثبت الروايات الصحيحة وما يقتضيه مضمونها، ثم نوجهها التوجيه السليم، وهذه الروايات ليست بِدْعاً من عندنا فقد عقلها البخاري ومسلم وابن تيمية وابن باز والأئمة المحدثون قديماً وحديثاً.

الخيار الثاني: أن نترك التاريخ كلية ولا نبرىء زيداً ولا نتهم

عمراً ولا ندرسه في مدارسنا ولا في جامعاتنا ونرمي به في البحر أو ندسه في التراب!! وليذهب إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم!! وهذا لا يقوله عاقل لكن هذا يضمن لنا إلا نتهم أو نثبت خطأ أحد السابقين!!. كما يريد منا البعض أن نتعسف ونفعل ذلك!!

وإذا لم نرض بهذا ـ وعدم الرضا به حق ـ فأمامنا خيار ثالث باطل وهو أن نؤلف من (عندياتنا) تاريخاً محبباً إلى نفوسنا ونعجنه كما نشاء ونذكر فيه أن يزيد بن معاوية مبشر بالجنة!! وأن الحجاج صحابي جليل!! وهكذا كما لا ننسى أن نأخذ حبراً أسود ونطمس الروايات الصحيحة في الصحيحين التي تدين بعض نقاط الضعف في تاريخنا الإسلامي!! وندّعي أن هذا يشوه التاريخ!! وبهذا لا نتحاكم إلى الصحاح الستة ولا العشرة!! وهذا ظاهر البطلان فلم يبق إلا الخيار الأول.

❖ ❖ ❖

ونأتي الآن إلى المؤرخ الأستاذ محمود شاكر، صاحب سلسلة التاريخ الإسلامي وهو من الذين أحبهم في الله، والله الشاهد على قولي. فهو في الذروة خلقاً وتواضعاً وحرقة على واقع المسلمين. ولكن هذا لا يمنع أيضاً من النقد الهادف الذي يصل بنا إلى تحقيق تاريخي أفضل.

والأستاذ محمود شاكر من المبدعين في كتابه (التاريخ الحديث) و(هموم المسلمين والأقليات في العالم الإسلامي) لكنه حين دخل في ميدان تحقيق التاريخ الإسلامي في العهود السابقة لم نجد هذا

الابداع إذ رأيناه يفند التهم الموجهة لبني أمية وبني العباس بلا منهج بل يفندها يمنة ويسرة تارة بـ(لا يعقل) وأخرى(بـ(لا يمكن) وكلها أخف وطأة من زعمه بأنها (ليس لها إسناد معروف ومعظمها مجهول المصدر مما يدل على كذبها)!!!!.

فألفيتُ كتابه (العهد الأموي) مفتقداً لشروط التحقيق التي لا تخفى حتى على نجباء الطلبة.

ودعنا ـ أخي القارئ ـ نأخذ مثالاً واحداً فقط على تفنيداته حيث يقول في كتابه (العهد الأموي) من ص ٢٤ ـ ٢٧ يقول: «واتهم معاوية بادعاء زياد بن أبيه ونسبته إلى أبي سفيان .. فكيف قبل زياد هذا الكلام أمامه؟! وكيف قبل معاوية؟ وكيف رضي المسلمون بهذه المخالفة الصريحة من الامام؟ فهل ضاع الإحساس وضاع الدين ولايزال الصحابة أحياء؟» ا.هـ.

أقول: مهلاً مهلاً يا أستاذنا الجليل! ما هكذا تورد الإبل؟ أهذا هو التحقيق الذي تدعو إليه؟ أيكون التحقيق مجرد استفهامات انكارية؟!، ألست القائل ص٤٦ (وإذا أخذنا بمنهج أهل الحديث في الجرح والتعديل وهو أفضل منهج للوصول إلى صحة الخبر..)

ما الذي أخرك ـ يا أستاذي ـ هنا في تطبيق هذا المنهج الذي تثني عليه؟!، تعال معي لنطبق معاً ونرى هل ثبت استلحاق زياد في الروايات الصحيحة أم لا؟!!

روى البخاري في صحيحه (٢/ ٢٠٧) ـ وهو من خير المطبقين

لهذا المنهج ـ عن عمرة بنت عبدالرحمن أنها أخبرت عائشة أنّ زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة رضي الله عنها . . الحديث ا.هـ. فهذا صحيح البخاري ينطق بخلاف ما نفاه الأستاذ!! واكتفي هنا بما أورده الشوكاني في نيل الأوطار (٥/ ١٩٤) ونحوه ذكر ابن حجر في الفتح (١٢/ ٥٥) أذ قال الشوكاني معلقاً على هذا الحديث «زياد بن أبي سفيان: وقع التحديث بهذا في زمان بني أمية أما ما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه!! وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد!! وكانت سمية تحت عبيد المذكور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب إليه!! فلما كان في أيام معاوية شهد جماعة على اقرار أبي سفيان بأن زياداً ولده فاستلحقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح «أن الولد للفراش وللعاهر الحجر»!! وذلك لغرض دنيوي!! وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها . . وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته إلى أبي سفيان!! وما وقع من أهل العلم في زمان بني أمية فإنما هو تقية!! . . وذكرُ أهل الأمهات نسبته إلى أبي سفيان في كتبهم مع كونهم لم يؤلفوها إلا بعد انقراض بني أمية محافظة منهم على الألفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان هو دأبهم أ.هـ.

إذن فهذا استلحاق زياد ثابت عند أهل العلم والمحدثين!! الذين نصحنا الأستاذ باتباع منهجهم في الجرح والتعديل للتأكد من صحة الخبر!!

بل قد جاء صريحاً في صحيح مسلم (١/ ٥٧) «باب حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم» ونص الحديث هو «عن أبي عثمان قال: لما أُدعي زياد لقيتُ أبا بكرة فقلت له ما هذا الذي صنعتم؟ إني سمعت سعد بن أبي وقاص يقول: سمع أذناي من رسول الله ﷺ وهو يقول: «من ادعى أباً في الإسلام غير أبيه يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام»!! قال أبوبكرة (وهو أخو زياد لأمه) وأنا سمعته من رسول الله ﷺ أ. هـ.

والبخاري أخرج هذا الحديث مرتين في كتاب (المغازي) وفي (الفرائض) ولكن بحذف مناسبة الحديث كما هي عادة البخاري ـ غالباً ـ في اختصار المتون أحياناً كما أشار إلى ذلك الحافظ بن حجر في مقدمة فتح الباري.

وأخرج الحديث أبوداود أيضاً انظر صحيح السنن (٣/ ٩٦٣) حديث رقم (٤٢٦٥) وغيرهم كثير.

والشاهد قوله (لما ادعي زياد) هذا في مسلم وإن كنتُ اعجب من عدم اطلاع الأستاذ على ثبوت هذا وهو في الصحاح فأنا أشد عجباً لادعائه نفيها وأنه ليس لها سند معروف؟!

وإذا أردت أن تعرف مقدار التناقض عند الأستاذ فاقرأ ما كتبه في الكتاب السابق نفسه ص٨٥ حيث قال: (واعتصم زياد بخراسان فمازال به معاوية حتى أرضاه واستقدمه ثم ولاه وجعله أخاً له»؟!! . أ. هـ.

الآن صار معقولاً استلحاق زياد؟؟! بعد ٥٨ صفحة فقط يتغير

حكم الأستاذ؟! ما الذي جعل استلحاق زياد لا يعقل ص٢٧ ويعقل ص٨٥ من الكتاب نفسه؟!!! وهل بعد هذا التناقض تناقض؟!!! بل هل بقي لي تعليق؟! هذا أكبر دليل على أن بعض المؤرخين لا يكتبون ما يعتقدون عند الدفاع عن نقاط الضعف في بعض مراحل التاريخ!!!، فالاستاذ هنا يدافع وهو غير مقتنع!! والدليل على ذلك أنك تجده احياناً يلهج بنفس التهمة التي ردها!! بدون دليل!! وهذا التحقيق عند الأستاذ محمود شاكر بعيد عن قوله ص٤٦ (إن هذه الافتراءات على بني أمية ليس لها سند صحيح ومعظمها مجهول المصدر الأمر الذي يدل على كذبها وبذا لا يمكن الاعتماد عليها)!!!. أ.هـ.

أقول: ألا يكفيك يا أستاذنا أسانيد البخاري ومسلم صحة؟ ألا يكفي الأستاذ أن يكون المصدر هو الصحيحين؟ أهذه مصادر مجهولة؟ أم أن مضامينها مكذوبة؟ أم أن البخاري ومسلم والإمام أحمد وغيرهم لا يعرفون منهج التحقيق ومنهج أهل الحديث!! ولا مقدار صحة الخبر؟ أم أن عندهم قصوراً في أعمال العقل؟! أم أن إجماع الأمة على صحة الصحيحين لا أساس له؟ فالقضية ـ أخي القارىء ـ قضية منهج!! فقل لي بربك إذا لم نرتض البخاري ومسلماً فيما روياه في الصحيحين، فأين سنجد الروايات التي يعتمد عليها المؤرخون؟ هل ستكون عند سيف بن عمر الوضّاع المتهم بالزندقة!! أم عند الواقدي أم أبي مخنف الشيعي أم عوانة بن الحكم الناصبي؟!

ومع هذا كله فالمؤرخون القدماء مهما كانت بدعتهم في

الضلالة وضعفهم في الرواية إلا أنهم اخف وطأة على منهج أهل الحديث من مؤرخينا الإسلاميين المعاصرين، فأنت تلاحظ ان المؤرخ في عصرنا ينفي أن يكون للرواية أصلاً صحيحاً وهو لم يقرأ صحيح البخاري وحده فكيف يدعي المؤرخ - بتزييف وكذب - أن هذه الرواية أو تلك لا تصح ولا لها سند يعرف ولا مصدر معتمد!! وكأن المؤرخ قد طبخ الصحاح طبخاً وشرب المتون بأسانيدها ومصنفاتها!! مع أنه في الواقع لم يقرأ ولم يطلع على تلك الأصول!! ثم نجده يصبغ مؤلفاته نظرياً بصبغة التحقيق المدروس المبني على أسس علم مصطلح أهل الحديث!! وهو لا يعرف - أن يحقق رواية واحدة!!، بل أكاد أجزم أن أكثر المؤرخين الإسلاميين - دعك من غيرهم - أجهل من أن يتجرأوا على تحقيق إسناد واحد من أسانيد الطبري أو خليفة بن خياط مثلاً. إنه مما يجرح الفؤاد ويفقد الأمل أنْ تجدهم يلبسون لباس أهل التحقيق ويتكلمون بلسان أهل الحديث!! ثم يطعنون أهل الحديث من الخلف!! ونجد التناقضات ناصعات الجباه فاغرات الأفواه!! ألا يدل هذا على غبش في الرؤية وتلوث في الفكر، واختلال في الموازين وجهل مركب مزدوج؟!!

اعذروني إنْ اشتدت حدتي على المؤرخين فما هذه إلا شقشقة هَدَرَتْ، ونفثة صدرت، بعد أن أصبحت النظريات الصحيحة مطية يركبها العاجز، ويلبس عباءتها الجهول، ثم نجد التحقيق بعيداً عن تلك النظريات بعد سهيل عن الثريا!!!.

وفي الخلاصة: أقول لكم ـ وبلا فخر ـ خذوا مني هذه الحقائق التي هي خلاصة دراسة استمرت أربع سنوات في كتب التاريخ وهي:

١ ـ أن الكتب المفتقدة للتحقيق العلمي المتشدقة بمنهج أهل الحديث بالاضافة إلى ما سبق هي كتب محب الدين الخطيب وتحقيقاته وتعليقاته ومن أشهرها تعليقه على (العواصم من القواصم) لابن العربي المالكي، تلك التعليقات التي قلدها الجهلة من المؤرخين وأصبحوا يعارضون بها الأحاديث الصحيحة والروايات الثابتة!!.

كذلك كتاب (أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ) ما هو إلا كتاب أباطيل ولم يأت بفائدة تذكر لأن التأليف داخل العقل الذي لا يعرف حدوده لا يجدي.

وكذلك (محاضرات الخضري) التي أصبحت مرجعاً لدارسي التاريخ في جامعاتنا، ففي هذه المحاضرات من الأخطاء الموبقة والنصب الظاهر ما يندى له الجبين، وقد أحسن المحدث محمد العربي التباني ـ رحمه الله ـ في نقض هذه المحاضرات بكتاب أسماه «تحذير العبقري من محاضرات الخضري»، وكذلك تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن وكتاب العواصم[(١)] من القواصم هذه

---

(١) كنت يومها قد ذكرت كتاب (منهاج السنة) لابن تيمية ضمن هذه الكتب التي تفتقد التحقيق ويقلدها المؤرخون بلا محاكمة للنصوص، وقد حذفت ذكره هنا مؤجلاً الحكم النهائي بعد دراسة الكتاب دراسة مستفيضة وأسأل الله أن يوفقنا =

أهم الكتب التي يطالعها الطلاب والمؤرخون ويثقون فيها ثقة تفوق ثقتهم في الصحاح!!. فخذوها مني نصيحة صريحة: (إن هذه الكتب المذكورة فيها من الأخطاء التاريخية ما نحتاج لبسطه في مجلدات!! وغالبها تجمع بين نقيضين وهما الدعوة إلى التحقيق والسقوط عند التطبيق!! مع تحريف الحقائق أو الاستدلال بالصحيح أو الكذب الصراح المجرد ـ احياناً ـ.

وأما غيرها من كتب المستغربين وأهل الأهواء فلا تخفى على القارىء اللبيب ولا أفيده حين أقول اجتنب كتب بروكلمان وطه حسين[1] ومصطفى عبدالرزاق وجورجي زيدان، لأن هؤلاء

= للانصاف والعدل وعدم محاباة الناس على حساب الحق ويجنبنا أن نظلم أحداً ونحمله ما لم يقل.

وابن تيمية ـ رحمه الله ـ مثله مثل سائر العلماء يصيبون ويخطئون، فليس الإشكال في هذا من الناحية النظرية إنما الإشكال عند التطبيق، فكيف تقنع المتعصب ضده بما في مؤلفاته من خير كثير وكيف تقنع المتعصب له بالأخطاء الظاهرة الموجودة في كتبه، تلك الأخطاء التي لم يسلم منها مؤرخ ولا محدث بل ولا بشر!!

والمنصفون من قديم الزمان يعانون من متعصبي الطرفين ومثل هذه البحوث تحتاج إلى هدوء علمي ونية خالصة للوصول إلى الحق مهما كان هذا الحق مراً وإلا فلن نستطيع الوصول إلى الحقيقة ما دمنا نرى أخطاء الآخرين بمنظار مكبّر بينما ندفع بالصدر أخطاءنا وتعصباتنا، وكم من مدعٍ للانصاف والعدل لا ينادي بهذا الانصاف ولا يطبقه إلا في المواضع التي تسير مع التيار العام والرأي السائد وقديماً قال ابن مسعود (السنة ما وافق الحق ولو كنت وحدك) أو بمعناه.

(١) الغريب أنني وجدت في كتب طه حسين من الإنصاف أكثر مما وجدته في كتب بعض من يدعون أنهم يحملون هم (التاريخ الإسلامي)!! وهنا تكمن المصيبة عندما تكون الآراء الصرفة عند بعضهم أقرب إلى النصوص من آراء من يدعي العودة إلى النصوص والتزام الصحيح منها.!!

المؤلفين ومؤلفاتهم لا تحتاج إلى تحذير فعدم إلتزامها بالمنهج ظاهر للخاصة والعامة، ولكنني أفيده حين أحذره من أخطاء من يثق فيهم ثقة مطلقة!! ويجعل أقوالهم حقائق مسلَّمة!! دون أن يرجع إلى الحقائق في مصادرها الصحيحة، هذه هي الفائدة.

٢ ـ وبما أنني قد نبهت على الكتب التي يجب أن نحذر أخطاءها فمن الواجب أن أبيّن وجهة نظري في الكتب التي أظن أنها أفضل الموجود من حيث الكتابة التاريخية المستلهمة للأهداف وأشهر هذه الكتب كتاب (تحذير العبقري من محاضرات الخضري) للشيخ المحقق المحدث محمد العربي التباني، وهو كتاب عرفه الأكابر وجهله الأصاغر وأكاد أقطع قطعاً أنه لم يؤلف مثله في موضوعه وقد حقق فيه مؤلفه القدير أحداث الفتنة برد (علمي دقيق موثق) على الخضري صاحب (المحاضرات) في ضوء منهج أهل الحديث وعقيدة أهل السنة والجماعة.

كذلك كتاب (الخلافة والملك) لأبي الأعلى المودودي ولو قرأه القارىء بإنصاف وحياد تام لوجد فيه فرائد قلائد قلما توجد في غيره مع ربط المؤلف بين الأحداث بتحليل سياسي عميق(١).

كذلك كتب الأقدمين أمثال تاريخ خليفة بن خياط شيخ البخاري وطبقات ابن سعد ومصنفات عبدالرزاق وابن أبي شيبة فإن فيها الكثير من الروايات التاريخية الصحيحة بالاضافة إلى

---

(١) وفيه بعض الهنات التي لا تخفى على مهتم، لكن فوائده أكبر وأغزر.

الصحاح والمسانيد وشروحهما وتاريخ الإسلام للذهبي أكثر من ٣٥ مجلداً [١] وغيرها من كتب المحدثين والفقهاء والثقات [الذين يأتون البيوت من أبوابها] ويخوضون أمور العلم بأسبابها فكتبهم بَرَدُ الأكباد على القلوب وقميصُ يوسف على وجه يعقوب!!.

فهي الكتب التي لا يظمأ واردها ولا يُمنع باردها يطغى جودها[٢] على وجودها تجمعُ الأهواء المفترقة على الصواب وترجع الآراء المشتتة إلى الألباب إليها إليها ـ أخي ـ ودع الأذناب!!.

٣ ـ إن إعادة كتابة التاريخ الإسلامي ليس معناها أن نضع كذباً محبوباً مكان الحقائق المكروهة!! لأن هذا يؤثر على منهج أهل الحق ويتعارض مع النقل والعقل والفطرة والحقيقة.

وإنما الواجب هو تسجيل ما صح من التاريخ ونبذ الضعيف والموضوع وما أبعد أكثر المؤرخين عن هذا الواجب في التطبيق. فهم لا يقتربون من التحقيق العلمي ولا يكادون، وما مؤلفاتهم إلا مجمعات هزيلة للروايات الضعيفة المتناقضة والتخيلات العقلية المتضاربة.

٤ ـ أوجه ندائي إلى المحدّثين أنْ ينقذوا منهجهم من تحقيقات ـ بل تلفيقات ـ المؤرخين الإسلاميين خاصة لأنهم أكثر الناس

---

(١) حذفت كتاب (العلم الشامخ للمقبلي) وكنت قد أثبته في المقالة لكن معظمه لا يتعلق بالتاريخ، ثم فيه بعض المبالغة في ذم بني أمية، لذا رأيت حذفه هنا.

(٢) بعض هذه التنميقات اللغوية كنت أحفظ بعضها من كثرة مطالعتي لكتب اللغة ـ يومئذ كدواوين الأدب المشهورة وبعض كتب الثعالبي.

تشدقاً بمنهج المحدثين!! وليبادر المحدثون بدراسة عميقة لأحداث التاريخ الإسلامي وخاصة العهد الراشدي والأموي والعباسي واستخراج الروايات الصحيحة بأسانيدها من الكتب المعروفة ولا يخافوا من تباكي المؤرخين بأن هذه الطريقة قد تؤدي إلى ضياع قسم كبير من التاريخ!! فهم لم يبحثوا أصلاً!! ولم يقتنعوا بروايات الصحيحين!! ثم أن هذه دعوى عارية من الدليل سببها الكسل والخمول!! والتعريج العقلي الخيالي!! والدليل على كذب هذه الدعوى أنني قد حصلتُ ـ بعد بحث أربع سنوات ـ على سلاسل ذهبية لتاريخنا الإسلامي بداية من خلافة أبي بكر وانتهاء بالعهد الأموي بطرق صحيحة ثابتة فلا تخافوا على التاريخ الإسلامي من الضياع!!.

بل إن طريقة المؤرخين هي السبب في ضياع كثير من حقائق التاريخ لأنهم جعلوا العقل هو الحكم الرئيسي!! فعقلٌ يرفض وعقلٌ يثبت!! فأنّى للحقائق أن تُعرف؟! وللصحيح أن يظهر؟! وللحق أن ينصع؟!.

فإذا كان المؤرخون ينكرون أو يجهلون ما في الصحاح من أحداث تاريخية، فأين سيجدون البديل؟! وها أنتم ـ أيها القراء ـ قد رأيتم تناقض المؤرخين في قضايا يعرفها صغار الطلبة لأنهم جهلوا الحق!! ونادوا بالعودة إلى الصحاح!! بينما هم ينفونها أو ينفون مضامينها!! فأصبحت تحقيقاتهم مجرد دعاوى وأقوال هلامية مطاطية فضفاضة لا تستطيع أن تمسك منها بحبل ولا تحصل منها على أصل.

٥ ـ أعيد وأكرر بأن الدكتور عبدالحليم عويس والأستاذ محمود شاكر من الذين نقدرهم ـ ونحسبهم والله حسيبهم ـ انهم مجهتدون في كتاباتهم ولكنهم نسوا أو تناسوا ان مهمة التحقيق في التاريخ الإسلامي ليست مهمة المؤرخين الذين لا يمتلكون المنهج القوي في علم الحديث وإنما مهمة المحدثين المنصفين أيضاً اللهم إلا إذا كان المؤرخ مؤرخاً ومحدثاً في الوقت نفسه فهذا مقبول وإلا فلن تنفعه التخصصات العلمية والألقاب البراقة. وعلم الحديث لا يشترط أن نحصل عليه بشهادات جامعية، بل بالجد والاهتمام والمطالعة والتطبيق وحضور دروس أهل الحديث فهذا هو النافع علمياً ولا يشترط التخصص الأكاديمي بلا هم ولا تطبيق، كما أن أصغر مهتم بالحديث قد يحرج كبار المؤرخين!! وها آنذا طالب لم يحصل على شهادة في التاريخ ولكنني لما تمسكت بمنهج أهل الحديث فندتُ أقاويل من سبقوني بعقود في كتابة التاريخ الإسلامي!! ولو لم أقرأ ولم أبحث في الصحاح والمصنفات لما استطعت ولا تجرأت على نصيحة الأستاذين الفاضلين وبيان الخلل المنهجي في كتاباتهم.

وهذا لا يعني أن جهودهم مهدرة حاشا وكلا فكثير من كتاباتهم ـ خاصة عن العصر الحديث ـ كتابات قيمة مفيدة لا ينكرها منصف. لكن العلم لا ينتهي ولا يتوقف عند سن معينة ولا عند شهادة أكاديمية!!

٦ ـ خلال البحث رأيت أن السمة الغالبة على الكتب التي

انتقدتها أنها تربط (التحقيق العلمي) بالدفاع عن بني أمية فقط!!!! بل نجد أن بعض المؤرخين كمحب الدين الخطيب لا يتورع ان يطعن في علي أو الحسين أو ابن الزبير أو عبدالله بن حنظلة من أجل تبرئة بني أمية والدفاع عن يزيد والحجاج وأمثالهم!! وهذا غير لازم، بل هذا من بدع النواصب التي يقع فيها بعضهم وهو لا يدري، فالنواصب على العكس من الشيعة يتعصبون لبني أمية بالباطل كما أن الشيعة يتعصبون ضد الصحابة بالباطل، بينما أهل السنة يجب أن يكونوا منصفين ومتبعين للروايات الصحيحة غير مندفعين مع آراء النواصب المبالغة في الدفاع عن بني أمية وخير الأمور أوسطها وأتبعها للدليل. فالدفاع عن التاريخ الأموي أمر مطلوب في حدود النقل الصحيح ولكن الدفاع يكون بالحق لا بالباطل ولا يلزم من الدفاع عنهم ان نطعن في ابن الزبير والحسين بن علي!!!.

وقد دُرِّست في بداية المرحلة الجامعية عن الفتنة واستعرض استاذي ـ آنذاك ـ جميع التهم الموجهة ضد بني أمية وفندها بكلمة (لا يعقل)!!! ثم وجدتُ بالبحث والتمحيص أن ٩٠٪ من تلك التهم ثابتة في الصحاح وقد سبق بعضها.

بينما لم نجد من يدافع عن علي الخليفة الرابع أو ابن الزبير!! وقد طعن فيهما كثير من المؤرخين الذين نثق فيهم!! كالخطيب والخضري وأمثالهما. فالدفاع عن يزيد والوليد تنوء به الكتب ولكن علياً لا بواكي له!! ومن العار والعيب أن نسوّي علياً

بيزيد!! وأشد عيباً أن نجد الدفاع عن يزيد بينما نجد الاتهامات سهاماً موجهة بدون حق إلى علي!! مع أن تلك التهم وذاك اللمز لعلي أو ابن الزبير أو الحسين ليس معتمداً إلا على مجرد الهوى والتعصب الأعمى وردة فعل لطعن الشيعة في بعض الصحابة أو أكثرهم!! وهذا رد للظلم بظلم مثله!!

فالقاعدة أن يبقى الشخص بريئاً حتى يثبت خطأه بسند صحيح ثم نقول أخطأ، سواء كان أموياً أو غير أموي أما ان نتهم المحق المصيب ونبرىء المخطىء المعيب فهذا لا يقوله مسلم ولا يقبله مؤمن.

أخيراً هذه قضية للحوار والنقاش الذي نرجو أن يكون مبنياً على العلم والتحقيق وليس على نسيج الخيال والتعبيرات المتشدقة، فمن أراد أن يشارك في الحوار فعليه أن يبدي آراءه مدعماً إياها بأحاديث أو روايات صحيحة مفسرة التفسير الصحيح وأكثر ما أخشاه أن يفهمني الآخرون خطأ والفهم الخاطىء ينشر الخلاف ويفرق الآراء، أما الحوار المبني على الأصول (أصول الحوار) فسيؤتى أكله وثماره اليانعة بإذن الله.

وأول المطالبين بالمشاركة هم أهل الحديث لأنهم أكثر من سنستفيد منهم إذا تركوا التقليد والهوى البغيض الذي لا ينجو منه أحد إلا من رحم ربك فهم أرباب هذا الشأن وصفوة أهل التحقيق. والله من وراء القصد.

الفصل الثاني

متى كان سيف بن عمر
معتمد العلماء؟!!

(دراســة في أسـانيده ومروياته)

حوار مع الدكتور عبدالله العسكر

رداً على الدكتور عبدالله العسكر
متى كان سيف بن عمر معتمد العلماء؟!

اطلعت على مقال الدكتور عبدالله العسكر في صحيفة «الرياض» العدد ٩٨٨٩ وكان عنوان المقال (مخطوطة كتاب الردة والفتوح لسيف بن عمر في بلدة أشيقر) وكان المقال يدور حول الكتاب الذي حققه الدكتور قاسم السامرائي (كتاب سيف بن عمر) وعزمت يومها على كتابة تعقيب على مقال الدكتور العسكر لكنني فضَّلْتُ الحصول على الكتاب المحقق الذي تكلم عنه الدكتور أولاً ثم أكتب بعدها التعقيب والحمد لله قد حصلت على الجزء المحقق من كتاب (الردة والفتوح ومسير عائشة وعلي) لسيف بن عمر تحقيق السامرائي. وقرأته على عجل، ثم قرأت المجلد الثالث والرابع من تاريخ الطبري وهما المجلدان الوحيدان اللذان

صحيفة الرياض، الأعداد من الخميس ٢٥ شوال ١٤١٦هـ الموافق ١٤ مارس ١٩٩٦م حتى الأحد ٢٨ شوال ١٤١٦هـ الموافق ١٧ مارس ١٩٩٦م.

فيهما روايات سيف بن عمر، ثم استخرجت روايات سيف بن عمر من تاريخ الطبري أكثر من (٨٠٠ رواية) وليس كما قال العسكر (٣٦٨ رواية) وبحثتها سنداً ومتناً على عجل أيضاً.

ثم قارنت كل هذا مع الكتاب المحقق وأبرز الزيادات فيه ثم رأيت بعد هذا ان أكتب التعقيب الذي أرجو ان تكون فيه الفائدة المرجوة. وسيكون هذا التعقيب على مقال الدكتور العسكر خاصة لأنني وجدت في مقدمة الدكتور قاسم السامرائي ملاحظات أخرى لكنها أقل أهمية من الملاحظات على مقال الدكتور العسكر وان كانت أكثر عدداً منها فلذلك لا يتسع المقام لذكرها هنا. وعسى ان تتوفر فرصة أخرى للحوار مع الدكتور السامرائي ويكفي من حسنات السامرائي اخراجه للكتاب وتحقيقه للنص!.

وأود قبل سرد الملاحظات والتعقيبات على مقال الدكتور عبدالله العسكر ان يكون هدفنا الحق أنا والدكتور العسكر وكل المهتمين، وان نقدم المنهج على الانطباعات والأحكام المسبقة فنحاكمها إلى المنهج ولا نحاكم المنهج اليها. وأود كذلك ان يتسع قلب أخي الدكتور عبدالله لهذه الملاحظات فما أصبت فيه فليعترف به وما أخطأت فيه فليرده عليَّ ويعلن هذا على الملأ وأنا سعيد كل السعادة لأية ملاحظة على ما أورده سواء من الدكتور العسكر أو من أي قارىء يريد اثراء الموضوع.

ولعل أبرز أقوال الدكتور العسكر التي هي في حاجة إلى وقفات وملاحظات ما يلي:

١ ـ قوله: (ولقد أصبح كتاب سيف بن عمر معتمد العلماء! واحتفوا به وأكثروا الأخذ منه...)!!.

ثم سرد أسماء العلماء والمحدثين الذين نقلوا من كتاب سيف بن عمر هذا، وكأن الدكتور يرى ان النقل يقتضي التوثيق!! ولمحّ إلى أن سيف بن عمر (من الموثوق بهم) عندما تكلم عن فوائد الكتاب فذكر منها (معرفة بعض ما انتشر من الأمور الغامضة التي وردت عن أناس لا نثق بهم)؟! أي ان سيف بن عمر ممن نثق به بخلاف أولئك؟!

فـ (توثيق سيف) من كلام الدكتور سيكون محل نقاش في هذا المقال.

٢ ـ رأى الدكتور أن (ما انتشر حول سيف «ابن عمر» من آراء أقل ما يقال عنها انها متحيزة)؟!

فهذا أيضا محل دراسة وبحث وتعقيب بأن نعرف مَنْ من الناس تكلم في سيف ولماذا تكلم؟! وهل هم متحيزون؟!.

٣ ـ عندما عبر الدكتور العسكر عن فرحته بطبع كتاب سيف بن عمر بيّن أنّ سبب هذه الفرحة هو (قيمة الكتاب العلمية). وهذه النقطة لها صلة بالنقطة الأولى.

٤ ـ ذكر ان الطبري (أكثر من الاعتماد على سيف بن عمر حيث ورد ذكره ٣٦٨ مرة)؟!.

وسأبين أن هذا القول إنما نقله من السامرائي وأنّ السامرائي

لا يريد ما ذهب اليه الدكتور.

٥ ـ النقد المبطن من الدكتور للإمام الطبري فهو يأخذ عليه أنه (أغفل روايات سيف وفضل عليها روايات مثل روايات عمر بن شبة أو روايات أبي مخنف أو تجاهلها تماماً)!!.

ثم ذكر الدكتور العسكر ثلاث روايات بالأسانيد!! من التي أغفلها الطبري وهي موجودة في كتاب سيف المكتشف حديثاً!! ويرى الدكتور أن الطبري قد يغفل بعض روايات سيف (لأهميتها التاريخية والسياسية)؟!! وهذا اتهام مباشر للطبري باغفال روايات مهمة لكنه أغفلها لأنها تعارض ما يذهب اليه سياسياً أو تاريخياً؟!

أقول: والعرض السابق لأقوال الدكتور العسكر يمكن تلخيصه في أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: توثيق سيف بن عمر ورواياته والإعراض عن كل ما قاله المحدثون فيه.

المحور الثاني: تعريض بكل من كان له رأي في تضعيف سيف بن عمر من الذين ضعفوه وطعنوا فيه وفي رواياته والحكم على آرائهم بأنها (متحيزة)؟! وهذا ينسحب على كل المحدثين والباحثين الذين تكلموا في سيف.

المحور الثالث: ايهام الدكتور العسكر بأن المحدثين والعلماء قديماً وحديثاً على توثيق سيف بن عمر؟!!

وذلك لأنهم ينقلون بعض رواياته وهو يعتبر النقل توثيقاً؟ وبهذا يكسر الاجماع على تضعيف سيف بن عمر!!، كما سيأتي بل ينقل الاجماع (على التضعيف) إلى اجماع (على التوثيق)؟!

المحور الرابع: تعريض الدكتور بالإمام الطبري وأنه قد يغفل روايات مهمة (لأهميتها) وأنه ظلم سيفاً لأنه لم ينقل منه روايات (مهمة)؟!

انتهى العرض الشامل لأبرز ما ظهر لي من رؤى وأفكار الدكتور العسكر في ذلك المقال.

وأحب هنا أن أدخل مع الدكتور العسكر بالتركيز على واحد وعشرين محوراً.

المحور الأول: ضعف سيف بن عمر نفسه واثبات أن كل من تكلم فيه من أهل الحديث (أهل الجرح والتعديل) قد أجمعوا على تضعيفه ولا يوجد محدث واحد له عبارة توثيق فيه، وعباراتهم متفاوتة بين اتهامه بالضعف المطلق وبين اتهامه بالكذب والوضع وستأتي هذه الأقوال تفصيلاً.

المحور الثاني: ضعف الرواة عن سيف: فلو كان البخاري مكان سيف بن عمر لبقيت معظم رواياته ضعيفة الأسانيد لسبب ظاهر معلوم وهو أن الراوي الأكبر عن سيف هو (شعيب بن ابراهيم الكوفي) ضعيف أيضاً وقد روى عن سيف نحو ٩٠٪ من رواياته!!!.

المحور الثالث: ضعف الأسانيد التي يوردها سيف؟ فلو افترضنا أن الراوي عن سيف ثقة وأن سيفاً نفسه ثقة (وهذا كله بعيد) فستبقى أسانيد سيف كلها ضعيفة لسبب ظاهر ومعلوم أيضاً وهو أن أكثر روايات سيف بل ٩٥٪ من رواياته كانت عن المجهولين والضعفاء!!.

المحور الرابع: البقية الباقية من روايات سيف.

المحور الخامس: الانقطاع في روايات سيف.

المحور السادس: تفرده بالرواية عن مجهولين لم يروِ عنهم غيره!!.

المحور السابع: روايته عن أناس لم يدركهم.

المحور الثامن: مخالفة سيف للأحاديث الصحيحة وللروايات الصحيحة.

المحور التاسع: طعن سيف في كبار الصحابة بدون وجه حق.

المحور العاشر: ميوله المذهبية (العقدية).

المحور الحادي عشر: ميوله وعصبيته القبلية.

المحور الثاني عشر: إبطاله للأحاديث الصحيحة وتحريفها.

المحور الثالث عشر: روايته لما يحب العوام مع بيان أسباب احتفاء المؤرخين المعاصرين بروايات سيف.

المحور الرابع عشر: تناقضات سيف.

المحور الخامس عشر: وقفة عند اتهام الدكتور لمن ضَعَّفَ سيفاً بأنه (متحيز)!

المحور السادس عشر: هل أضاف الكتاب المحقق حقائق جديدة للتاريخ؟!

المحور السابع عشر: عدد روايات سيف في تاريخ الطبري.

المحور الثامن عشر: الدفاع عن الطبري من اتهام الدكتور له.

المحور التاسع عشر: خلط الدكتور بين النقل والتوثيق.

المحور العشرون: حب الوطن لا يعني القفز على ضوابط توثيق الرجال.

المحور الحادي والعشرين: لفظان موهمان يتكىء عليهما موثقو سيف من المعاصرين.

الآن إلى التفصيل:

الأول: ضعف سيف بن عمر:

للرد على توثيق الدكتور العسكر لسيف بن عمر أود أن أقول انه قد أجمع المحدثون الذين ترجموا أو تكلموا عن سيف بن عمر على ضعفه وتفاوتت عباراتهم في جرحه بين (ضعيف) و(متروك) و(يضع الحديث) و(متهم بالزندقة) و(مخالفة الاجماع)... إلخ.

ولم يوثقه أحد منهم كما توهم البعض من بعض عبارات الحافظ بن حجر أو الذهبي وسيأتي البيان.

وإليك الآن كل الأقوال التي وجدتها للمحدثين في سيف بن عمر.

١ ـ امام أهل الجرح والتعديل يحيى بن معين (٢٣٢هـ) قال عن سيف: (فلس خير منه)!! وقال في موضع آخر (ضعيف).

٢ ـ الإمام أبو زرعة الرازي (٢٦٤هـ) قال: (ضعيف الحديث).

٣ ـ قال الإمام أبو داود (٢٧٥هـ) (صاحب السنن) في سيف (ليس بشيء) وهذا جرح شديد.

٤ ـ قال الإمام أبو حاتم الرازي (٢٧٧هـ): (متروك يشبه حديثه حديث الواقدي).

٥ ـ الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ) قال عن سيف: (حديثه وروايته ليس بشيء)ا.هـ. والعجيب ان الدكتور العسكر ذكر يعقوب بن سفيان في الذين اعتمدوا على روايات سيف بن عمر ووثقوه؟!! مع ان يعقوب قد قال هذا القول ثم أورد سيف بن عمر في المتروكين الذين لا يجوز الرواية عنهم فلا أدري لماذا قلب العسكر المسألة؟!

٦ـ أورده الإمام النسائي (٣٠٣هـ) (صاحب السنن) في كتابه (الضعفاء والمتروكين) وقال عنه: ضعيف.

٧ ـ الإمام الطبري (٣١٠هـ). مع أن الطبري قد روى عن سيف مثلما روى عن غيره من الضعفاء ورغم أن الطبري لم يورد

في تاريخه أقوالاً في الجرح والتعديل إلا في النادر ولم يجرح الضعفاء الذين يروي عنهم إلا أنه صرّح بضعف سيف بن عمر فذكر مخالفة سيف للاجماع في أكثر من موضع مع أن الطبري لم يذكر هذا عن رواة آخرين ضعفاء كأبي مخنف والواقدي، فيعد الطبري من مضعفي سيف بن عمر.

أما روايته عنه فقد روى عن غيره من المؤرخين الضعفاء من باب جمع المادة أو جمع أمثل ما رواه هؤلاء المؤرخون يظهر ذلك من كلامه في المقدمة ثم قد روى للكلبي وأبي مخنف والواقدي والهيثم بن عدي والهذلي وغيرهم من الضعفاء والمتروكين فليس روايته عن سيف استثناءً من هولاء.

٨ ـ العقيلي (٣٢٢هـ) صاحب كتاب الضعفاء الكبير قال في سيف (لا يتابع على كثير من حديثه).

٩ ـ الإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ) صاحب كتاب الجرح والتعديل قال في سيف (متروك الحديث).

١٠ ـ وقال ابن السكن (٣٥٣هـ): سيف بن عمر ضعيف.

انظر الاصابة (٣/ ٢٣٠) وأقره الحافظ ابن حجر.

١١ ـ ابن حبان (٣٥٤هـ) أورد سيفاً في كتابه (المجروحين) وقال عنه (يروي الموضوعات عن الاثبات وقالوا: انه كان يضع الحديث وكان قد اتهم بالزندقة) ا.هـ.

١٢ ـ الإمام ابن عـدي (٣٦٥هـ) أورده في كتـابه (الكامل في ضعـفاء الرجال) وقال (بعض أحـاديث سيف مشـهورة وعامتـها منكرة)ا.هـ. يعني أكـثرها ولا يوجد كـذاب في الدنيا إلا وبعض أحاديثه من حـيث المتن المشهورة أو صحـيحة لكنها قلة نـسبة إلى الغرائب (المكذوبة) ولا يستطيع الكذاب أن يكذب في كل أقواله، هذا مستحيل.

١٣ ـ الإمـام الدارقطـني (٣٨٥هـ) صـاحب العلـل قـال عن سيف: (متروك) وقال مرة (ضعيف).

١٤ ـ الإمام الحاكم (٤٠٥هـ) صاحب المستدرك قال في سيف (متهم بالزندقة وهو في الرواية ساقط).

١٥ ـ البرقـاني (٤٢٥هـ) قال (متـروك) وتابع الدارقطني على هذا.

١٦ ـ أبو منصور الصيـرفي عدَّ سيفاً من الضعـفاء والمتروكين، اتفق مع الدارقطني والبرقاني في ذلك.

١٧ ـ ابن نميـر (٢٣٤هـ): نقل عنه الذهبي وابن حـبان قـوله (سيف الضبي تميمي وكان جميعٌ يقول: حدثني رجل من بني تميم وكان سيف يضع الحديث وكان قد اتهم بالزندقة).

١٨ ـ نقل ابن عبد البر (٤٦٣هـ) قول ابن أبي حاتم السابق في الاسـتيعاب (٣/ ٢٥٢) ولم يتـعقـبه بشيء. مما يعني اقـراراً له، والعجيب أن الدكـتور العسكر ذكر ابن عبدالبـر في جملة العلماء الموثقين لسيف بن عمر!!

١٩ ـ ذكره ابن الجوزي (٥٧١هـ) في (الضعفاء).

٢٠ ـ وقال الذهبي (٧٤٨هـ) في الكاشف (١/ ٣٧١): (تركوه واتهم بالزندقة)؟! وليعلم القارىء ان الدكتور العسكر ذكر الذهبي في الذين (اعتمدوا سيف بن عمر)؟! واحتفوا برواياته؟! يعني بلفظ آخر: من الموثقين لسيف بن عمر!! مع أن الذهبي قد ترجم لسيف في الميزان وديوان الضعفاء وتاريخ الاسلام حوادث (١٧١ ـ ١٨٠) وذكر أقوال المضعفين له، ولم يذكر له موثقاً واحداً؟! فكيف اجترأ الدكتور في جعل الذهبي من موثقي سيف بن عمر؟! قد يكون اغتر ببعض النقولات التي نقلها الذهبي عن سيف وسيأتي الكلام عن هذه النقطة بالتفصيل وان النقل لا يقتضي التوثيق.

٢١ ـ وقال الحافظ بن حجر (٨٥٢هـ) في التقريب (ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ) واللفظ الأخير مما تمسك به موثقو سيف المعاصرون وسيأتي بيان هذه اللفظة وأنها لا تعني التوثيق؟! كيف والحافظ نفسه قد ضعف سيفاً في روايات تاريخية بحتة كما سيأتي؟ ويعد الحافظ المتساهل الوحيد في الاكثار من روايات سيف مع حكمه عليه بالضعف. والحافظ ينقل عن ضعفاء غير سيف مثل الكلبي وأبي مخنف والهيثم بن عدي مع حكمه عليهم بالضعف والترك أيضاً. لكنه يجتهد في اختيار بعض الاختيار من رواياتهم.

٢٢ ـ وقال الشيخ المحدث محمد العربي التباني ت: (نحو

١٣٩٠هـ) في كتابه القيم (تحذير العبقري من محاضرات الخضري). (١/ ٢٧٥) (سيف بن عمر الوضاع المتهم بالزندقة المتفق على انه لا يروي إلا عن المجهولين).

وقال (١/ ٢٧٢): (وقد اتفق أئمة النقد على ان سيفاً لا يروي إلا عن المجهولين وعلى طرحه).

أقول: لعل الشيخ محمد العربي يقصد الأغلب في شيوخ سيف الجهالة وهذا ملاحظ أنك لا تكاد تجد له اسناداً سليماً من المجهولين.

وقال (١/ ٢٥٦): (وهذا التدافع والتخبط والطعن في الصحابة قد استقريناه في كل خبر يرويه الطبري عن سيف بن عمر المتهم بالزندقة الذي لا يروي إلا عن المجهولين).

أقول: فالشيخ هنا يبين أنه استقرأ روايات سيف ومن استقرأ مقدم على من لم يستقرىء.

وقال (١/ ٢٩٩): (سيف بطل الروايات المتدافعة الطاعنة في الصحابة). وأشار أنه بسبب روايات سيف بن عمر اتهم أبوذر بالاشتراكية!!.

وقال (١/ ٢٧٢): في رده على الذين يوثقون سيفاً في التاريخ دون الحديث قال الشيخ المحدث محمد العربي: (وإذا كان وضع الأخبار الكثيرة على النبي ﷺ سهلاً على الوضاعين فالوضع على الصحابة والتابعين يكون أسهل)اهـ. والوضع يعني به هنا الكذب.

وقال (١٩/٢): (روى هذه الرواية الطبـري عن بطل الأكاذيب سيف بن عمر عن أناس مجهولين كعادته)؟!

٢٣ ـ الشيخ المحدث العلامة الألباني ـ من المعاصرين ـ ضعف أحاديث سيف بـن عمر انظر ضعيف الـترمذي (ص ٥١٩) وانظر هذا الحديث الذي رواه سـيف في ضعيف الجامع فقـد حكم عليه الألباني بأنه (ضعيف جداً)!.

٢٤ ـ وقال د. أكرم العمري (معاصـر) في كتاب السيرة النبوية الصحيـحة (٣٩/١) (ان الطبري يكثر عن رواة في غـاية الضعف مثل هشام بن الكلبي وسيف بن عمر...)!!.

أقول: مع ان العمري قد يستشـهد أحياناً ببعض روايات سيف مع اعترافه بأنه (في غاية الضعف)!!.

٢٥ ـ ذكره الشيخ عمر حسن فلاتة ـ معاصر ـ في (الذين رموا بالكذب في الحـديث) انظر كـتـابه القـيم (الوضع في الحـديث) (١٧٩/٣) ولم يدافع عنه كـمـا دافع عن بـعض من اتهم ظلمـاً بذلك!!.

٢٦ ـ قام بعض الباحـثين بدراسات خاصة عن سـيف بن عمر ضمن أبحاثهم ومؤلفاتهم في التاريخ الاسلامي واعتقد أنّ من قام بدراسـة عن الرجـل أولى بقـبـول الرأي ممن لم يـقم بذلك ومن هؤلاء الدكتور عبدالعـزيز بن صالح الهلابي وقد توصل إلى نتائج تتفق مع أحكام أهل الحديث المضعفة لسيف بن عمر بل المتهمة له بالكذب واختلاق الروايات مما يؤكـد على قوة منهج أهل الحديث

وأهميته وأنهم لا يطلقون الأحكام جزافاً أو وليدة اللحظة وإنما يصدرون أحكامهم في الغالب بعد سبرهم لأحاديث ومرويات الراوي ومقارنة وافية مع غيره من الرواة وهذا ما أكدته الدراسات التي قارنت روايات سيف بروايات غيره من المحدثين والمؤرخين على حد سواء.

وهذه الدراسة من أروع الدراسات عن سيف بن عمر رغم ان موضوعها كان (عبدالله بن سبأ) لكن القسط الأكبر من الدراسة كان عن سيف بن عمر لكونه المصدر الوحيد الذي روى أخبار عبدالله بن سبأ في الفتنة.

هناك دراسة أخرى للسيد مرتضى العسكري ورغم ميوله العقدية فإنه قد توصل للنتائج نفسها التي توصل اليها الدكتور الهلابي وقبلهما قد توصل المحدثون الى هذه النتائج التي تفيد أن سيف بن عمر في غاية الضعف وأن أخباره لا تقبل سواء كانت في الأحاديث النبوية أو في الأخبار التاريخية فكيف بما انفرد به فضلاً عما خالف فيه الثقات!! ولعل أهم ما هي ما في هاتين الدراستين (للهلابي والعسكري) ان فيهما رداً على من يزعم ان المحدثين لا يتفق منهجهم مع الدراسة التاريخية وأنهم متعصبون متحيزون وان منهجهم مثالي غير واقعي.

وخلاصة هذا (المحور الأول): انك قد رأيت ـ أخي القارىء ـ ان المحدثين قديماً وحديثاً قد أجمعوا على ضعف سيف بن عمر وانه قد يضع الأحاديث ويكذب على النبي ﷺ ومن كذب على

النبي ﷺ فكيف ينتظر منه ان يصدق في أخبار الجمل والقعقاع بن عمرو؟! كما رأيت ان الدراسات المعاصرة تتفق مع ما اتفق عليه المحدثون وان كان بعض الدراسات التي لم أذكرها قد توصلت لنتائج غير النتائج السابقة لكنها مبنية على مقدمات خاطئة سيأتي بيان شيء من ذلك.

وكنت أظن ان الدراسات (الأكاديمية) قد طوت صفحة سيف منذ زمن فلم تعد أباطيله تنطلي على أحد ولا تخدع ذا لب وإذا بنا نفاجأ من وقت الآخر بكتابات تتهم (المحدثين) بدلاً من (سيف) وتجعلهم (متحيزين) وتجعل من سيف (معتمداً لهم)!! فكيف نجمع بين (تحيزهم ضده) و(اعتمادهم عليه)؟! وهكذا نستخرج سيفاً من أحكامهم كما تستخرج الشعرة من العجين ولتبقى أحكامهم صالحة ضد بقية المؤرخين كالواقدي وأبي مخنف!!! فالمحدثون (معتدلون) في الحكم عليهم!! لكنهم (متحيزون) في حكمهم على سيف بن عمر!! وهكذا فلتكن العلمية والمقالات الأكاديمية المتخصصة؟! وبهذا تبدأ الازدواجية ولا تنتهي عن سيف بن عمر ومروياته.

والغريب ان (الموثقين) لسيف بن عمر يزعمون ان (أهل الحديث) معهم؟! بل قال أخي الدكتور العسكر إنّ كتاب سيف أصبح (معتمد العلماء) وهذه لفظة في غاية التوثيق لسيف وأنا أرغب من أخي الدكتور العسكر ان ينقل قولاً واحداً لعالم واحد من أهل الحديث فيه (توثيق لسيف بن عمر)!! وإذا فعل فأنا على

استعداد أن أرجع عن كل هذا المقال بشرط ان تكون عبارة ذلك العالم (صريحة) وليست (متوهمة) فإن بعض الألفاظ مثل (عمدة في التاريخ) قد لا يراد بها التوثيق فقد اطلقها الحافظ بن حجر على سيف بن عمر وعلى ابن الكلبي وغيرهما من كبار المتروكين وغاية ما يريد منها الحافظ كون هذا من كبار المؤرخين من حيث (جمع مادة التاريخ والاهتمام بها) وكتابتها لا أنه (ثقة) ولذلك نجد الحافظ نفسه يضعف سيفاً في روايات تاريخية ويضعف الكلبي وقد سماه (عمدة النسابين) وهكذا وسيأتي المزيد من التفصيل.

على أية حال فلن يجد الدكتور العسكر ولا غير العسكر أية لفظة صريحة تدل على توثيق سيف بن عمر حتى لو بحثوا عشرات السنين فلن يجدوا!! اللهم إلا أن يفسروا بعض الألفاظ الموهمة خلاف ما هي عليه من حقيقة أو يضخموها وينفخوها. ولو ان كاتباً عادياً نسب الى العلماء توثيق سيف بن عمر لقلت إن هذا يضحك على القراء ولا يحترم عقولهم ولا علومهم ولكن لا تطاوعني نفسي أن أقول هذا المؤرخ أكاديمي متخصص مثل الدكتور العسكر مع ما اسمع عنه من حُسن خُلق ورجاحة عقل بل وقوة منهج أيضاً فلعل هذه زلة قلم.

ثانيا وثالثا : ضعف الأسانيد الى سيف بن عمر وضعف شيوخ سيف بن عمر.

هب أن مكابراً ـ وما أكثرهم في هذا العصر ـ ضرب بأقوال

المحدثين عرض الحائط وأصر على توثيق سيف بن عمر ولم يلتفت للدراسات الجادة التي اتفقت مع أحكام المحدثين على ضعفه وكذبه وعلى وصف مروياته بالضعف والكذب والترك.

وهب أننا وافقناه على قوله واتهمنا المحدثين بدلا من سيف وقلنا بأن سيف بن عمر (ثقة ثبت حافظ حجة إمام). وجعلناه بمرتبة البخاري أو الإمام احمد.

فإننا بعد هذا كله لن نستطيع توثيق روايات سيف بن عمر فإنها ستبقى ضعيفة أيضا لماذا؟!

لأن الأسانيد لا تصح الى سيف ولا تصح روايته عن شيوخه؟ كيف؟! أما النقطة الأولى:

فلأن تلميذ سيف المتخصص في نقل مروياته هو شعيب بن ابراهيم الكوفي وهو (مجهول) و(في رواياته منكرات وتحامل على السلف) وانظر ترجمته في الميزان للذهبي وقبله في الكامل في الضعفاء لابن عدي فهو أخو سيف في الضعف والمنكرات؟ وشعيب هذا قد روى أكثر من ٩٠٪ من روايات سيف بن عمر وانفرد بأكثر هذه النسبة فقد روى ٧٣٠ رواية من أصل ٨٠٠ رواية ـ او أكثر بقليل ـ هي كل ما رواه الطبري في تاريخه سيف بن عمر.

كما ان الكتاب المحقق الذي أخرجه السامرائي كله عن طريق (شعيب عن سيف)؟! فلو كان هذا الكتاب للبخاري لما أمكن الوثوق في رواياته لأن (ضعف التلميذ) لا يزيله (صدق الشيخ)

والعكس صحيح ايضا.

معنى هذا كله اننا نقول للروايات الـ (٧٣٠) وللكتاب المحقق السلام عليكما ونلقيهما في مهملات التاريخ ومنكراته!! اللهم إلا روايات معدودة في تاريخ الطبري، قد توبع فيها شعيب (أي شاركه غيره في روايتها عن سيف) وكل الطرق والاسانيد الى سيف ضعيفة مع قلتها (ثلاث طرق) إلا طريق عبيد الله بن سعد الزهري عن عمه يعقوب بن إبراهيم عن سيف فهذا طريق صحيح الى سيف ولا غبار عليه ومن هذا الطريق روى الطبري نحو ٧١ رواية صحيحة الاسناد الى سيف لكن يبقى البلاء في (شيوخ سيف) إذا خالفنا الاجماع على ضعف سيف وافترضنا ان سيفا (ثقة ثبت حجة امام حافظ) وهذه هي النقطة الثانية وهناك طريق ثالث الى سيف : وهي طريق علي بن أحمد بن الحسن عن الحسين بن نصر بن مزاحم عن أبيه عن سيف (وهذه الطريق لم يذكرها العسكر) فهذه الطريق الثالثة ضعيفة لضعف نصر بن مزاحم وليس لهذه الطريق في تاريخ الطبري إلا روايتان فقط.

نعود ونقول: إن سيف بن عمر مشهور بالرواية عن المجهولين الذين ليس لهم قدم صدق في الرواية ولا في الأحاديث بخلاف غيره من المؤرخين الذين يكثرون من الرواية عن الثقات أو المشهورين وإن لم يكونوا بثقات لكن سيف بن عمر يكثر من روايات المجهولين الذين لا يعرفهم احد!! فالروايات الـ (٧١) التي صح الاسناد فيها الى سيف قمت بدراستها روايةً رواية

فوجدت أن سيفاً قد رواها عن رواة لم يشهدوا الأحداث أو مجهولين أو ضعفاء أو كذابين الا روايتين فقط (سيأتي ذكرهما) فكل الأسانيد التي ساقها سيف لم تسلم من ارسال أو إعضال أو انقطاع أو ضعف ظاهر أو مخالفة للروايات الموثوقة أو راو كذاب معروف!!.

معنى هذا أنه لو كان (البخاري) مكان سيف بن عمر لما قبلت منه هذه الأسانيد لأن شيوخه غير ثقات أو لانقطاع الاسناد مع مخالفة الروايات الصحيحة.

بل إن من علامات ضعف الراوي أنه يروي عن كثير عن المجهولين مما قد يسبق الى الظن انه يختلق الرواة وينسب اليهم اقوالا من عنده حتى يخرج من العهدة ويكون قد ضرب أكثر من هدف وبالرواية عن المجهولين عرف الناس كذب الكذابين يدرك العاقل هذا بقليل من التأمل. واختلاق سيف للرواة ليس بأغرب من اختلاقه الشخصيات الكبرى المشهورة الذين زعم أنهم صحابة او تابعون بينما ليس لهم وجود أصلا!!!.

ولا يتسع المقام لشرح هذا.

رابعا: البقية الباقية من روايات سيف: اذا لم يبق من روايات سيف التي نجزم بأن سيفا رواها عن ثقات ورواها عنه ثقات إلا روايتان لأن الإسناد صح إليه فيهما ولأن الإسناد الذي ساقه سيف رجاله ثقات وظاهره الاتصال مع أننا سنرى بعض العلل في المتن التي تمنع صحة هاتين الروايتين ايضا.

أما الرواية الأولى : فرواها الطبري (٣/ ٣٦٧) بسند صحيح الى سيف ورواها سيف عن اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم ومفادها ان خالد بن الوليد صلى بالحيرة وقال: (اندق تسعة أسياف في يدي يوم مؤتة) وقول خالد هذا صحيح فقد رواه البخاري في صحيحه لكن صلاة خالد هذه رواها سيف ويريد بها (صلاة الفتح) كما في الروايات السابقة التي رواها سيف والتي سبقت هذه الرواية و(صلاة الفتح) هذه لفظة منكرة فليس في الاسلام ما يسمى بـ (صلاة الفتح)!! فهذه صلاة مبتدعة وهذه الرواية صحيحة الاسناد كلهم ثقات غير سيف ومع ذلك لم تسلم من العلل في المتن والحمل فيها على سيف لأن تلاميذه وشيوخه هنا ثقات كلهم وهو في غاية الضعف. وسيف مع هذا ذكي - وأكثر الكذابين أذكياء - فهو ألبس المتن بقول مشهور عن خالد بن الوليد وأورد الرواية في سياق روايات ضعيفة ودسّ في هذا كله (صلاة مبتدعة) في الاسلام!! وسيف قد إتُّهم من بعض المحدثين بـ (الزندقة)!! ويدخل فيها افساد الدين بذكر (عبادات مبتدعة) أو (اباحة محرمات) أو جعل الواجبات مستحبات فقط!! وهكذا فسيف هنا قريب من بعض هذا رغم ان روايته هذه من أنظف الروايات التي رواها!!.

الرواية الثانية : رواها الطبري (٣/ ٣٧١) بسند صحيح الى سيف وسيف رواها عن عطية بن الحارث الهمداني عن عبد خير قال: (وخرج خالد وقد كتب أهل الحيرة عنه كتابا إنّا قد أدينا الجزية التي عاهَدَنا عليها خالد العبدالصالح والمسلمون عباد الله

الصالحون على أن يمنعونا وأميرهم البغي من المسلمين وغيرهم).

أقول : وهذه الرواية رغم صحة اسنادها إلا أنّ فيها بعض العلل منها:

١ ـ إنه لا يعرف رواية لعطية بن الحارث عن عبد خير فقد تكون الرواية منقطعة انظر تهذيب الكمال (٢٠/ ١٤٤)، (١٦/ ٤٦٩).

٢ ـ ان عبد خير لم يشهد فتح الحيرة على الأرجح لأنه كان باليمن يوم وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا يحفظ له التاريخ أنه شهد الحيرة ثم إن فتحها كان مبكرا (بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بنحو سنة فقط).

٣ ـ ثم لماذا هذا الثناء المستغرب من الكفار على خالد بن الوليد والمسلمين؟! فقالوا عن خالد (العبد الصالح)، وقالوا عن المسلمين (العباد الصالحون)؟! فكتابة العهود لا تحمل صيغتها ثناء من طرف على آخر (راجع الوثائق السياسية) وأساليب كتابتها.

٤ ـ ثم كيف (كتب أهل الحيرة كتاباً)؟!! هل هذا الكتاب اتفاق من الطرفين أم أنّ أهل الحيرة كتبوه دون علم خالد كما يظهر من النص؟! فهذه لا تتفق ايضا مع سياقات الصلح والمعاهدات المعروفة التي لابد أن تكون بإقرار الجميع مع الشهود وإلا لما كان لهذا الكتاب أية قيمة تدفع عنهم الخطر في المستقبل؟!

٥ ـ التناقض فقد روى الطبري عن سيف صيغا أخرى غير هذه

الصيغة انظر (٣/ ٣٦٧). فكل هذه العلل في هاتين الروايتين اللتين تعتبران أصح ما روى سيف من حيث الاسناد!!! تؤكد مدى هشاشة روايات سيف بن عمر، علما بأنه من المتوقع أنْ يحاول سيف اخفاء كذبه عندما يروي عن الثقات لأن مروياتهم (مراقبة محفوظة) عند العلماء آما إن روى عن المجهولين والكذابين فإنه سيأخذ (حريته كاملة)!!.

أما الروايات التي رواها سيف فأسانيدها كلها مطعون فيها وتبلغ (نحو ٨٠٠ رواية) في تاريخ الطبري وهناك زيادات عليها في الكتاب المحقق. ولو كان المجال متسعا لسردتها رواية رواية مبينا ما فيها من ضعف سنداً ومتناً مع مناقضتها ـ في أغلبها ـ للروايات الصحيحة واجماع المؤرخين، وعسى أنْ تروا ذلك موسعا في مناقشتي مع محقق الكتاب الدكتور قاسم السامرائي والذي سأنشره قريبا ان شاء الله.

خامسا: الانقطاع في روايات سيف:

فسيف من اشهر المؤرخين الذين يروون أخبارا منقطعة ليس لها زمام ولا خطام فهو يروي عن اناس لم يشهدوا الأحداث!! ولم يولدوا في ذلك العصر الذي يتحدثون عنه!!، فهو يكثر من الرواية عن (أبي عثمان وأبي حارثة) مثلا!!، ثم يذهب هذان المجهولان الى سرد تفاصيل الأحداث التي بينهم وبينها أكثر من قرن؟! وأمثلة هذا الانقطاع في روايات سيف كثيرة جدا طالع ـ على سبيل المثال ـ تاريخ الطبري المجلد الثالث : (١٨٥، ١٨٧،

٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٢، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٤٤، ٣٥٧، ٣٥١، ٣٥٠، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٥٦، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٤٨، ٤٠، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧، ٥٩٩، ٦٠٣، ٦٠٢، ٦٠٠، ٦٠١، ٦١٢، ٦١٠) فهذه نماذج فقط من الروايات التي أوردها سيف عن اناس لم يشهدوا الأحداث بل بينهم وبينها مفاوز، فوالله لوكان البخاري مكان سيف بن عمر لما قبل هذه الروايات باحث عن الحق بل لكانت طعنا في البخاري فإن كثرة الاحتجاج بالروايات المنقطعة والضعيفة طعن في الراوي!! يدرك هذا من طالع كتب الجرح والتعديل، وشدة انكار العلماء على من أخذ عن الضعفاء والمتروكين او اكثر من المرسلات والغرائب والأفراد فضلا عن المعضلات والبواطيل والمنكرات!!.

سادسا: الجهالة:

فسيف يكثر من الرواية عن أناس مجهولين لا تجد لهم ذكرا ولا ترجمة في كتب الجرح والتعديل اللهم إلا من ذكرهم ووصفهم بالجهالة. بينما يقلل سيف من الرواية عن الثقات، فهو يروي مئات الأخبار عن المستنير بن زيد ومبشر بن فضيل وسهل بن يوسف والغصن بن القاسم وأبو صفية!! وأمثال هؤلاء من المجهولين، بينما لا تكاد تجده يروي عن الثقات إلا في النادر جدا واذا روى عنهم اخبارا قصيرة لا تتعدى الأسطر، حتى لا ينكشف أمره!! بينما يسرح ويمرح مع المجهولين فتجد الرواية عن بعضهم

تبلغ ثلاث صفحات أو أربع أو اكثر فيها أدق التفاصيل كوصف أذني فرس القعقاع؟! وكيف أنَّ إحداهما أطول قليلا من الأخرى؟! حتى يثبت لك انه ثقة؟! وأنه ملم بكل التفاصيل؟!

وقد اتهم سيف باختلاق اسماء للرواة الذين ليس لهم وجود أصلاً بينما تكون الروايات من انشائه!! وهذا ليس ببعيد فَمنْ كَذَبَ على النبي صلى الله عليه وسلم سهل عليه الكذب على غيره.

ولا يعني هذا انه لا يوجد مجهولون في روايات المؤرخين الآخرين بل في روايات بعض المحدثين لكن المجهولين في اسانيد أولئك قلة نادرة بينما الجهالة في أسانيد سيف سمة ظاهرة.

بل إنَّ سيفا أحيانا ربما ذكر أسانيد مضحكة مثل روايته في الطبري (٣/ ٦٠٠) (عن اشياخ من غسان وبلقين)؟!. كيف بنا ان نعرف من هم؟! وقوله (٣/ ٢٥٦) : عن عمارة بن فلان الأسدي؟! وقوله (٣/ ٣٠٤) عن عمير بن فلان العبدي؟! وقوله (٣/ ٦٣٠) عن رجل من بني كنانة؟! وكما روى (٣/ ٥٩٩) عن ابي الزهراء عن رجل من قومه؟!

فهذه الأسانيد لو رواها الإمام أحمد أو البخاري أو مسلم لما قُبِلت منهم فكيف نقبلها من مؤرخ مجمع على ضعفه متهم بالكذب والزندقة؟

سابعا: روايته عن أناس لم يدركهم مثل أنس بن مالك!! وكأن سيفا يريد بهذا أن يثبت لنفسه علو الإسناد وانه تابعي؟!

وغالبا ما يحب المحدثون هذا العلو!!، فلو كان فيهم من وثق بسيف لرووا له هذا الإسناد العالي جدا، فإن سيف قيل أنه توفي في عهد الرشيد أي نحو (١٨٠هـ) بينما توفي أنس بن مالك بعد (٩٠هـ) فلابد ان يكون قد سمع من انس وعمره نحو عشر سنوات وهذا يعني ان عمر سيف نحو ١٠٠ سنة، وقد توفي بعد سيف (نهاية القرن الثاني) كبار المحدثين امثال يحيى القطان ووكيع بن الجراح وعبدالرحمن بن مهدي فلم يكونوا ليتركوا اسنادا بهذا العلو دون روايتهم له لكنهم فضلوا الاسناد النازل الصحيح على الكذب على أنس بن مالك بعلو؟!! فهم إما انهم جزموا باختلاقه هذا الحديث على انس أو انهم يجهلون ان سيفا يروي هذا الاسناد وهذا ابعد الاحتمالات وفي تفصيله طول.

ثامنا : مخالفة روايات سيف للروايات الصحيحة فعندما تقرأ التاريخ وتقارن روايات سيف بن عمر مع روايات بقية المؤرخين كابن اسحاق وابن شبة بل والواقدي وأبي مخنف وغيرهم تجد لروايات سيف وادياً ولرواياتهم واديا آخر!! مع حرصه على ايراد رواياته في السياق نفسه، لكنه كثير التفرد والمخالفة لما هو أصح وليس أدل على ذلك من مخالفته لروايات ثابتة عند المحدثين ومن أمثلة ذلك مخالفته لصحيح مسلم في قصة جلد الوليد بن عقبة عندما شرب الخمر في الكوفة فشربه للخمر وجلده من أجل ذلك ثابت في صحيح مسلم!! وشهد عليه جماعة صالحون منهم الصحابي الجليل جندب بن زهير!! فلما ثبتت عليه الشهادة جلده علي بن أبي طالب بأمر عثمان في

خلافة عثمان وعزله عثمان عن عمله.

هذا خلاصة ما يثبته المحدثون وهذا لب ما في صحيح مسلم وهذا ما أثبته المؤرخون أيضا الثقات منهم والضعفاء من الذين تكلموا عن الحادثة، أما سيف بن عمر فقد قلب القضية فجعل المجلود (الأموي) بريئا وجعل الشهود - وفيهم صحابة - كذابين شهدوا زورا؟! وان الوليد لم يشرب الخمر وإنما أكل عنبا فقط؟!! ولغفلة عثمان وعلي صدقوا (شهود الزور) من الصحابة والتابعين؟! وهكذا... فهذه من الأشياء التي يحتج بها مَنْ يتهم سيفا بالزندقة؟ وهذه من مخالفاته للأحاديث الصحيحة. أما مخالفته للروايات الصحيحة فحدث ولا حرج فهي لا تحصى ولا تعد وانا لا أريد من الآخرين ان يطالبوني بأمثلة على مخالفته للروايات الصحيحة ولكنني انا أطالب من يدافع عن سيف بأن يبرز لنا خمس روايات عن سيف ليس فيها مخالفة للروايات الصحيحة الأخرى؟! بل انني من خلال دراستي السريعة لروايات سيف لم أجد رواية واحدة إلا وهي مخالفة إما للأحاديث أو الروايات الأقوى ومن وجد رواية لسيف لا تخالف الروايات الصحيحة فليتحفنا بها مشكورا.

تاسعا : طعنه في كبار الصحابة والتابعين :

سيف مغرم بالطعن في بعض الصحابة والتابعين الذين كانت لهم مواقف من بني أمية كعمار بن ياسر وأبي ذر الغفاري وزيد بن صوحان والأشتر والأسود بن يزيد وأمثالهم، فأنت تجد في

رواياته ان ابا ذر وعمار بن ياسر من تلاميذ عبدالله بن سبأ يسلط الأول على معاوية ويحرض الثاني ضد عثمان وكلاهما (أبوذر وعمار) آذان صاغية وايدٍ منفذة لهذا اليهودي النكرة؟!

سبحان الله، أين الولاء والبراء؟ أين عقيدة عمار وأبي ذر؟ هل كل هذا من أجل يهودي يلعب بهما كيف شاء؟! ويسخرهما لطاعته؟! سبحان الله، (أصدق الناس لهجة) أبو ذر يردد (أكاذيب) هذا اليهودي!! (والطيب المطيب) عمار (يتلوث) بهذه الأفكار اليهودية؟! يتحولان بعد صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وشهادته لهما بالجنة إلى متآمرين مع اليهود ضد المسلمين؟!

هذه ردة فإن من نواقض (لا إله إلا الله) مظاهرة المشركين ضد المسلمين؟! فهل يريد سيف أن يطعن فيهما بهذا الطعن؟! مما يصلح للاستدلال به على اتهامه بالزندقة!! فهو يطعن في هؤلاء الأخيار بينما يدافع عن معاوية وزياد بن أبيه وسعيد بن العاص والوليد بن عقبة (الفاسق) وأبي الأعور السلمي وبسر بن أبي أرطأة (السفاك) ومروان وأمثالهم وهؤلاء وان كان في بعضهم فضل وخير لكنهم لا يوازون عمارا وأبا ذر ولا يكادون.

فكيف يتهم سيف البريءَ ويبرىءُ المتهمَ إلا لهوى وفساد عقل ودين.

عاشرا : ميوله المذهبية

فمن طالع روايات سيف يجده أموي النزعة وتجده يبني (الأموي) من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويذكر له من

الأمجـاد والبطولات وحـسن الرأي ما يجـعل القارىء يتـمنى ان يصل ذلك (الأموي) للحكم!!! ولذلـك أكثر عنه أمويو عـصرنا كمـحب الدين الخطيب وأمثـاله!! فسيف يفـعل ما سـبق، بينما يطعن في مخالفي الأمويين كما سبق أن بينا ولا يتسع المقال لذكر المزيد من هـذا ووالله ان الأمـثلـة عندي وأقـول : طالـعـوا أي شخصيـة أموية في تاريخ الطبري واستخرجوا أخـبارها وقارنوا ما كتبـه سيف عنها وما كتبـها غيره وستجـدون العجب؟! خذوا أي شخصيـة أموية، معاوية مثلا، الوليد بن عـقبة، زياد بن ابيه، . . الخ في المقابل خذوا أي شخصية مـعادية لبني أمية او لبعضهم أو لهم مـواقف معـهم كأبي ذر وعـمار وقارنوا أخـبارهم في كـتب الحديث والتاريخ مع ما كتبه سيف!! ستجدون غاية العجب وغاية الخبث!!. فـعمـار وأبوذر من أتباع ابن سبـأ عند سيف بن عـمر وجندب بن زهيـر شاهد زور لأنه ضد الوليـد بن عقـبة وزيد بن صوحـان إنما قطعت يده في السرقة عنـد سيف!!. ولم تقطع في الجهـاد في سبيل الله!! وهكذا لأنه كـان ضد بني أميـة!!. فمن خالف بني أمـية أو له مواقـف معهم نجـد سيفـا يجدعه تجـديعا ويظهره بـهذا المظهر المزري، هذه أقـوال سيف في عـمار وأمـثاله فكيف بالأشتـر وغيره من التابعين الـذين كانوا مع علي فنحن في هذا العصر خاصة مغـرمون بالرد على المذهب الشيعي!! وبالتالي قبـول كل ما يخالفه وإن كـان باطلا ورد كل ما يوافقـه وإن كان حقـا، وهذا خطأ منهجي كبـير يقع فـيه كثيـر من المؤرخين بعلم أوبجهل، فعندمـا يكون الاسلام ضد عقيدة اليـهود والنصارى لا

يعني هذا قبول ذم موسى وعيسى عليهما السلام!!! . اذن فهناك خلط وقع فيه كثير من المؤرخين الاسلاميين المعاصرين من هذا القبيل، فلله در المحدثين ما أنصفهم وما أعلمهم فهم لم يأخذوا بروايات سيف رغم ان في بعضها دفاعا عن بعض الصحابة، وإنما لم يأخذوا بها لعلمهم أنها كذب وأن المسلم لا يتسلح بالكذب فحبله قصير وأمده قريب.

الحادي عشر : ميوله القبلية:

فسيف بن عمر تميمي ولذلك نجده كثيرا ما يختلق شخصيات من بني تميم ويصنع لها أساطير من البطولات والفتوحات خذ مثالا على ذلك القعقاع بن عمرو التميمي كلكم يسمع به؟! ويسمع ببطولاته وفتوحاته بل وصحبته؟! فهذا الراجح انه من مختلقات سيف بن عمر، بل انك تجزم مع البحث انه من مختلقاته وليس له وجود أصلاً؟! أو انه ـ على أبعد حد ـ رجل بسيط بالغ فيه سيف بن عمر حتى أوصله إلى مصاف خالد بن الوليد؟ واذا قلت ان القعقاع شخصية مشهورة لا تحتاج الى اثبات فأقول لك: إن جئت لي بمؤرخ من مئات المؤرخين أو محدث من مئات المحدثين ذكره قبل سيف بن عمر فأنا راجع عن كل ما قلته في هذا المبحث؟! وأظن هذه غاية في الانصاف!!

هل يعقل ان رجلا مثل القعقاع ١ ـ صحابي، ٢ ـ شهد القادسية ٣ـ وكان سبب النصر فيها ٤ ـ ودوّخ الفرس في العراق والمشرق ٥ ـ ويوازي خالد بن الوليد شجاعة وفتوحات؟ هل يعقل

ان احدا من المؤرخين والمحدثين بل والقصاص، في القرنين الاول والثاني لا يعرفه احد منهم ولم يأت على ذكره ولو إسماً؟! هل يعقل ان يكون مجهولا عند كل هؤلاء مع شهرته وبطولاته!! حتى جاء سيف بن عمر في أواسط القرن الثاني وعرفه؟!!!.

سيف بن عمر لأنه (تميمي) اخترع هذه الشخصية (التميمية) او بالغ فيها وتناقلها المؤرخون عن سيف بعد موت سيف بأكثر من مائة سنة فأول من ذكرها الطبري (٣١٠هـ) عندما نقل روايات سيف (١٨٠هـ) اما الواقدي وابن عبدالحكم وابن سعد وخليفة بن خياط والمحدثون كالبخاري ومسلم واصحاب السنن فإنهم لم يذكروا القعقاع بن عمرو البتة لماذا؟ هل هذا جهل منهم وعلم من سيف؟! ان كان كذلك فهم يعرفون ويترجمون لمن هو اقل شهرة من القعقاع بدرجات كبيرة بل ترجموا لاناس واختلفوا فيهم هل هم مجهولو الحال أم مجهولو العين، أما القعقاع فلم يرد له ذكر ولا إسم ولا خبر عندهم؟! لماذا؟! فخالد بن الوليد ذكره الجميع ولم يهمله مصدر تاريخي ولا حديثي قبل سيف وبعده ومن هو اقل منه شهرة كعمرو بن معدي كرب الزبيدي الكل يعرفه وذكروه قبل سيف وبعده! ثم الأقل شهرة كالاشتر مالك بن الحارث ذكره المؤرخون والمحدثون قبل سيف وبعده ثم الاقل شهرة مثل اعين بن ضبيعة المجاشعي ذكره الناس قبل سيف وبعده؟! اما القعقاع الذي ملأت بطولاته وفتوحاته وشهرته بطون الكتب فهذا لم يعرفه احد قبل سيف بن عمر؟!! فسيف ارجّح ـ بعد البحث ـ انه مخترعه كما اخترع غيره وهو سبب شهرته وصاحب بطولاته المزعومة!!

ومن وجد القعقاع بن عمرو مترجما له اسما فقط في مصدر من مئات المصادر التاريخية والحديثية والفقهية قبل سيف بن عمر فأنا راجع ليس فقط عن هذه النقطة بل راجع الى توثيق سيف وتقديم رواياته على صحيح البخاري!! وأنا أمهل من جاءني بمصدر ذكر القعقاع قبل سيف سنةً، سنتين، أو عشر سنوات وآنا أجزم ايضا بأن أحدا لن يستطيع أن يجد مصدرا قبل سيف أو في عصر سيف ذكر القعقاع لانه وبكل سهولة شخصية وهمية اختلقها سيف بن عمرو (التميمي) وزعمها (تميمية)!!!.

وكذلك اختلق سيف شخصيات تميمية أخرى كعاصم بن عمرو أخو القعقاع بزعمه وغيرهم من أبطال (تميم)؟!

وزياد بن حنظلة التميمي (قائد علي) وهذا لم يذكره أحد في قواد علي ولا في انصاره أما سيف، فجعله المختص بعلي (أمين السر) والذي لا يخبر الناس عن علي إلا هو؟! وقاتل أبي لؤلؤة المجوسي (تميمي) مع أن الثقات والكذابين متفقون على أن أبا لؤلؤة قتل نفسه ولم يقتله تميمي ولا قرشي!!.. فهل نصحو من سباتنا العميق وندرس التاريخ دراسة جادة أم نعيش مع أوهام وتخيلات سيف بن عمر وأمثاله؟!

المحور الثاني عشر: ابطاله للاحاديث الصحيحة برواياتها محرفة بزيادة او نقص او روايتها في سياق يخرجها عن معناها الذي أراده النبي ﷺ خذ مثالا على ذلك: حديث الحوأب وهو قول النبي ﷺ لنسائه (ليت شعري ايتكن تنبحها كلاب الحوأب)

أخرجه احمد وابن حبان في صحيحه والحاكم كلهم باسناد صحيح على شرط الشيخين وقال الالباني: (هو من أصح الاحاديث) وصححه قبله ابن كثير وابن حجر وابن حبان والحاكم والذهبي (والحوأب اسم ماء لبني عامر) قد نبحت كلابه أمَّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها فهمّت بالرجوع وتذكّرت الحديث ثم رأت أنْ تواصل المسير إلى البصرة بعد أن نصحها بعض من كان معها بالمواصلة للاصلاح بين الناس. فهذا الحديث يتضمن تخطئة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في الخروج وقد اعترفت بخطئها وأن الأولى هو بقاؤها في بيتها وكانت تبكي إذا تذكرت مسيرها الى البصرة.

الخلاصة إن هذا الحديث هذا لفظه وهذه دلالته أما سيف بن عمر - لانحرافه عن علي!! - لم يعجبه هذا فذهب يحرف الحديث بروايته بإسناد آخر متهالك - وهو أهلك رجل في الاسناد - يزعم بأن النبي ﷺ لم يقله لنسائه!! إنما قاله لامرأة أخرى اسمها ام زمل!!! وأن كلاب الحوأب نبحتها أيام الردة؟! انظر الطبري (٣/ ٢٦٤) وخالف سيف بهذا المحدثين والمؤرخين على حد سواء الذين رووا حديث الحوأب وعلى رأسهم الامام احمد بن حنبل في المسند؟!

فانظر إلى كراهية سيف لهذا الحديث تلك الكراهية التي دفعته لذكر رواية تذهب بالحديث بعيدا عن مدلوله، ولعل هذا مما استدل به المتهمون له بالزندقة!!!.

وقد سبق تحريفه لرواية جلد الوليد بن عقبة وهي في صحيح مسلم والامثلة كثيرة لكن هذه نماذج سريعة فقط.

المحور الثالث عشر: روايته لما يحب العوام:

فتجد سيفا يتفرد بذكر حروب طاحنة ومعارك حاسمة لم يذكرها غيره هذا من جهة، الجهة الاخرى تجده يبالغ جدا في عدد القتلى من المشركين فتجد المعركة التي يُجمع المؤرخون انه لم يقتل فيها إلا العدد القليل من المشركين تجد سيفاً يرفع العدد ويزعم انه قتل فيها آلاف الأشخاص؟! وكذلك الاساطير التي ذكرها عن القعقاع واخيه عاصم وصراعهما مع الفيل!!.. وهذا يحبه العوام جدا فسبَّبَ هذا انتشاراً لروايته بين العوام.

أما بين الخاصة: فلم تنتشر روايات سيف على مدى قرن ونصف القرن من موته (١٨٠) فكان أول من أشهرها ـ كما أشهر غيرها ـ هو الطبري (٣١٠هـ) وكانت روايات سيف قبل ذلك خاملة جدا فاحتاجها الناس بعد الطبري للرد على الشيعة!! لان روايات سيف كما سبق تمجد بني امية وتدافع عنهم!! فلما غلا الشيعة في ذم عثمان وولاة عثمان وبني امية وجد المدافعون في روايات سيف كنزا ثمينا في الدفاع عن العنصر الاموي!! ثم صار بعد ذلك دفاعا لكثير منا أهل السنة ضد الشيعة؟! هكذا دون تأمل ولا بحث ولا نظر في اتهامه بالكذب والزندقة!! فبسبب هذا ازداد الانتشار لروايات سيف واعتمد عليها المعاصرون للسبب نفسه تقريبا!!. فالمؤرخون بل وأهل السنة المعاصرون عامة احتاجوا للرد

على هجمات الشيعة والمستشرقين على التاريخ الاسلامي خصوصاً عهد عثمان وبني أمية فلذلك اتجه المدافعون يتلمسون الدفاع سواء كان الدفاع بحق او بباطل!! فاتجهوا للطبري فوجدوا في روايات سيف منهلا فائضا للدفاع عن بني امية وولاتهم!! فلهذا اكثروا من النقل عنه ثم وثقوه!! مخالفين اجماع المحدثين، بل ولم يكتفوا بهذا فنسب بعضهم الى المحدثين (توثيق سيف)؟! وزعم آخرون أن سيفاً راوي أهل السنة!! كأنه يقصد راوي بني أمية!! ولله في خلقه شؤون؟!!

ثم إنّ توثيق المؤرخين في هذه الأيام لسيف بن عمر لأجل الدفاع عن بني امية ضد الشيعة والمستشرقين وأحيانا ضد عمار وابي ذر وهذا يعني بكل بساطة ان مقياس التوثيق والتضعيف لم يعد الصدق والكذب وانما (المصالح) و(الظروف الراهنة) و(الحاجة الملحة)!! وهذا المنهج ـ للأسف ـ منهج انهزامي، ولو علم هؤلاء اننا نستفيد من اخطاء سلفنا مثلما نستفيد من صوابهم لما فعلوا هذا الفعل!!، فإن مرحلة التحليل واستخلاص العبر تأتي بعد مرحلة التصنيف ومعرفةالصحيح من الضعيف لكنهم قدموا جانب مرحلة (التحليل) على (مرحلة التصنيف) بل على مرحلة (الجمع) وأرادوا أن يحرمونا ـ كما حرموا أنفسهم ـ من الاستفادة الكبيرة من تاريخنا بهذه الاحكام المسبقة الانهزامية التي يصدرونها.

المحور الرابع عشر: تناقضات سيف

من تتبع روايات سيف بن عمر وجد فيها تناقضات عجيبة لا

داعي لاستطرادها لكنني سأذكر امثلة سريعة فقط فمنها:

المثال الاول: انه يروي ان عبدالله بن سبأ نشر فكرة (الوصية) لعلي بن ابي طالب ثم يروي ان اهل البصرة عندما خرجوا كانوا يشتهون طلحة اما اهل الكوفة فكانوا يشتهون الزبير وأهل مصر يشتهون عليا؟!

وهذا يتناقض مع فكرة (الوصية) لان عبدالله بن سبأ لو بث فكرة الوصية لعلي وتأثر الناس بها فلماذا اختار اتباعه بالبصرة والكوفة غيره؟! مع أن ابن سبأ لم يدعُ بـ(الوصية) للزبير ولا لطلحة؟! فهذا تناقض.

مثال ثان: يروي سيف أن أتباع عبدالله بن سبأ قاموا بالوشاية في مصر بين عمرو بن العاص وابن ابي السرح حتى عزل عثمانُ عمرو بن العاص سنة سبع وعشرين بينما يروي سيف نفسه أن ابن سبأ لم يدخل مصر الا سنة خمس وثلاثين؟! ويروي سيف في رواية ثالثة ان عبدالله بن سبأ لم يسلم الا نحو عام ٣٣هـ!!.. وذكر في رواية رابعة أنّ ابن سبأ أضَلَّ أباذر عام ٣٠هـ!!!.

فروايات سيف هنا يلعن بعضها بعضا، فاذا كان عبدالله بن سبأ لم يسلم الا سنة ٣٣هـ.. فهل هو من العبقرية بحيث استطاع في سنتين فقط ان يناطح بين الصحابة؟! هل الصحابة بهذا الغباء؟! هل ابن سبأ هو سبب الفتنة الوحيد؟! اذا كان كذلك لماذا لم يحذر منه النبي ﷺ ولم يخبر به كما اخبر بالمختار الكذاب والحجاج الظالم والمال والملك العضوض والدجال و...

الخ. هل ابن سبأ منبع الفتنة؟! ام ان اسباب الفتنة كثيرة وعديدة وواقعية تحدث عنها القرآن والسنة؟! اما سيف فيجعل سبب فتنة المسلمين في غيرهم مع ان الصواب ان اسباب الفتنة داخلية (داخل المسلمين) هذا هو الواقع الذي نريد ان نلقي به على اليهود!! هروبا من مواجهة هذا الواقع وهروبا من استفادتنا منه.. فتناقضات سيف لا تحتاج الى تطويل وتوضيح لمن تأملها.

المحور الخامس عشر: اتهام الدكتور العسكر للآراء المضعفة لسيف بأنها متحيزة؛ فيه مجازفة كبيرة، فإن أكثر تلك الآراء هي لاصحاب الحديث وان جوَّزنا التحيز على افراد منهم إلا أن اتهامهم أجمعين (بالتحيز) أمر أربأ بالدكتور أن يظنه فضلا عن ان يقرره وينشره. فليس من العلمية في شيء أن نوثق من أحببناه ونضعف من أبغضناه!! ونتهم العلماء بالتحيز اذا ضعفوا سيف بن عمر!! ونصفهم بالامانة في تضعيفهم الواقدي!! فهذه الازدواجية منبتها الهوى وثمارها الجهل والظلم. وكلامي هنا عن نماذج كثيرة موجودة في الساحة وليس عن الدكتور العسكر فعلمية الدكتور ومنهجه أفضل من هؤلاء لكن قلمه قد يزل بما هو سائد!! والسائد ليس بالضرورة حقاً!!

المحور السادس عشر: مبالغته في وصف فرحته بالكتاب ذاكراً ان السبب هو (قيمة الكتاب العلمية)!!.

اقول: ان كان يقصد من هذه العلمية ان الكتاب يزيدنا معرفة بسيف ورواياته واخباره فهذا صحيح وان كان يقصد (وهو الظاهر)

ان المعلومات التي يذكرها سيف نستفيد منها اضافة حقائق للتاريخ ووضعها مكان روايات اخرى فهذا غير صحيح وللمبحث طول.

وقد اشار الدكتور العسكر الى ان الكتاب يحمل كنوزا كانت مدفونة!! وان الطبري اخفى بعضها لاهميتها السياسيةوالتاريخية؟!

وسأترك بقية الكلام عندما اكتب عن الكتاب المحقق قريبا.. ان شاء الله تعالى.

لكن من حيث الاسناد فالدكتور العسكر يعلم ان الكتاب المحقق كله من طريق شعيب بن ابراهيم الكوفي وهو مجهول وعلى هذا فلا نثق في كل روايات الكتاب لان المجهول لم يوثق على مر التاريخ!! أضف الى ان شعيباً هذا متهم بطعنه في الصحابة وليته كان طعناً بحق وإنما طعن مبني على التعصب لبني أمية ضد عمار وأمثاله!! فهل ينتظر العسكر خيرا من مثله عن مثل سيف؟!

المحور السابع عشر: قوله: إن الطبري (اكثر من الاعتماد على سيف بن عمر حيث ورد ذكره ٣٦٨ مرة).

اقول: هذه نقلها د. العسكر من محقق الكتاب السامرائي ولم يشر لذلك وقد نقل كثيرا من الاقوال من السامرائي ولم يشر لذلك وهذا خلاف الامانة العلمية. وقد يأخذ عليَّ الدكتور انني نقلت بعض النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين كالهلابي والعسكري!! وهذا غير صحيح لأنني رجعت للمصادر نفسها وتأكدت من تلك النتائج بنفسي وخالفتهما في بعض النتائج التي

لم أعلن عنها وأضفت مما لم أجده عندهما مع امتناني لصاحب السبق في سبقه إلى تلك النتائج أو بعضها لكن لنتأكد من المعلومات بأنفسنا ونضيف غير مقلدين ليأتي بعدنا من يضيف ويبني على نتائجنا وهكذا، لكن أخانا الدكتور العسكر تابع السامرائي مقلداً وفهم كلامه على غير ما أراد!! لأنّ سيفا روى له الطبري اكثر من ٨٠٠ رواية فهي اكثر بكثير من رقم الدكتور العسكر اما السامرائي فانما ذكر هذه الروايات في حروب الردة فقط على ما يظهر من كلامه في المقدمة!!. إذن فهناك فرق بين الاستفادة من الدراسات السابقة وبين التقليد دون رجوع ولا تأكد من تلك الدراسات ونتائجها!!

المحور الثامن عشر: لمح الدكتور الى ان الطبري قد يتجاهل بعض روايات سيف ويفضل عليها روايات اخرى ويرى ان اغفال الطبري لها بسبب (اهميتها التاريخية والسياسية)!!.

اقول: وهذا طعن ظاهر في الطبري وانه انما يخفي بعض روايات سيف بسبب اتجاهات الطبري السياسية وميوله المخالفة لهذه الروايات؟!

وانا اتمنى لو صرح العسكر بتلك (السياسات) وتلك (الاهمية)؟! فالطعن في امام كبير مثل الطبري ينبغي ان تسنده الادلة والبراهين، بل قد يرد على العسكر آخر ويقول: ان الطبري جر على التاريخ الاسلامي تشويهات كثيرة بسبب سرده لثمانمائة روايةمن روايات أكذب مؤرخ في التاريخ وهو سيف بن عمر

فالطبري ـ عنده ـ متعصب مع سيف بن عمر لأنه في نظره ينقل دفاعاته عن بني أمية ولم ينقل الدفاعات عن عمار وابي ذر!! وإن الواجب الا ينقل لسيف أية رواية بسبب ما ثبت من كذبه ووضعه للاحاديث ولوجود البديل الصحيح؟! فمن يقول هذا القول تكون حجته اقوى من حجة الدكتور واظهر دلالة!! لكننا لا نريد إلقاء التهم جزافا الا بعد دراسة وبحث بانصاف وعدل، عندئذ لا مانع من اتهام مؤرخ أو غيره بأنه اخطأ او تعصب او أظهر أوأغفل.

المحور التاسع عشر: خلط الدكتور بين النقل والتوثيق فقد اورد كثيراً من العلماء الذين نقلوا من كتب سيف وجعل هؤلاء موثقين لسيف بن عمر، مع ان هناك فرقا كبيرا بين (النقل عن الشخص) و(توثيقه) فالله عز وجل قد نقل في القرآن الكريم اقوال الشيطان والكفار والمنافقين في سياق الإنكار، كما ان علماء الحديث قد نقلوا اقوال وروايات كثير من الضعفاء والمتروكين في سياق العلم بالشيء وليس في سياق الاحتجاج، وقد يغتر بعضهم بضعيف ويظنه ثقة وينقل عنه فهذا الباب كبير، لكن العلماء الذين ذكرهم فيهم كثيرون صرحوا بضعف سيف، وهذا يدل على ان الدكتور قد فهم (النقل) فهما خاطئا او اراد ان يفهمنا ذلك فهما خاطئا!! فان كان يريد هذا الاخير فهذا لعب على العقول والافهام لا يرتضيه احد. ولا ينطلي على باحث ولا أظن الدكتور وقع إلا في الأمر الأول فهو أعدل من أن يقع في الأمر الثاني.

المحور العشرون: رأيت في مقال الدكتور العسكر اهتمامه بالكتاب المحقق لأنّ مخطوطته اكتشفت في بلدة (أشيقر) السعودية ولعل لهذا صلة بتوثيقه سيفاً!!، فإن صح فهمي هذا فانه لا يليق بنا ان نوثق الضعفاء، الذين اكتشفت مخطوطاتهم في بلداننا!! فهذه عصبية لا يرتضيها منصف، صحيح اننا نفرح بأي مخطوط يكتشف عندنا أكثر من فرحتنا باكتشافه عند غيرنا، لكن لا يدفعنا هذا لمصادرة العلم واقوال العلماء من اجل بلدة او مدينة سعودية؟! فهذا سيكون مسبة وعارا علينا؟! فلا يجوز ان نضع معايير غير صحيحة وضوابط (غير منضبطة) لقيمة المخطوط!!.

المحور الحادي والعشرون: هناك لفظان موهمان يتكىء عليهما بعض موثقي سيف بن عمر وقد سبقت الاشارة إليهما ألا وهما قول الذهبي (كان إخبارياً عارفاً) وقول الحافظ بن حجر (عمدة في التاريخ).

وحقيقة ان الذهبي قد قال تلك الكلمة في رواة كذابين غير سيف فهو يكثر من قوله (اديب عارف) او (نسابة عارف) او (اخباري عارف) مع ان الذهبي نفسه يصفهم بالكذب والضعف في مواطن أخرى!! والدليل على ذلك انه ضعف سيفا في اكثر من مكان من كتبه فهذا اللفظ (الموهم) لا يقدمه على (التضعيفات الصريحة) الا مكابر.

كذلك الحافظ بن حجر نجده يرد روايات لسيف تاريخية بحتة في الاصابة وغيرها فمراد الحافظ ـ والله اعلم ـ ان سيفا يعتبر

شيخا في التاريخ مثلما كان الكلبي شيخا في الانساب مع ان الاثنين ضعيفان جُرِّب عليهما الكذب ثم لو افترضنا ان الحافظ يثق في سيف بن عمر فماذا نفعل بعشرات المحدثين الآخرين الذين سبروا روايات سيف بن عمر وكانوا اقرب لعصره من الحافظ بن حجر!! وهم اعلم وادرى به من المتأخرين!! ثم وجدنا اقوالهم واحكامهم ـ بعد الدراسة والمقارنة ـ صحيحة!! وهي ان سيفا متروك كذاب لا يعتمد عليه لا في الاحاديث ولا في التاريخ!! بل يكفي مقارنة رواياته مع بعضها لنجد التناقضات الكبيرة!! فكيف بمقارنتها مع روايات المؤرخين الآخرين!! وكيف بمخالفتها لمتون الاحاديث الصحيحة!!.

أظن انه من الظلم للعلم ان نتعلق بقول موهم مشتبه للحافظ ابن حجر ونترك اقوال عشرات المحدثين الآخرين في تضعيف سيف بن عمر بل من الظلم للعلم ان نعتمد على قول موهم للحافظ بن حجر ونترك رده روايات سيف بن عمر في مواضع أخرى.

فالعلم بحاجة الى دراسة وافية ومقارنة مع عدم التعلق بالاقوال التي نحبها ورفض الأقوال التي لا نريدها بل الواجب أن نترك المنهج يحكم على الجميع ولا نقفز فوق المنهج ونطوّعه لخدمة أحكامنا المسبقة.

واخيراً: لولا خشية الإطالة والملل لبسطت الموضوع اكثر فهو بحاجة إلى استطراد كبير ليس هنا موقعه لكنني أحب ان نركز

على النقطة الاهم وهي (سيف بن عمر) هل هو ثقة ام ضعيف؟! هل تُقبل رواياته او ترد؟ هل نعتمد منهج المحدثين في سيف مثلما نطبقه على سائر المؤرخين ام نقبل هذا المنهج في المؤرخين ونرفضه في سيف؟. كما يفعل بعض المستفيدين من روايات سيف!!

ثم عندما ندرس روايات سيف هل نتكفي بدراسة سيف فقط ام ندرس كل رجال الاسناد؟

هل نقارن روايات سيف مع روايات غيره ام انه فوق مستوى المقارنة؟

وهكذا ينبغي ان نطرح مثل هذه الاسئلة ثم نجيب عليها بعد بحث ودراسة لا تكفي الإجابات الانطباعية المتدثرة بالهوى والتقليد والتعصب الاعمى. هذا ما أحببت طرحه في هذا المقال وآمل من اخي الدكتور عبدالله العسكر ان يتسع قلبه للنقد والنقاش ويعذرني ان قسوت عليه بعض القسوة في بعض المواضع فالمنهج العلمي لا يحتمل المجاملات ولا الصداقات، نريد فقط نية صادقة ومنهجاً صحيحاً وبحوثاً قوية جادة وهذا كله يوصلنا إلى الاتفاق على اكثر النتائج والتقليل من الاختلافات وبهذا نقدم للتاريخ الاسلامي خدمة جليلة في تسجيل الوقائع كما هي ثم تفسيرها التفسير الصحيح الذي نستلهم منه العبر ونفهم منه الماضي ونستضيء به في المستقبل.

الفصل الثالث

سيف بن عمر مؤرخاً!!

حوار مع الدكتور عبدالله العسكر

بعد الاتفاق على طرحه حديثاً
سيف بن عمر مؤرخاً!!

اطلعت على رد أخي الدكتور عبدالله العسكر في صحيفة الرياض عدد ١٠١٣٧ يوم الثلاثاء ٧ ذي القعدة ١٤١٦هـ وإن كان الأخ العسكر قد عبر عن سروره باستفاضتي في مقالاتي السابقة فأنا أعبر عن حزني لقصر مقاله وتركه كثيراً من القضايا معلقة دون بت فيها، في الوقت الذي أشكر فيه الدكتور العسكر على رده الذي اكتسى بحلل الخلق الرفيع والأدب الجم والذي لم نعهده في كثير من المردود عليهم وأنا لا أخفيكم انني كنت أتوقع رداً (متشنجاً) وكنت أجهز نفسي لمعركة (تاريخية) طويلة الأجل، فقد تعودت على ردود (بعض الفقهاء) وبعض (مشاغبي التاريخ) قبل سنوات وكان (بعضنا) قد خلط يومها بين (الفقه) و(الشتائم) والاتهامات المبطنة. فجاء أخونا الدكتور العسكر ليعيد لقناعاتي بأن الانصاف ما زال باقياً وان الاعتراف بالحق والفضل لم يمت في القلوب.

صحيفة الرياض، عددي الاثنين ١١/٢٦ والأحد ١٤١٦/١١/٢٧هـ الموافق ١٤ - ١٥ ابريل ١٩٩٦م

ولكن محاولة الدكتور لاغلاق باب الحوار حول هذه القضايا المهمة أرى انها محاولة مستعجلة وغير مدروسة وللأسف ان أكثر حواراتنا وقضايانا نبترها قبل ان تستوي وتؤتي أكلها.

ثم يأتي الناس يسألون ما النتيجة؟! وعلى ماذا اتفقتم؟! وفي أي شيء اختلفتم؟

وفي مقالة الدكتور العسكر الأخيرة (اتفاقات جوهرية) تجعلني أطمع في التوصل لمزيد من (الاتفاقات) وليس من حقي ولا من حق الدكتور اخفاء هذه (الاتفاقات) على الجمهور لان البعض قد يقول: اتفق أنت والعسكر في لقاءات ثنائية دون حاجة للنشر عبر رسائل الاعلام!! ولكن فات على قائل هذا القول ان القضية ليست قضيتي أنا والعسكر وليس لنا حق (احتكار تقييم سيف بن عمر)!! فالجمهور تهمه هذه المواضيع وكثير من القراء عندهم أفضل مما عندي أنا والعسكر في هذه القضية وغيرها. فليس من الحكمة (الحوار في الخفاء) خاصة واننا متفقون على أمور جوهرية ستقودنا ـ قطعاً ـ للبت في كثير من الاشكالات المتبقية. ولعل أهم النقاط التي ذكرها الدكتور العسكر في مقاله الأخير والتي أشكره عليها وعلى شجاعة اثباتها في هذا الجانب ما يلي:

١ـ ان سيف بن عمر كمحدث لا يعتمد عليه واننا نرفضه راوياً للحديث النبوي، هذا ما قاله الدكتور ولي وقفه مع سيف بوصفه مؤرخاً سأشرحها بعد قليل.

٢ـ ان النقل لا يقتضي التوثيق.

٣ـ ان الطبري ربما يكون عذره في تجاهل كثير من روايات سيف تلك السمعة السيئة عن سيف (أي وصف المحدثين له بالضعف والكذب والنكارة والزندقة. . . وما أشبه ذلك).

٤ـ اثبات الدكتور بان سيفاً متعصب لقبيلته بني تميم وانه وجد ذلك عند دراسة مرويات الردة وكيف ان سيفاً برأ منها قومه بني تميم وحمّلها بني حنيفة فقط.

وهذا من أفضل وأقوى ما أثبته الدكتور فهذه النقاط أرى أنها منطلق متين لدراسة بقية الآراء حول سيف بن عمر وقيمة مروياته التاريخية (بعد ان اتفقنا على طرحه حديثياً).

أما ملاحظاتي ـ السريعة والمهمة ـ على مقال الدكتور الأخير فهي كالتالي:

الملاحظة الأولى:

أشعر بان الدكتور استعجل في قراءة مقالاتي الأربع وحملني أشياء لم أقل بها وبعضها يمكن أن يكون محل نقاش واختلاف واحتجاج إلى الآن ومثال ذلك.

انه ذكر ان كلامي عن سيف بن عمر وسردي لاقوال المحدثين فيه انما هو جانب حديثي فقط ويتهمني بأنني أخرجت التضية من (سياقها التاريخي) ولو رجع الدكتور لتلك المقالات لوجد في الجانب الأكبر منها تركز على (الجانب التاريخي) من نواح كثيرة منها.

أولاً: انه بطريق الأولى اذا كان سيف متهما بالكذب على النبي (ﷺ) في الاحاديث النبوية فكيف لنا ان نصدقه في أخبار الفتوح والفتن؟!! فهذا يدركه العاقل ولا يخفى على البليد، وهذا مما يسميه العلماء (من باب الأولى) فالذي يشرب الخمر في مسجد مثلاً فمن باب الأولى انه سيشربها خارج المسجد!! والذي يزني بإحدى محارمه فانه لن يتورع عن الزنا بغيرهن!! هذا من باب الأولى، والذي يترك صلاة الفرض فلن يهتم بقيام الليل!! والذي يكذب على النبي (ﷺ) ويحرف أحاديثه ويخرجها عن مدلولها وسياقها ويشوه أقوال النبي (ﷺ) بان ينسب إليها حقائق باطلة ويجعل من كبار أصحاب النبي (ﷺ) تلاميذ لليهود فهذا (من باب الأولى)انه سيكذب على زيد بن صوحان والأشتر النخعي!! وسيكذب في اخبار القعقاع والوليد والاحداث والمعارك وغيرها، لكن المعقول والمعروف ان بعضهم قد يكذب في الأقوال والروايات لكنه يتورع في الكذب على النبي (ﷺ)، أما غير المعقول فأنْ يوجد من يكذب على النبي (ﷺ) ويَصْدُق في أخبار الردة والفتوح والفتن وغيرها من أخبار الناس وأقوالهم. فهذه ذكرتها في تلك المقالات، وهذا الدليل العقلي لا أدري كيف خفي على الدكتور.

ثانياً: انني نقلت أقوال المحدثين الذين يتهمون سيفاً بالضعف في الحديث والتاريخ أيضاً ومنها قول يعقوب بن سفيان مثلاً (حديثه وروايته ليس بشيء) فهذا يضعفه في الاثنين (الحديث والتاريخ). وكذلك قول الحاكم (هو في الرواية ساقط) هذه

تنصرف للناحيتين الحديثية والتاريخية.

أضف إلى نقد الطبري له وذكره لمخالفات سيف لاجماع المؤرخين والمحدثين في بعض المواضع.

ثالثاً: ذكرت في المقالات كثيراً من القضايا التاريخية البحتة التي ثبت كذب سيف فيها مثل جلد الوليد بن عقبة وقطع يد زيد بن صوحان وزعمه بان عمار بن ياسر وأباذر من أعوان عبدالله بن سبأ وطعنه في الصحابي جندب بن زهير وأنه (شاهد زور) وتبرئته للشخصيات الأموية كالوليد وزياد واختلاقه للقعقاع وبطولاته وكتاب أهل الحيرة وزعمه بان (تميمياً) قتل أبا لؤلؤة قاتل عمر!!، وزعمه بان (تميمياً) آخر هو (أمين سر) علي بن أبي طالب!! وغير هذا كثير من (الاخبار التاريخية) البحتة التي ثبت كذب سيف فيها أو مبالغاته فيها على أقل تقدير ولم أذكر من الاحاديث إلا حديث (الحوأب) وتحريف سيف لسياقه فكيف يقول الدكتور انني اخرجت الموضوع من سياقه التاريخي؟! مع ان كل المقال يدور حول قيمة روايات سيف التاريخية. والتي لم تصمد للنقد التاريخي فضلاً عن صمودها للنقد الحديثي.

لكنه في الوقت نفسه يصعب عليَّ ان أحلل روايات سيف بعيداً عن (الآراء والأقوال) في شخصه بل ليس من العلمية في شيء أن أحلل روايات سيف بعيداً عن معرفة صاحب هذه الروايات، ولم أجد له ترجمة إلا عند أهل الحديث، لا يوجد (مصدر تاريخي) يترجم لسيف بن عمر، اللهم الا مصادر (ناقلة)

عن (المصادر الحديثية) فمن أين سأعرف سيفاً ان لم أرجع لترجمته؟!

رابعاً: ثم إن حكم أئمة الحديث على راو من الرواة لا يعني هذا انهم يحكمون على أحاديثه فقط، فهذا سوء فهم لمنهج المحدثين فان المحدثين عندما يحكمون على شخص بالضعف أو بالتوثيق لا يفعلون هذا إلا بعد سبر لاحاديث الراوي ومروياته بل وأقواله وسلوكياته حتى أنَّ بعضهم يتجنب من يكذب على الدواب؟!

فاذا كان الكذب على الدواب معياراً عند بعضهم - على الأقل - فكيف لا يكون الكذب على الصحابة والتابعين والاحداث معياراً في ترك حديثه وروايته؟!!.

فمَنْ ظن ان أهل الحديث (منغلقون) على علم الحديث فقط وانهم لا يهتمون بالمرويات الأخرى للرواية فقد جهل منهج المحدثين.

ولو طالع أحدنا (ميزان الاعتدال) للذهبي أو (تهذيب الكمال) للمزي لوجد ان المحدثين يحكمون على كثير من رواة الحديث بالضعف بسبب الكذب في روايات وأقوال لا علاقة لها بالحديث!!. كذلك قد يحكمون على مؤرخ بالضعف لمخالفاته لروايات الثقات من المؤرخين الآخرين أو مما ثبت عن طريق المحدثين الثقات.

فإمام مثل يحيى بن معين يقوم بسبر كل أحاديث الراوي ومروياته وأخباره ثم يحكم بعد هذا. كما ان أهل الحديث لا يجهلون الاحداث التاريخية وحقائقها مع تفاوت فيما بينهم ولذلك نجد ان تضعيف بعضهم لسيف كان نتيجة لاكتشافهم الكذب في رواياته التاريخية مثل تضعيف الخطيب البغدادي لسيف ابن عمر بسبب ما رواه من ان (خزيمة بن ثابت ذا الشهادتين مات زمن عثمان) فرد ذلك الخطيب بانه من المعروف انه قتل مع علي يوم صفين واستدل الخطيب بهذه الرواية التاريخية البحتة على كذب سيف لأن هذا أمر صحيح مشهور ليس بذاك الغامض الذي يمكن فيه الاختلاف.

وتضعيف ابن أبي حاتم لسيف بسبب روايته لشهود القعقاع بن عمرو وفاة النبي (ﷺ)!! فردَّ ذلك ابن أبي حاتم وضَعَّف سيفاً وهكذا فلو بحثنا عن أسباب تضعيفهم لسيف لوجدنا كثيراً من تلك الاسباب (تاريخية بحتة). وانهم لا يفصلون (رواية الخبر) عن (رواية الحديث) فمن كذب في هذا لم نضمن كذبه في ذاك.

خامساً: إن روايات سيف بن عمر سقطت تاريخياً فهي لم تصمد للنقد التاريخي المجرد القائم على المقارنة ودراسة المتن. وأنت عندما تدرس متونها فلن تصمد تلك المتون لهذا النقد والدكتور العسكر نفسه لما درس متون روايات سيف في حروب الردة وجد سيفاً يبرىء قومه (بني تميم) منها ويحملها غيرهم!!. وهذا يؤكد ما قلناه سابقاً بأن من يكذب على النبي (ﷺ) فلن يتورع في الكذب على غيره.!!

الملاحظة الثانية:

قول الدكتور (ومذهبي في هذا شيخي الامام الطبري فأنا اقبل سيفا كاخباري وارفضه كرواية للحديث النبوي)!!.

اقول: وهذا المذهب الذي اختاره الدكتور العسكر بحاجة الى مقدمات اظن الدكتور لم يدقق النظر فيها وهي:

١ ـ تحديد موقف الطبري من سيف بن عمر مؤرخا ومحدثا!!.

٢ ـ التحديد الدقيق لمعنى (القبول)!!.

٣ ـ مدى علمية اطلاق التفريق بين التحديث والإخبار!!.

٤ ـ المستند الذي بنى عليه الدكتور متابعته ـ ولا اقول تقليده ـ للطبري على افتراض ان مذهبه قبول سيف مؤرخا لا محدثا!!.

فالمقدمة الاولى (تحديد موقف الطبري) يحتاج من الدكتور لبحث كبير ليحدد في ضوئه (موقف الطبري) من سيف بن عمر كاخباري وكمحدث!! فإن الطبري انتقد (اخبارا) تاريخية بحتة لسيف بن عمر!! واورد له (أحاديث) ولم يتعقبها بشيء!! فما هو موقف الطبري أولاً حتى يتبناه اخونا العسكر؟!!

هل رواية الطبري لسيف تعني (القبول به) واذا كنا (نقبل) سيفا على ما علمناه فيه فهل هناك مؤرخ آخر يمكن (رفضه) بعد سيف؟!

فانا أرى أن قبول سيف (كمؤرخ) لم يدع هناك مجالا لرفض اي مؤرخ آخر!!، لان سيفا قد ضرب الرقم القياسي في عدد المضعفين له!! وفي شدة العبارة المضعفة له ايضا!! وفي كثرة (المنكرات) و(الاكاذيب) و(العصبيات) المبثوثة في روايته (التاريخية) قبل الحديثية.

ثم ان الدكتور ذكر أن المتقدمين (لهم منهجية) في تسجيل ما وصل اليهم ونحن لنا منهجية تختلف عنهم. فاذا كان لنا منهجية (تحليلية) تختلف عن (السرد) فلماذا نقول قدوتنا في سيف الطبري!! فاذا كان الطبري له منهجه ولنا منهجنا فكيف ندّعي تقليده في قبول سيف كمؤرخ لا كمحدث؟!

لابد من البت في هذه المفارقات والكلمات المتقاطعة.

اما المقدمة الثانية: فما معنى (القبول) بسيف مؤرخا؟! هل يعني (الاحتجاج) ام يعني (الاستشهاد) ام (الاستئناس) ام مجرد (السرد التاريخي) فلفظ (القبول) لفظ عام واسع فضفاض يحتاج الى تحديد وتقييد وتفتيت لنعرف ماهية هذا القبول ومستوياته ومحدداته ومواضعه في الرواية التاريخية وظروفه ومواضيعه!!.

المقدمة الثالثة: لماذا هذا التفريق الواسع بين (التحديث) و(الاخبار) بكسر الالف. فاذا كان فلان من الناس متهما بالكذب في (الحديث النبوي) وليس بالنسيان أو الوهم أو الاختلاط أو التغير بسبب كبر السن فهل يجوز لنا بعد هذا ان (نصدقه) و(نعتمد عليه) في اخبار الناس؟!!، فهذه مسألة عقلية بحته!!..

قد يقول لي أخي الدكتور العسكر إنّ العلماء يفرقون بين رواية الحديث ورواية التاريخ اقول: سآتي لهـذه النقطة وبيان انها ليست على اطلاقها والذين يزعمون اننا لو طبقنا منهج اهل الحديث على التاريخ فلن يبقى لنا الا النزر اليسيـر اما انهم لم يجربوا تطبيقه او انهم يسيئون فهمه أو يبالغون في التخويف منه أو يجهلونه، فليس منهج أهل الحديث خاصا بهم بل هو منهج يحـدد مجال ومستوى واسبـاب (القناعة) سـواء في الحديث او في التـاريخ ولي تجارب (حديثـية تطبيـقية) على بعض (الحـوادث التاريخية) فـوجدت ان الذي ينقصنا هو (جـمع المادة) فقط فاذا جمعـت المادة شهد بعض الاسانيـد لبعض واعـتضـدت وتوفرت (أسـباب الاقتـناع) اما ان نحكم باستحالة تطبيق منهج اهل الحـديث قبل ان نفهمه وقبل أن نجربه فـهذا فـيه قصـور وعجلة مـرفوضة من كـل عاقل. وأظن الدكتور العسكر يوافقني على هذه النقطة.

ويعجبني فـي هذا كلمة للعلامة الألباني حـول هذه المسألة يرد بها على الذين يفصلون بين التاريخ والحديث فصلاً كبيراً من حيث قبول الروايات وردها يقول في السلسلة الصحيحة (٥/ ٣٣١) (وقد يظن بعضـهم ان كل ما يروى في كـتب التاريخ والسيرة ان ذلك صار جزءا لا يتجزأ من التاريخ الاسلامي لا يجوز انكار شيء منه وهذا جهل فاضح وتنكر بالغ للتاريخ الإسلامي الرائع الذي يتميز عن تواريخ الأمم الأخـرى بانه هو وحـده الذي يملك الـوسـيلة العلميـة لتميـيز ما صح منه مما لم يصح وهي نـفس الوسيلة التي يميز بها الحديث الصحيح من الضعيف الا وهو الاسناد الذي قال

فيه بعض السلف: لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء. ولذلك لما فقدت الأمم الأخرى هذه الوسيلة العظمى امتلأ تاريخها بالسخافات والخرافات..)أ هـ.

اقول: ونحن لما صدقنا سيفا و(اعتمدنا) رواياته وجدنا (سخافات وخرافات) تضاهي تلك الخرافات في تواريخ الامم الاخرى بل تزيد عليها!!. ورغم ان كلمة الالباني السابقة قد تبدو مثالية متفائلة اكثر من اللازم ورغم أنني قد اختلف معه في بعض التفصيلات عند التطبيق الا انها اقرب الى الحق من القول بانه يستحيل تطبيق منهج المحدثين على التاريخ الاسلامي!! وان هذا المنهج سيمحو كل احداث التاريخ!! فهذا التخويف مبني على غير تجربة علمية وعلى غير فهم لهذا المنهج والالباني (مجرب) وقد صحح كثيرا من الروايات التاريخية اثناء تصحيحه لبعض الأحاديث لان مناسبات الأحاديث هي (مادة تاريخية) ثم ان منهج اهل الحديث هو منهج الأمة الإسلامية وليس مختصا باهل الحديث، أقول هذا بقناعة واوجه هذا لمن يفهم منهج المحدثين اما من (يسمع به) فقط دون تمعن فيه ولا فهم له فلا يفيده كلامي هذا انما يفيد (صاحب التجربة + الفهم) لهذا المنهج. ولا يجوز ان نحكم على (علم) من العلوم بلا تطبيق واختبار له على ارضية (التجربة) بمعنى أنه يجب علينا (أن نعلم) قبل (أن نحكم) أما أن نحكم قبل علمنا بالشيء على حقيقته فهذا من الجهل، والناس اعداء ما جهلوا.

والتاريخ لا يوجد في كتب التاريخ فقط بل يبدأ جمع (المادة التاريخية) من القرآن الكريم ثم الصحيحين ثم كتب السنن والمسانيد والمعاجم والزوائد والمستدركات والطبقات ثم كتب التاريخ المشهورة وانا على يقين اننا لو جربنا (جمع المادة) لخرج لنا تاريخاً هائلاً صحيحاً لا تسمع فيه بسيف بن عمر ولاالهيثم بن عدي، ثم ان مراتب الجرح كثيرة فقد نأخذ اخبار الضعيف الذي سبب ضعفه الوهم والنسيان ولا نأخذ اخبار الضعيف الذي سبب ضعفه الكذب او الزندقة؟!

فان كان ولابد من (الاعتماد) على الضعفاء فليكن اختيارنا لضعف الواقدي (الذي وثقه سبعة من علماء الحديث) مقدما على ضعف سيف بن عمر (الذي لم يوثقه احد)!!. فالضعفاء مراتب اعلى هذه المراتب قريبة من (الصدوق) وادناها قريبة من (الكذب) فكيف بمن (ثبت كذبه)!!.

ولكننا ـ للاسف ـ وفي كثير من الرسائل الجامعية التي اطلعت عليها، وجدتهم يقدمون (كذب سيف) على (صحيح) البخاري ومسلم!! بسبب عاطفتي (التبرئة) و(سفك الدماء) اللتين بثهما سيف في رواياته ولا ادري كيف اجتمعتا في عقل سيف..

اذن فالمطالب ليست (تعجيزية) فكل شيء مطروح للنقاش والحوار لكن ان نقبل روايات سيف ونترك روايات الثقات فهذا لا يقبله منصف. ثم ان قبول اخبار المؤرخين انما تكون عند تعاضدها وتعدد القرائن والشواهد لا بما انفرد به كذاب او متهم ولا بما

خالف فيه فرد جمهرة المؤرخين وان كان بعض العلماء قد وقع في قبول شيء من هذا (المردود) فعندئذ نرده للمنهج ولا نجعله حاكما على المنهج.

الملاحظة الثالثة:

قَيّد الدكتور كلمة (العلماء) المطلقة في المقال الاول بانه يقصد بهم (علماء التاريخ) وليس (علماء الحديث) وأقول: هذا التقييد سيبقى فيه اشكالات من نواح كثيرة. منها ان الدكتور العسكر نفسه قد ذكر في أولئك (العلماء) كثيرا من (علماء الحديث) الذين كان التصاقهم بعلم الحديث اكبر من التصاقهم بعلم التاريخ مثل ابن عبدالبر وابن حجر وامثالهما. فكتاب الاستيعاب (٤ مجلدات) لابن عبدالبر لا يقاس بكتاب التمهيد (٢٤ مجلدا) له. وكذلك الحافظ ابن حجر لا تقاس الاصابة (٤ مجلدات) بعشرات المجلدات المؤلفة في الحديث ورجال الحديث.

ثم لماذا هذا الفصل الكبير بين (علماء والتاريخ) و(علماء الحديث) فهذا الفصل يكاد يكون (صوريا) في الازمنة المتقدمة اما الأزمنة المتأخرة (المعاصرة) فالفرق واضح في بعضهم دون بعض. لكن لو تنظر للمؤرخين الاقدمين او المحدثين لا تستطيع تصنيف كثير منهم في (الجانب التاريخي) فقط ولا في (الجانب الحديثي) فقط وانظر خليفة بن خياط مثلاً وابن عبدالبر والذهبي ويعقوب بن سفيان والخطيب البغدادي وقبلهم الزهري وعروة بن الزبير

وابن سعد وابن ابي شيبة وابن ابي خيثمة وغيرهم كثير فهل تستطيع - وكلامي هذا عام - ان تصف واحدا من هؤلاء بانه (مؤرخ) فقط او (محدث) فقط ام الصواب انهم (موسوعيون) في علوم الحديث والفقه والتاريخ؟ الا ان بعضهم غلبت عليه سمة التاريخ كابن سعد وخليفة بن خياط وبعضهم غلب عليه علم الحديث كاصحاب الكتب الستة وبعضهم كالذهبي والطبري يصعب تصنيفهم تصنيفا احاديا.

فتقييد الدكتور العسكر للعلماء بأنهم (علماء التاريخ) بحاجة الى مقدمات وتقييدات اخرى في المراد بعلماء التاريخ؟ هل يريد الذهبي وابن حجر وابن عبدالبر والطبري ويعقوب بن سفيان وامثالهم؟! فهؤلاء محدثون ايضا. وان اراد نصر بن مزاحم وابي مخنف وامثالهما فلماذا اورد الدكتور معهم الذهبي وابن حجر وابن عبدالبر وذكرهم في (المعتمدين) على سيف بن عمر؟! وهؤلاء اكثر التصاقا بعلم الحديث والجرح والتعديل؟! اذن فتحديد المراد من (علماء التاريخ) بحاجة الى بحث وتفصيل لان الدكتور ذكر في هؤلاء (محدثين كبارا) فسيبقى الاشكال كبيرا والمخرج اضيق.

اما عند (التعميم) فنجد انه نسب الى العلماء (اعتماد سيف) بمعنى (التوثيق) في مقاله الاول اما مقاله الثاني فقد تضعضع هذا (الاعتماد) فعلى ايهما (نعتمد)؟!!.

وعندما قال الدكتور (واقصد هنا علماء التاريخ لا كما فهم

اخي حسن بانهم علماء الحديث واخرجها من سياقها التاريخي). تجد هذا القول مخروقا بذكر الدكتور لابن عبدالبر وابن حجر وامثالهما في (معتمدي سيف)!! فهذا هو الذي اخرج (الاعتماد) من سياقه التاريخي!!.

الملاحظة الرابعة: قول الدكتور لكنهم (المؤرخون الأوائل التزموا بمنهجية وهي باختصار: تسجيل كل خبر يصل اليهم ويتفق مع منهجهم).

اقول: من عيوب الدكتور انه يعمم مثل هذه الاطلاقات التي يستطيع ان يوافقه عليها كل احد ويستطيع ان يخالفه فيها كل احد ايضا. فهي جمل بحاجة الى (تفكيك) و(تفتيت) واسع فلذلك اجد نفسي مؤثرا السكوت ـ احيانا ـ عند بعض الاطلاقات.

ولعل حبه للاختصار اخل ببعض الوضوح في كثير من العبارات. لكني اود هنا الاشارة تعليقا على قوله السابق الى ان (طبيعة المادة) لها علاقة مباشرة بعملية (تسجيل المؤرخ) للاخبار قلة او كثرة. فكتب السيرة النبوية أو الخلفاء الراشدين تختلف عن كتب (البلدان) فلا يستطيع ياقوت الحموي مثلا ان يهمل (بلدانا) لانها جاءت في روايات ضعيفة أو موضوعة؟! فايراد الدكتور لياقوت في (معتمدي سيف) في التاريخ فيه نظر كبير نظرا لطبيعة المادة وكذلك كتب التراجم لابن ماكولا وابن حجر وابن عبدالبر، فإكثار ابن حجر من النقل عن سيف في كتاب (الاصابة) جاء نظرا لانفراد سيف بذكر مجموعة من الصحابة لم يذكرهم غيره

لكن ابن حجر عندما تكلم عن روايات الفتنة واحداث الجمل وصفين (في فتح الباري المجلد الثالث عشر) لم يذكر عن سيف حرفا واحدا لا في فتنة عثمان ولا في مسير عائشة وعلي ولا في اخبار الجمل؟!! فتأمل. اذن فإيراد الدكتور لابن حجر في (معتمدي سيف) بسبب نقوله عنه في كتاب (تراجم) لا كتاب (أحداث) فيه تعميم لمنهج الحافظ وتوسيع لدائرة قبوله سيف بن عمر؟! مع ما فيه من اغفال لاهمال ابن حجر لسيف في روايات الفتنة والمسير والجمل التي أَلَّفَ فيها سيف أشهر كتبه ـ ان صح له غيرها!! ـ فهذا المنهج (التعميمي) المبني على (الزام ما لا يلزم) وعلى الانطباعات والظنون والعجلة هو شر ما يقع فيه المؤرخون المعاصرون.

الملاحظة الخامسة:

قول الدكتور (فإنني أقول ان علماء التاريخ والأخباريين قد اعتمدوا على سيف إما بالنقل المباشر أو غير المباشر من كتب سيف).

أقول: مازلت ارى هنا خلطا واضحا بين (الاعتماد) و(النقل) مع الغموض الذي ذكرناه سابقا في عدم تقييد الدكتور لهذا الاعتماد وبيان حجمه ومستواه.

ثم يقول الدكتور (ألا يكفي هذا دليلا على اعتماد المؤرخين ومن في حكمهم على سيف) ثم نجده يقول بعد هذا ان (النقل شيء والتوثيق شيء آخر) و(اننا لسنا في معرض الحديث عن

الجرح والتعديل) فهذه كلها كلمات متقاطعة جاء تقاطعها من تشكلها (حسب الطلب)!! طولا وعرضا فلها استخدامات كثيرة (تتمدد) و(تنكمش) حسب المناسبة والحاجة اليها.

الملاحظة السادسة:

قول الدكتور عن الحافظ ابن حجر (انه اقتبس من مؤلفات سيف اكثر من سبعين موضعا في الجزء الأول من كتاب الاصابة... وهو الذي وصف سيفا في كتاب تقريب التهذيب بأنه عمدة في التاريخ.. ومن هذه الجملة قلنا بأنه (معتمد العلماء).

أقول: أولا ـ اقتباس الحافظ بن حجر في كتاب (الاصابة) خاصة له وضع خاص كما سبق لأنه كتاب (تراجم) وكان سيف قد انفرد بذكر كثير من الصحابة (التميميين) في الفتوح!! وقد اتهمه بعض الباحثين باختلاق نحو (١٥٠) صحابيا ليس لهم ذكر ولا أثر ولم يلدوا!! ولم يولدوا فإن صح هذا الاتهام في سيف فمعنى هذا انه سيتكرر في كتاب (الاصابة) ١٥٠ مرة على الاقل!!. والحافظ ابن حجر رحمه الله معروف بحب (الاستقصاء) ولم ينقل عن سيف وحده في كتاب الاصابة بل نقل عن كل الثقات والضعفاء والكذابين ولو (وثقنا) كل من نقل عنه (ابن حجر) لما بقي عندنا في الدنيا (ضعيف ولا كذاب)!! ولأصبحت كل الروايات (معتمدة) رغم تناقضها الذي لا يطاق!!

ولا يَعرفُ تناقض الروايات التاريخية إلا من قرأ وقارن فكيف نجمع بين اتفاق المؤرخين مثلا على موت طليحة بن خويلد في عهد عمر وبين انفراد سيف بأنه (أي طليحة) كان من معارضي علي بن ابي طالب في خلافته!! أي ان طليحة مات عام ٢١هـ ومات مرة اخرى بعد عام ٣٥هـ!! فله موتتان لا موتة واحدة!! هذه هي النتيجة التي ستتوصل اليها اذا قبلنا كل من (نقل عنه ابن حجر أو الذهبي). ثم هذا (موت طليحة) نموذج فقط من مئات التناقضات والاضطرابات المذهلة فالمشكلة اكبر مما يتصوره البعض.

ثانيا : ذكرت في مقالاتي السابقة انه ليس من العدل ولا العلم الاعتماد على قول لابن حجر وترك بقية أقوال عشرات المحدثين الآخرين إلا ببرهان هذا ان سلمنا بأن ابن حجر يوثق سيف بن عمر - وهذا بعيد كل البعد - فأقل ما نقوم به هنا هو ان نقوم بدراسة ومقارنة اما ان نتعلق بقول (موهم) لعالم ونترك عشرات الأقوال المخالفة لهذا القول دون برهان ولا مستند فهذا لا يقوله مريد للحق ولا أظن الدكتور يرى هذا الرأي لكن قد يفهم منه الآخرون مثل هذا.

ثالثا : ان الحافظ ابن حجر نفسه لم يكن راضيا تماما عن كتابه (تقريب التهذيب) وقد قمت بدراسة الكتاب ومقارنته مع أصليه (تهذيب التهذيب) و(تهذيب الكمال) فوجدت أوهاماً عجيبة استغربت صدورها من الحافظ رحمه الله، ومن ذلك انه قد يورد الترجمة بالاسم ثم يوردها بالكنية ويختلف الحكمان فيقول مرة

(صدوق) وفي الثانية (مقبول)!! مع ان الترجمة واحدة باعترافه هو!!، أضف الى مخالفة كثير من (أحكامه) في التقريب لما قرره من (أحكام) في فتح الباري وغيره من كتبه الأخرى.

فكيف باختلاف اقواله مع اقوال غيره من عشرات المحدثين الذين كان بعضهم اعلم منه بالرجال كابن معين والنسائي وابن المديني.. الخ. ثم ان الحافظ نفسه لم يكن راضيا عن كتابه (تقريب التهذيب) كما سبق فقد ذكر الحافظ بنفسه عدم رضاه عن الكتاب (انظر مقدمة التقريب تحقيق ابي الاشبال الباكستاني).

وكلامي هذا لا يعني ان (التقريب) غير مفيد علميا لكن الاقتصار عليه او التعلق بقول فيه دون دراسة وبرهان فيه تعسف ومجازفة وانتقاء مبني على التقليد والجهل وهناك أسباب كثيرة لأوهام الحافظ في التقريب فهو على علو كعبه وتبحره في علوم الحديث بشر له طاقات محدودة فقد ألف (التقريب) وهو في (معمعة) شرح صحيح البخاري في كتابه العظيم (فتح الباري) الذي لبث في تأليفه نحو ثلاثين عاما فكيف نريد منه ان يدقق في ترجمة كل راوٍ ودراستها تلك الدراسة التي قد تحتاج لكتاب كامل، فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها، وللأسف ان النقل من التقريب او الاعتماد على مصدر واحد او قول واحد في جرح الرجل او توثيقه هو (داء) منتشر بين كثير من طلبة (علم الحديث) فكيف بالفقهاء والمؤرخين. بل وجدنا بعض العلماء (يوثق) الراوي اذا روى ما يوافق مذهبه و(يضعفه) اذا روى ما يخالف

المذهب وهذا تلاعب وجرأة رخيصة على منهج اهل الحديث وعلى الحقيقة نفسها.

الملاحظة السابعة:

نسب اليَّ الدكتور اقوالا في نقد الطبري لم اقلها ولم اعتقدها فسامحه الله عندما قال (هل استطيع ان أقول عنك انك قدحت في الطبري عندما قلت في مقالاتك ما يلي: انه جر على التاريخ الاسلامي تشويهات كثيرة بسبب سرده لثمانمائة رواية من روايات أكذب مؤرخ في التاريخ وتقول عنه ايضا: الطبري مستعصب مع سيف بن عمر ينقل دفاعاته عن بني أمية ولم ينقل الدفاعات عن عمار وأبي ذر)!! انتهى كلام أخي الدكتور العسكر ولم ينته عتابي فأنا لم اقل هذا القول منسوبا اليَّ وسأضطر لنقله مرة اخرى فأنا أوردت ذلك القول ردا على اتهام العسكر للطبري بأن سبب اخفائه لبعض روايات سيف إنما هو لأهميتها التاريخية والسياسية فقلت (بل قد يرد على العسكر آخر ويقول: إن الطبري جر على التاريخ الاسلامي تشويهات كثيرة... الخ) فأنت تلاحظ انني انسب هذا القول لـ (آخر) في الطرف (الآخر) تماما ثم قلت بعد ذلك (فمن يقول هذا القول تكون حجته أقوى من حجة الدكتور وأظهر دلالة لكننا لا نريد القاء التهم جزافاً..) اهـ فهذا قولي وهو واضح ان القول في الطبري هو قول افتراضي منسوب لمتعصب ضد الطبري بسبب (اكثاره) من الرواية عن سيف ومفهوم

الكلام يدل على ان كـلام ذلك المتعصب وكـلام الدكتـور طرفان متطرفان وان كان قول ذلك اقوى من قول من يتهم الطبري باخفاء روايات (قيمة) لسـيف بن عمر لمعارضتها لما يذهب اليه سـياسيا وتاريخيـا!!. فلا أدري لماذا نسب الي الدكتور هذا القـول وحذف الافتراضات والاستدراكات والتـحفظات!! فسامحك الله يا دكتور ما أشبـه قولك السابق بروايات سـيف بن عمر!! فقـد كان يقلب (القضية) فيجعل المجاهد سارقا وشارب الخمر بريئا وشاهد العدل الصـحابي (كـذابا) وأخونا العسكر قلب كلامي في الدفـاع عن الطبري الى اتهام للطبري !!.

أيضا قـول الدكتـور (كما ربـط اخي حسن عفـا الله عنه بين العثور على مخطوطة في بلدة اشـيقر وبين توثيقي له... وهنا قد تقول عليَّ أخي حسن).

اقول: انا لم أجـزم بذلك وانما قلت (فلعل لهذا صلة بتـوثيق سـيف فإن صح فـإنه لا يليق بنا ان نوثق الضـعفـاء...) فهـذا صريح انه كان ظنا ساورني وقد انجلى بصـراحة الدكتور في مقاله الأخير ولم يأتني هذا الظن من فراغ فكثير من المحققين اذا حققوا كتـبا او اكـتشـفت في بلدانهم مخطوطات ذهبـوا ينفخـون فيـها ويضخمونها ويوثقون رجالها واذا كنت قد صرحت ان هذا (ظن) واستخدمت (لعلّ) و(اذا صح فهمي) فهذه تبين أن الأمر كان شكا فقط وتحذيراً من هذا الفعل.

الملاحظة الثامنة :

قول الدكتور بأنه لا يُسأل في (التاريخ) هل فلان ثقة أو غير ثقة وانه سؤال غير مطروح تاريخيا!! فقول الدكتور هذا يتناقض مع قوله عندما ذكر فوائد كتاب سيف فذكر منها (معرفة بعض ما انتشر من الأمور الغامضة التي وردت عن أناس لا نثق بهم)!!. فالدكتور يؤمن بأن هناك (أناس لا نثق بهم) فالدكتور لم يسأل السؤال فقط بل جاء بالجواب بأن هناك من (لا نثق بهم)!!!. فلماذا لا يريد الدكتور ان نطرح السؤال في أولئك الذين لا يثق بهم ولا نطرحه في (سيف)!!!.

وأخيرا أعتذرُ عن (الهنات) التي لمح اليها الدكتور في آخر مقاله وكأنه يريد بعض العبارات التي فيها شدة ولو رجع اليها اخي الدكتور لوجدها عامة ليست موجهة لشخصه الكريم فقد أطلقُ عبارة فيها نقد موجع للواقع العلمي ويفهم منها البعض انها موجهة للدكتور مع انها واضحة انها مطلقة ضد واقع علمي مؤلم. وقبل الختام ادعو الدكتور وغيره من المهتمين للمشاركة في الموضوع وابداء الآراء موثقة بتجارب تطبيقية ودراسات علمية ـ ما أمكن ـ حتى لا نقع فيما وقع فيه سيف بن عمر!!.

الفصل الرابع

نقد الدراسات التاريخية

مع الدكتور أكرم العمري

في كتابه (عصر الخلافة الراشدة)

نقـد الدراسـات التاريخية
كيف يضحك علينا هؤلاء؟!

من المتفق عليه عند كل العقلاء أنه يُفترض في الرسائل الجامعية (الدكتـوراه والماجستـير). . ـ ومن باب أولى (مؤلفـات) المشرفين على تلك الرسائل ـ أن تمثل (الصـفوة) في المنهج بجانبـيه النظري والتطبـيقي، وألا تسـتغـفل القـراء، ولا تستـهتـر بعقـولهم ولا علومـهم، وألا تعتـمد على ذر (رمـاد النظريات) في العيـون مع حرقها بسوء (التطبيقات).

ومن فضول الكلام أن أقول إنه يشين الرسالة الجامعية أن تدعو إلى منهج سليم ثم تخالفه مـخالفات واقعية لا نسـتطيع الاعتذار عنها ولا عن أصحـابها بدعوى الاجتهاد كـما لا تطاوعك نفسك على أن تصم هؤلاء بالجـهل أو الجنون أو الإكـراه أو الهـوى لأن هذه الأمور يصـعب على النفس إطلاقهـا على من هو أقل منهم

صحيفة الرياض، الثلاء ١٨ محرم ١٤١٧هـ ٤ حزيران ١٩٩٦م والأعداد التالية

علماً وفهماً فكيف بهم؟!.

والمفترض في (الدراسات الجامعية) أن تكون (قدوة) في الالتزام بالحق ومعرفة الأسس التي تضبط العواطف والانفعالات وردود الأفعال غير المسؤولة حتى لا يطغى كل هذا على الرسالة وعلى منهجها النظري الجميل.

والمفترض أن تكون هذه (القدوة) أكثر حضوراً وإلحاحاً في الجامعات (الاسلامية)!! التي تولي العلوم الشرعية أكبر اهتماماتها.

ضياع التطبيق!!

لكننا نفاجأ عند الاطلاع على محتوى بعض تلك الرسائل التي نوقشت في بعض هذه الجامعات والتي حصل أصحابها على تقديرات ممتازة!!، نفاجأ بعد هذا كله بأن (الأحكام المسبقة) و(الانطباعات الجماهيرية) و(التفكير بعقول الآخرين) و(البحث بأقلامهم ورؤاهم) نجد هذا كله هو الذي يحدد نتائج الدراسة مع مساعدة العواطف ومجاملة الوضع السائد من الركود العلمي والتقليد والتلقين والتكرار.

ومما يزيد الأمر حسرة أن تجري مؤلفات بعض الأساتذة (أساتذة الجامعات والمشرفين على الرسائل والمناقشين) في هذا المجرى الذي تجري فيه رسائل تلاميذهم. مع وجود النظريات الصحيحة والتي

كان ينبغي أن تجري فيها (المادة). فتجد دكتوراً كبيراً يقلد تلاميذه ويخرج أبحاثهم ورسائلهم في كتاب مفرد له مع أنه يعرف أن الوضع العلمي والجلد البحثي لطلابه لا يفرح بل ولا يعوَّل عليه.

أقول هذا ـ نظرياً ـ وسآتي للتطبيق بذكر تلك الرسائل وأسماء أصحابها إيماناً أن النقد النظري ـ الذي أقوله الآن ـ لا يعجز عنه أحد. لكن النقد التطبيقي يبقى المحك والأرضية التي يتبين عليها مدى إيماننا بالنظريات التي ندعو إليها ونتبجح بها في كل مجلس وفي مقدمة كل كتاب وفي ثنايا كل رسالة.

ويدفعني للنقد التطبيقي إيمانٌ مني بأهمية (النقد الذاتي) الذي تركنا أكثره للمجاملات والصداقات بل إن بعضهم لا ينقد الدراسات الجامعية لأنها (دراسات جامعية) فحسب؟! بينما العكس يجب أن يكون الا وهو نقد تلك الدراسات لأنها (دراسات جامعية) لأنها تمثل (النموذج) فإن كان (النموذج) صحيحاً قوياً فإن هذا يبشر بوضع علمي مستقبلي ينهض بالأمة من سباتها العميق وينير الدرب ويفتح العقول. أما إن لم يصمد هذا (النموذج) للنقد فإن هذا ينذر بكارثة علمية مستقبلية تطيل (الغفوة العلمية والحضارية) إن لم نتدارك هذا بالنقد (الذاتي) السريع اليوم قبل غد، وهذا النقد لن يفيد إن لم يجد تجاوباً من (المعنيين) بالنقد ومن الجامعات نفسها لأنه من السهل (تطنيش) المقالات ما دام أنه سبق (تطنيش) الأحاديث الصحيحة والروايات الثابتة والنظريات السليمة.

وقد يقول قائل: من ينقد من؟!

ومن أنت حتى تنقد (دراسات جامعية) و(أساتذة جامعات)؟..

أقول: قائل هذا القول لا يعرف (ضوابط التخطئة والتصويب)!! ولا معايير الحق والباطل، فليس من هذه الضوابط ولا تلك المعايير أن يكون الناقد حاصلاً على (شهادة أعلى) بل ولا أن يكون (أعلم) من (المنتَقَد) إلا بما انتقده عليه ولو كان الأمر كذلك لكان عذراً لعمر بن الخطاب الذي استدركت عليه امرأة فكان يستطيع أن يقول (من ينقد من؟!).

لكن عمر كان أعلم من أن يقول هذه الكلمة (الجاهلة) لأنه يعرف (ضوابط التخطئة والتصويب) أما نحن فحياتنا ضبابية الضوابط عارية المعايير هلامية الأدلة فضفاضة الحجج والبراهين.

فلذلك سيأتي كثيرون يقولون (من أنت)؟! لأنهم لا يعرفون هذه الضوابط ولا المعايير التي تحكم الحياة العلمية. أما العارفون بها فسيسألون عن (الأدلة) و(البراهين) بغض النظر عن القائل، وهذا كان الأصل وهو السائد في عصر الصحابة والسلف الأول ثم مع تدفق التيار التقليدي (المنهي عنه شرعاً) بدأ السؤال الاستنكاري الجاهل (من أنت؟) يأخذ حيز السؤال العلمي (ما دليلك؟)، وبدأ هذا الأخير يتوارى ويختفي من الألسنة والعقول لندرة الناصرين وكثرة المقلدين وتراكم أخطاء السنين وكتب التلقين!!

اذن فالسؤال الاستنكاري (من أنت؟) يجب رفعه من طريق (الاصلاح) فهذا السؤال سدَّ الطرق والمخارج، وهبَّط الهمم والعزائم وأصبح (قناعاً) يختفي خلفه المرتابون من (النقد الاصلاحي) الذي كان من كنوزنا ثم تركناه لأعدائنا فعزوا وذللنا وطاروا وقعدنا.

فلذلك لن ألتفت الى (من أنت؟) لأنه سؤال لا يستحق إلا (رد السلام)!! وأقول إنّ نقدي في هذه المقالات سأصبه على (النموذج) لأنه ما زال (مريضاً) يحتاج الى (عمليات جراحية) متنوعة ومتواصلة إن وجدت من هذا(المريض) تفهماً ومن أقاربه ضغوطاً لقبول الدواء المر!!

وقد تمكنت من مطالعة الكثير من الرسائل الجامعية ما طبع منها وما لم يطبع ولكنني حاولت ـ كمرحلة أولى ـ أن اختار تخصصاً واحداً بين التخصصات (الشرعية والتاريخية واللغوية) فهذه التخصصات هي التي أستطيع أن أزعم أنني سآتي بفائدة عند الكتابة عنها. فاخترت من هذه التخصصات (التاريخ) لأنه أقرب الى اهتماماتي وبحوثي الخاصة. ثم اخترت (التاريخ الاسلامي) ثم اخترت (الخلافة الراشدة) ثم اخترت حدثاً معيناً ليكون (أرضية التجربة) و(عينة الدراسة) وحاولت أن يكون الحدث (العينة) من الأحداث التي كثر فيها الاختلاف لنرى هل اتفقت على تحليله (تطبيقات) الدراسات المتفقة في (النظريات) أم أن التطبيق سيكون حجة على عدم الإيمان بالنظرية واقعاً مطبقاً. فكان هذا الحدث هو (بيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه).

أما الرسائل (وما في حكمها) التي ستكون محل دراسة ونقاش ونقد في هذه المقالات فهي على النحو التالي:

١ ـ كتاب الخلافة الراشدة: للدكتور أكرم ضياء العمري.

وهذه ليست رسالة جامعية ولكننا اخترناها لأنها (نموذج) أقوى من (الدراسات الجامعية)، لأن الدكتور أكرم يعتبر أبرز المؤرخين الاسلاميين المعاصرين الذين سعوا في تطبيق (منهج أهل الحديث) على الروايات التاريخية، ويحظى بسمعة علمية كبيرة وبلغني عنه ـ وإن لم ألتق به ـ أنه على جانب كبير من دماثة الأخلاق، إلى جانب القوة العلمية. وقد أشرف على كثير من الرسائل الجامعية التي سنستعرض بعضها هنا. وكتاب الدكتور يمثل (صفوة الصفوة) عند المؤرخين الاسلاميين (أصحاب المنهج) للأسباب السابق ذكرها.

٢ ـ رسالة: خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(دراسة نقدية للروايات).

ـ رسالة ماجستير.

ـ إعداد الأستاذ/ عبدالحميد بن علي ناصر فقيهي.

ـ اشراف الدكتور/ أكرم ضياء العمري. الجامعة الاسلامية.

ـ كلية الدعوة وأصول الدين ـ شعبة السيرة والتاريخ.

وقد توسعنا في هاتين الدراستين لتخصصهما في الموضوع

ولأنهما كانا في بداية هذا المقال فأصبحت الإحالات عليهما بكثرة في نقد الدراسات اللاحقة.

٣ـ كتاب عبدالله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الاسلام.

- رسالة ماجستير.

- تأليف الدكتور سليمان بن حمد العودة.

- جامعة الإمام ـ كلية العلوم الاجتماعية قسم التاريخ.

- اشراف الدكتور محمد فتحي عثمان.

٤ـ كتاب تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة.

- رسالة دكتوراة.

- تأليف الدكتور ـ محمد أمحزون.

- جامعة محمد الأول ـ المغرب.

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وهي الرسالة الوحيدة في جامعة غير سعودية.

- اشراف الدكتور فاروق حمادة

٥ـ كتاب الإمامة العظمى

- رسالة ماجستير.

- تأليف عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي.

ـ جامعة أم القرى ـ كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.

ـ قسم الدراسات العليا الشرعية (فرع العقيدة).

ـ اشراف الدكتور راشد الراجح.

٦ـ كتاب صحابة رسول الله ﷺ في الكتاب والسنة

ـ رسالة ماجستير.

ـ تأليف ـ عيادة أيوب الكبيسي

ـ جامعة أم القرى.

ـ الشريعة الاسلامية

ـ فرع الكتاب والسنة.

٧ـ كتاب عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام.

ـ رسالة دكتوراة.

ـ تأليف الدكتور ناصر بن علي بن عائض حسن الشيخ.

ـ الجامعة الاسلامية ـ قسم الدراسات العليا ـ شعبة العقيدة.

ـ اشراف الشيخ عبدالمحسن العباد.

٨ ـ كتاب (جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين)

للدكتور محمد السيد الوكيل (الجامعة الإسلامية).

٩ ـ رسالة (أثر التشيع على الرواية التاريخية)

ـ رسالة دكتوراه.

ـ إعداد الدكتور/ عبدالعزيز نور ولي

ـ إشراف الدكتور أكرم العمري

ـ الجامعة الإسلامية.

١٠ ـ رسالة (مرويات ابن إسحاق)

ـ إعداد الأستاذ عبدالله محمد علي حيدر.

ـ رسالة ماجستير.

ـ الجامعة الإسلامية.

ـ إشراف الدكتور عبدالكريم بن باز. والدكتور عبدالعزيز العثيم.

وقبل أن أدخل في نقد بعض مضامين هذه الرسائل عن (بيعة علي) أحب أن ألخص للقارىء لب الروايات الصحيحة في الموضوع فأقول:

كانت بيعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بيعة شرعية صحيحة مُجمعاً عليها من كبار الصحابة وأهل الحل والعقد، ولم يصح تخلف أحد من كبارهم لا سعد بن أبي وقاص ولا ابن عمر ولا أبي سعيد الخدري ولا غير أولئك ممن تردد في بعض روايات الهلكى، على أن تخلف العشرة والعشرين والولاية والولايتين ليس ضاراً. للبيعة ولا مبطلاً لشرعيتها لأن إجماع أفراد الأمة أمر مستحيل فلم يرض كل الناس عن بيعة أحد من الخلفاء الراشدين فكيف بغيرهم فعارض بيعةَ أبي بكر وعمر سعدُ بن

عبادة وعارض بيعةَ عثمان عمارٌ والمقدادُ لكنهم بايعوا أخيراً وعارض بيعةَ علي معاويةُ وعمرو بن العاص وغيرهما من أهل الشام.

لكن الخلاصة في بيعة علي رضي الله عنه أنها بيعة شرعية صحيحة مثل بيعة الخلفاء قبله وهي تابعة لخلافته المجمع عليها عند أهل السنة والجماعة وهي داخلة في حديث (الخلافة ثلاثون عاماً) وهو من صحاح الأحاديث وحديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين..) وغير ذلك من الأحاديث المؤكدة لصحة خلافة الخلفاء الأربعة وأنها خلافة راشدية على منهاج النبوة وأن من طعن في خلافة أحد منهم فهو أضل من حمار أهله كما قال الامام أحمد رحمه الله.

ولا ريب أن الطعن في البيعة طعن غير مباشر في الخلافة فالروافض الذين يطعنون في بيعة الثلاثة يريدون الطعن في خلافتهم وأن طاعتهم لا تلزم علياً!! وكذلك النواصب الذين كانوا يطعنون في بيعة علي انما كان قصدهم الطعن في خلافته!! وأن طاعته لا تلزم معاوية ولا عمرو بن العاص!! والصواب مع أهل السنة (الطرف الوسط) الذين يعتقدون صحة خلافة الأربعة بل يعتقدون جازمين راشدين هذه الخلافة ـ خلافة الأربعة ـ وأنها (النموذج) الواجب والذي ينبغي أن يكون (قدوة المصلحين) من حكام وأمراء وعلماء وأهل شورى.

أما الروايات في بيعة علي خليفة المسلمين فللأسف أن أكثر

الدراسات اقتصرت على روايتين أو ثلاث ليس منهما رواية صحيحة إلا رواية ابن الحنفية أما البقية فينقلون عن الضعفاء والمتروكين.

وقد وردت في بيعة علي روايات كثيرة صحيحة أو حسنة لذاتها أو حسنة في الشواهد وهذه الروايات لمن أراد مراجعتها هي[1]:

١- رواية ابن الحنفية: رواها الامام أحمد في فضائل الصحابة (٢/ ٥٧٣) والخلال في السنة (ص٤١٧) والطبري في تاريخه (٤/ ٤٢٧) وعمر بن شبة في تاريخ المدينة (٤/ ٧٩). وهذه الرواية صحيحة على شرط مسلم.

٢- رواية أبي بشير العابدي: رواها الطبري (٤, ٤٢٧) وهي رواية حسنة لغيرها.

٣- رواية الأسود بن يزيد النخعي وخزيمة بن ثابت الأنصاري وردتا باسناد واحد رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ١١٤) وهي رواية صحيحة لذاتها.

٤- رواية الاشتر مالك بن الحارث: رواها أبوبكر بن أبي شيبة شيخ مسلم في المصنف (٢/ ٥٧٦) وصححها الحافظ في الفتح (١٣/ ٥٧).

---

(١) يجدها القارىء مفصلة في كتاب (بيعة علي بن أبي طالب في ضوء الروايات الصحيحة) - تأليف أم مالك الخالدي والمؤلف. الرياض - دار التسوبة - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٥ـ رواية ابن عباس: رواها الطبري (٤/ ٤٢٧) والخلال (ص٤١٦) وهي حسنة الاسناد.

٦ـ رواية المسور بن مخرمة: رواها الإمام أحمد في الفضائل (٢/ ٥٤٧) وهي صحيحة الاسناد جداً.

٧ـ رواية الأحنف بن قيس: رواها ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٥٤٠) وصححها الحافظ في الفتح.

٨ـ رواية الشعبي: رواها عمر بن شبة في تاريخ البصرة (مفقود) نقلها عنه الحافظ بن حجر في الفتح (١٣/ ٥٤) وأصلها في الطبري أيضا (٤/ ٤٣٣). وهي حسنة في الشواهد لارسالها.

٩ـ رواية ابن عمر: رواها نعيم بن حماد في الفتن (١/ ١٨٦) وهي حسنة.

١٠ـ رواية الحسن البصري: رواها الإمام أحمد في الفضائل (٢/ ٥٧٦) بسند قوي.

١١ـ رواية علي بن أبي طالب في بيعة طلحة والزبير طائعين: رواها أبوبكر بين أبي شيبة في المصنف (١٥/ ٢٧٤).

١٢ـ رواية أخرى للاشتر في بيعة طلحة والزبير طائعين:

رواها الطبري والحافظ في الفتح (١٣/ ٥٤) (١٣/ ٥٨).

١٣ـ رواية زيد بن وهب: رواها ابن أبي شيبة في المصنف

(١٥/ ٢٨٧) وهي خاصة ببيعة طلحة والزبير لعلي.

١٤ـ رواية الحسن بن علي وقد صححها الحافظ في المطالب العالية (٤/ ٢٩٦).

١٥ـ رواية أخرى للحسن البصري: رواها البلاذري في أنساب الاشراف (ترجمة علي ص٢١٦).

١٦ـ رواية ابن سيرين: رواها الطبري (٤/ ٤٣٤) وهي مرسلة ومراسيل ابن سيرين فيها قوة.

هذه تقريباً كل الروايات الصحيحة في بيعة الناس علي بن أبي طالب أميراً للمؤمنين بعد عثمان بن عفان وهذه الروايات الست عشرة أهمل أكثرها كل الدراسات التاريخية التي سننقدها بعد قليل ـ بل تزعم بعض الدراسات أنه لا يصح في البيعة سوى رواية ابن الحنفية ثم (يملّحها) آخرون بروايات أكذب المؤرخين سيف بن عمر التميمي.

أما الروايات التي فيها أن بعض الصحابة لم يبايع علياً فكلها روايات ضعيفة بلا استثناء وهي كالتالي:

١ـ رواية الزهري: له روايتان رواهما الطبري (٤/ ٤٣٠).

٢ـ روايتان لسيف بن عمر: الطبري (٤/ ٤٣٤) و(٤/ ٤٣٥).

٣ـ رواية أبي المليح: رواها الطبري (٤/ ٤٢٨).

٤ـ رواية عبدالله بن الحسن: رواها الطبري (٤/ ٤٣٠).

٥ـ رواية سعد بن أبي وقاص: رواها الطبري (٤/ ٤٣١) وهذه

الروايات كلها ضعيفة بلا استثناء[1] ولا أستطيع الاطالة في بحث أسانيدها ومتونها لكن ليرجع إليها من شاء ومن وجد رواية صحيحة في هذا الباب فليتحفنا بها مشكوراً.

كما ان هناك روايات ضعيفة في بيعة طلحة والزبير مكرهين وهي روايات عاصم بن كليب الجرمي - التي من طريق مصعب بن سلام الجمحي - أما رواية عاصم التي من طريق أبي أسامة فهي صحيحة وليس فيها (بيعة طلحة والزبير مكرهين)!! وكذلك رواية أبي نضرة ورواية ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف ورواية الوليد بن عبدالملك (نظر مصادر هذه الروايات في الطبري (٤/ ٤٩٠) والمصنف لابن أبي شيبة (١٥/ ٢٦٠ ، ٢٦١).

وكل هذه الروايات ضعيفة سيأتي بيان ذلك عند نقد الدراسات.

أما الروايات في بيعتهما (طلحة والزبير) كارهين فروايتان فقط لأسامة بن زيد وطلحة انظرهما في المصنف (١٥/ ٢٦٠/ ٢٦٤).

هذه كل الروايات الصحيحة والحسنة والضعيفة والمكذوبة ضغطناها في أسطر قليلة لطلبة العلم الذين قد لا تفيدهم رسائل أساتذتهم الا بالنزر اليسير من هذه الروايات خاصة الصحيحة التي بقيت (رهينة المحابس) النفسية والعلمية والبحثية.

---

(١) التفصيل في هذه الروايات تجده في كتاب (بيعة علي بن أبي طالب) ص١٢٣.

مع الدكتور أكرم العمري
في كتابه (عصر الخلافة الراشدة)

أما الآن فمع (معـمعة) الرسائل والمؤلفات الجامـعية التي سبق في المقال السابق ذكـرها ولنبدأ بأشهر تلك المؤلفـات وهي لأشهر مؤرخي هذا العـصر وأقواهم منهجـاً وأعرقهم تاريخاً فـمع كتاب الخـلافة الراشـدة: للدكتـور أكرم الـعمـري حفظه الله وسـدده: والملاحظات كالتالي:

الملاحظة الأولى: قال الشيخ الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه (الخلافة الراشدة) ص٥١، ٥٢:

(تولى علي الخلافة اثر مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنهما في ظروف خطيرة حيث سيطر الناقـمون على عثمان على المدينة، وأفلت الأمر من يد كبار الصحابة).

أقول: هذا مضمـون رواية سيف بن عمر فهـو الراوي الوحيد الذي ذكر هذه (السيطرة) وسيف مؤرخ في غاية الضعف باعتراف الدكتور العمري نفسه. فليته لم يذكر محتوى رواية سيف فإن فيها

طعناً (غير مباشر) في خلافة علي رضي الله عنه وفي الصحابة الموجودين آنذاك بالمدينة بأن الأمر(أمر هؤلاء الناقمين وليس أمر المهاجرين والأنصار)!!.

الملاحظة الثانية: خلط الشيخ أكرم العمري ص٥٢، بين روايات الإمام أحمد وغيره الصحيحة في بيعة علي رضي الله عنه ورواية الحاكم الشاذة.

وهذا الخلط عجيب فقد حذف الشيخ كل ما يفيد بيعة الصحابة من (المهاجرين والأنصار)!! وساق روايتين بطريقة توحي بأن المبايعين لعلي الذين ألحوا عليه إنما هم (قتلة عثمان) رضي الله عنه فقط؟!.

فقال ص٥٢: (وقد بادر الناس الى علي ليبايعوه). وكلمة الناس هنا سليمة لولا أن الشيخ ذكرها في سياق يدل على أن هؤلاء الناس هم (قتلة عثمان رضي الله عنه) فقط؟! فقد ذكر (أول) رواية الحاكم مع (آخر) رواية الإمام أحمد وحذف كل ما يشير الى أن (الصحابة) هم الذين أتوا عليا رضي الله عنه وألحوا عليه وليسوا قتلة عثمان؟ ثم وجدنا أنه نقل هذا الكلام من تلميذه الفقيهي!! مع تصرف يسير ولم يشر الى ذلك؟!.

فقد ذكر الفقيهي نحواً من هذا (ص٩٢) من رسالته (خلافة علي بن أبي طالب) ودمج بين الروايتين في سياق غريب مع حذف ما يفيد بأن (الصحابة) هم (الناس) الذين جاءوا الى علي رضي الله عنه فاتفق (الفقيهي)وشيخه (أكرم العمري) على حذف

(الصحابة من المهاجرين والأنصار) الذين وردوا في روايات صحيحة مفسرة للروايات التي أوردوها هنا فهل يريدان من هذا إثبات أن مبايعي علي هم قتلة عثمان فقط؟!!!. وأن الصحابة ليس لهم أمر ولا نهي ولا حل ولا عقد في بيعة علي رضي الله عنه؟! ثم لو افترضنا أن رواية الحاكم مقبولة وأن فيها لبساً وغموضاً فأين الجمع بين الروايات؟! وأين تقديم الروايات الأصح والأكثر؟!.

الملاحظة الثالثة: ثم يقول الدكتور العمري ص٥٣ عن بيعة علي:

(وبايعه الناس عن رضى واختيار سوى طلحة والزبير فإنهما بايعا مكرهين ولم يكونا راضيين عن الطريقة التي تمت بها البيعة حيث لم يتم التداول بين أهل الحل والعقد بشأنهما ولم يعقد مجلس شورى).

أقول: وهذا عليه ملاحظات:

أولاً: لم يُعقد (مجلس شورى) إلا لبيعة عثمان رضي الله عنه أما بيعة أبي بكر رضي الله عنه فلم يعقد فيها مجلس للشورى وكذلك بيعة عمر ـ رضي الله عنه ـ فلماذا زيادة الشروط في بيعة علي هنا؟! فإذا ثبتت أحقية أبي بكر أو عمر أو علي رضي الله عنهم للخلافة باتفاق جمهور الناس أو أكثر أهل الحل والعقد مع سكوت الباقين وعدم معارضتهم، فهل يجب بعد كل هذا عقد (مجلس للشورى)؟!.

على أية حال هذا الشرط (عقد مجلس الشورى) لم يشترط في بيعة أبي بكر ولا عمر رضي الله عنهما فلا ينبغي اشتراطه في بيعة علي رضي الله عنه؟!.

ثانيا: ان اتفاق كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار على الذهاب الى علي رضي الله عنه وطلب البيعة منه وإلحاحهم عليه يدل على أحد أمرين لا ثالث لهما:

❀ إما أن يكونوا تشاوروا قبل الذهاب إليه.

❀ وإما أن الأمر لا يحتاج الى شورى لظهور فضل علي رضي الله عنه يومئذ على من سواه من بقية أهل الشورى.

فالأمر الواضح الظاهر لا يحتاج الى شورى. ولم يبق يومئذ على ظهر الأرض أفضل من علي رضي الله عنه ولا أقدم سابقة بشهادة الصحابة أنفسهم كما سبق في الروايات الصحيحة فلماذا التشكيك في شرعية البيعة؟! فلو تركنا العقول لهذه الوساوس (التشكيكية) لأمكن الطعن بسهولة في بيعة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لأنه (لم يعقد مجلس للشورى فيها ولم يتم التداول بين أهل الحل والعقد بشأنها)!!. والأغرب من هذا أن الدكتور العمري أحال الكلام السابق في الهامش لصحيح البخاري والمسند وابن أبي خيثمة وليس في هذه المصادر إلا نهي عمر رضي الله عنه عن البيعة دون مشورة وهذا كلام نظري والكل يوافق عمر رضي الله عنه عليه ولكن هل قال عمر رضي الله عنه أن بيعة علي لم يكن فيها شورى وقد مات عمر قبل بيعة علي كما هو

معلوم؟! وهل ثبت في تلك المصادر وأهمها البخاري أن بيعة علي رضي الله عنه لم يكن فيها شورى كما تفيد إحالة الدكتور العمري؟! اللهم لا.

وأرى أن الذي دفع الشيخ أكرم العمري لذكر المسألة إنما هو رغبته وحبه للاعتذار عن طلحة والزبير رضي الله عنهما ولكن الاعتذار يجب أن يكون بالحق لا بالباطل وهذا هو الخطأ الذي يقع فيه كثير من المؤرخين، تجدهم يدافعون بالباطل عن صحابي فيقعون في صحابي آخر بهذا الباطل أيضا.

ثم يزيد الدكتور العمري في تسويغ ما يراه من كراهية طلحة والزبير للأمر بقوله (ولأن الثوار أتوا بهما بأسلوب جاف عنيف ولا شك أن هذه الطريقة فرضتها طبيعة الأحداث لسيطرة هؤلاء الأعراب الجلف على المدينة)!! وهذا نقله الدكتور العمري من تلميذه عبدالحميد فقيهي كما يُفهم من إحالته في الهامش!!، والفقيهي ذكره نقلاً عن المؤرخ سيف بن عمر التميمي!! وسيف بن عمر وضّاع كذاب!! فانتقل هذا الخطأ من (أكذب مؤرخ) في القرن الثاني الى (أصدق مؤرخ) في القرن الحديث!! والسبب هو عدم البحث عن المصدر الرئيس لهذا الكلام؟! ورغم أن الفقيهي له بعض الأخطاء التي سنشير إليها بعد قليل إلا أن له بعض الأقوال الجيدة التي لم ينقلها الدكتور العمري مثل قوله (أي قول الفقيهي): (هذه هي الأسباب التي دفعت عليا إلى القبول بالخلافة عندما عرضها عليه الصحابة من المهاجرين والأنصار) وهذا في

الصفحة نفسها التي نقل منها العمري!!!.

وقال الفقيهي ص٩٩: (وهكذا تمت البيعة لعلي رضي الله عنه وأصبح خليفة المسلمين اذ بايعه أهل المدينة أهل الحل والعقد من أهل بدر وأصحاب الشورى والمهاجرين والأنصار.. والناس تبع لهم في ذلك) فهذا قول جيد لم ينقله الدكتور العمري؟! مع أن الفقيهي سيتناقض ولن يثبت على هذا القول. كما سيأتي في دراسة رسالته.

الملاحظة الرابعة: ثم قال الدكتور العمري ص٥٣ وذكر مثله ص٤٠٠:

(واعتزل بعض الصحابة فلم يبايعوا علياً، منهم: محمد بن مسلمة، وأهبان بن صيفي، وسعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر.. الخ).

أقول: الدكتور العمري هنا يرى أن (من لم يقاتل) مع علي رضي الله عنه فقد (رفض بيعته)!! وهذا خلط ما ظننت أن العمري يقع فيه وقد وقع فيه قبله الكثير ممن أرّخوا عن هذه الفترة والجواب على هذا أنه لا تلازم بين الحالتين وسيأتي تفصيل ذلك.

ثم إن العمري قد ذكر إهبان بن صيفي في الذين تركوا البيعة وهذا ما لم يرد لا في رواية صحيحة ولا ضعيفة ولا موضوعة وإنما ورد اعتزاله يوم الجمل؟! والذي يدل على بطلان هذا (الخلط) أن أبا موسى الأشعري كان من (المعتزلين) لكنه بعث (ببيعته وبيعة أهل الكوفة) الى علي فكيف سيجيب الدكتور

العمري على هذا الإشكال إن أصر على الخلط بين المسألتين؟!.

إذن لابد من التفصيل والتفريق بين (من بايع) و(من لم يقاتل مع علي) فكل مقاتل مبايع وليس كل مبايع مقاتلاً ولا كل معتزل رافضاً للبيعة، فهذا أمر في غاية الأهمية والوضوح ـ مع كثرة من أهمله ـ فيجب أخذه في الاعتبار.

الملاحظة الخامسة: قال الدكتور العمري معتذراً عن الرافضين للبيعة في نظره ص٥٣:

(فقد كانوا يرون الناس في فرقة واختلاف وفتنة فكانوا ينتظرون أن يستقر الأمر فيبايعوا).

أقول هم من المبايعين وإنما تورعوا عن القتال فالفتنة أيا كان نوعها لا تخلو من أمور:

الأول: إما أن تكون الطائفتان مبطلتين بحيث تطلبان الدنيا والملك، فهذا يجب الاعتزال فيه.

الثاني: أن تكون إحدى الطائفتين محقة والأخرى مبطلة فعندئذ يجب نصر المحق ضد المبطل ونصر المظلوم ضد الظالم. ولا يجوز الاعتزال فيها. هذا ما عليه أكثر علماء الاسلام وأكثر الصحابة.

الثالث: أن تكون كلا الطائفتين على حق وهذا ممتنع لأن الحق لا يتعدد ولا يكون الحق إلا واحداً. ولو نظرنا لعهد عثمان وعلي رضي الله عنهما لوجدنا أن الأدلة الصريحة تدل على أن الحق مع عثمان ومع علي رضي الله عنهما ضد الخارجين عليهما من البغاة

والخوارج فلذلك وجب نصرهما وحرم القعود عن ذلك إلا لعذر كالتباس الأمر مثلاً بحيث لا يعرف القاعدُ المحقَّ من المبطل أو بسبب اصرار الإمام على القعود مع أمره الناس بالاعتزال كما فعل عثمان رضي الله عنه فعندئذ يكون الاعتزال أفضل وهذا أفضل اعتذار لاعتزال من اعتزل عن عثمان وعلي رضي الله عنهما.

والدليل على أنه يجب نصر المحق في الفتنة أن النبي ﷺ حث على قتال الخوارج ومدح الطائفة المقاتلة لهم وسماها (أولى الطائفتين بالحق) ومع أن قتال علي رضي الله عنه للخوارج كان في (فتنة) واختلاف؟! فليس كل (فتنة) يجب فيها الاعتزال. فالفتنة أنواع كثيرة لكل نوع منها حكمه الشرعي الخاص. كذلك أمر الله تعالى بقتال (الفئة الباغية) وقد توجد الفئة الباغية أثناء (الفتنة)، وأمر الله عز وجل بمقاتلة المحاربين مع أنهم قد يظهرون في (فتنة) الناس واختلافهم، فليس كل فتنة يجب فيها الاعتزال، بل ينصر فيها المحق ضد المبطل إلا إذا لم يُعرف المحق والمبطل فعندئذ يجب الاعتزال، ويجب الاعتزال كذلك عند عدم وجود الامام الشرعي (اذا كان الناس فرقاً يقتل بعضها بعضا بلا امام شرعي) فعندئذ نعم يجب الاعتزال، وأسباب الاعتزال هذه لا توجد في عهد علي رضي الله عنه، فهو كان خليفة راشداً وبيعته صحيحة ومخالفوه مخطئون والأمر ظهرت أدلته فلا يجب الاعتزال بل ولا يجوز، ومن شك في قتال البغاة فلن يشك في قتال الخوارج ومع هذا فمن اعتزل قتال البغاة فقد استمر اعتزاله ولم يقاتل مع علي رضي الله عنه الخوارج مع حث النبي ﷺ

على قتالهم، لكن لعل (من اعتزل) لم يعلم أن الخوارج هم الواردون في الأحاديث الا بعد أن قاتلهم علي رضي الله عنه وظهرت العلامات الدالة عليهم أثناء وبعد المعركة.

والخلاصة في هذا كله ان اعتذار الدكتور العمري عن المتوقفين عن البيعة ـ في نظره ـ بأنهم يرون الأمر (فتنة) وجعل هذا مبرراً لاعتزالهم فيه نظر كبير وعدم تحديد لمفهوم (الفتنة) وأنواعها ومتى يجب الاعتزال فيها؟! وهل يجب الاعتزال في كل حدث يسمى (فتنة)؟!!.

الملاحظة السادسة: ثم قال في الصفحة نفسها:

(كما أن معاوية وأهل الشام وكثير من أهل البصرة ومصر واليمن لم يبايعوه).

أقول: أما أهل الشام فصحيح وكذلك بعض أهل مصر وأما بقية الأمصار فقد بايعوا، فأهل البصرة كانوا مبايعين ولكن بعضهم نكث البيعة وانضم لأهل الجمل أصحاب عائشة رضي الله عنها أما اليمن والحجاز والجزيرة وخراسان والعراق فكلهم كانوا من المبايعين كما أن تردد بعضهم في بادىء الأمر ليس مقياساً.

أما أن يعبر عنه الدكتور العمري بكلمة (كثير) فهذه مبالغة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن بيعة الأمصار تابعة لبيعة أهل المدينة فمن رضيه المهاجرون والأنصار وأهل المدينة فهو الخليفة الشرعي ولا اختيار لأهل الأمصار وإنما يشترط بيعة أهل الحل والعقد أو أكثرهم ولا يشترط بيعة أهل الأمصار أو موافقتهم على

البيعة؟ فهذا لم يشترط في خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان فلا ينبغي اشتراطه في خلافة علي رضي الله عن الجميع.

الملاحظة السابعة: ثم قال الدكتور أكرم العمري ص٥٣:

(ويرى ابن حزم أن عدد من امتنع عن بيعة علي مثل عدد من بايعه وقدر عددهم بمائة ألف مسلم).

أقول: ابن حزم رغم كثرة علمه وفضله إلا أن له انفرادات لا يعوّل عليها عاقل مثل نفيه لجميع صفات الله عز وجل، وقوله: بأن الترمذي (صاحب السنن) مجهول، وزعمه أن زوجات النبي ﷺ أفضل من كل الصحابة حتى أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. ومثل زعمه بأن قاتل عمار من أهل الجنة، ومن أهل الرضوان، مع أنه صح فيه (قاتل عمار وسالبه في النار) صححه الألباني وغيره.

ومثل تضعيفه لحديث (الموالاة) مع أنه متواتر. وهكذا تجد أن ابن حزم له انفرادات وغرائب ومبالغات لا تجدها عند غيره، أضف الى ذلك أنه متهم بالنصب وهو الانحراف عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وموالاة بني أمية والدفاع عن ماضيهم وحاضرهم وهذا لا يخفى على الدكتور العمري ولا يخفى على من يكثر من أقوال ابن حزم عند الكلام عن تضعيف الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه أو بيعته أو خلافته فهؤلاء لا يخفى عليهم موقف ابن حزم مع علي رضي الله عنه.

الملاحظة الثامنة: وقال الدكتور العمري ص٥٦: (وهكذا لم

يحظ علي رضي الله عنه بالاجماع على خلافته حيث خرج عليه أصحاب الجمل مطالبين بالاقتصاص من قتلة عثمان ورفض معاوية مبايعته لنفس السبب).

أقول: إذا كان الشيخ العمري يقصد بالاجماع على (الخلافة) هنا، هو الاجماع على (البيعة) فقد أخطأ، فقد أجمع الناس على بيعة علي رضي الله عنه ولم يخالف في ذلك إلا أهل الشام وهم ليسوا أهلا لمعارضة المهاجرين والأنصار والبدريين وأصحاب بيعة الرضوان وأهل الحرمين. ثم إن أصحاب الجمل قد ندموا وعرفوا أنهم على خطأ فلم يبق معارضاً لخلافة علي إلا أهل الشام وقد ثبت بغيهم بالأحاديث الصحيحة والبغي إنما يكون على (إمام شرعي) وكذلك عثمان رضي الله عنه لم يحظ في آخر عمره بالاجماع على خلافته فخرج عليه كثيرون من أهل مصر والعراق وعاونهم بعض أهل المدينة؟! هذا بغض النظر عن الحق والباطل، فإذا كان الحق والباطل مقياساً هنا في (خلافة عثمان) فهو مقياس أيضاً في (خلافة علي) رضي الله عنهما.

الملاحظة التاسعة: قال العمري ص ٨٠: (وقد اجتمع أهل المدينة على بيعه علي رغم انه اظهر عدم رغبته في ذلك ثم وافق منعاً للفتن).

أقول: وهذا اعتراف وتناقض مع بعض ما سبق، فـ (اجتماع) أهل المدينة لابد أن يكون شاملاً لكبار الصحابة من المهاجرين والأنصار.

الملاحظة العاشرة: وقال ص ٨٨: (وأما خلافة علي فإن الصحابة بايعوا إثر غلبة المعارضين لعثمان على المدينة ولم يحظ بالاجماع بسبب معارضة اصحاب الجمل في البصرة ومعاوية في الشام ولكن أكثرية المسلمين بايعوه ولم ينكر أحد حين بيعته أحقيته بالخلافة).

أقول: قوله (لم يحظ بالاجماع) هي التي كدرت صفاء هذا القول فأهل الجمل كانوا من المبايعين لعلي رضي الله عنه ومن الذين كانوا يوصون ببيعة علي رضي الله عنه ثم ندموا كلهم على خروجهم ونكثهم فندم الزبير وندم طلحة وندمت عائشة رضي الله عنهم فذكرهم هنا بمثابة ذكر (الأنصار) في بيعة أبي بكر الصديق. . فيمكن لقائل أن يقول ان بيعة أبي بكر لم تحظ بالاجماع إذ عارض فيها الأنصار كلهم وعارض أكثر بني أمية وبني هاشم؟! فقائل هذا القول لم يذكر مقياس الحق والباطل، ولم يذكر رجوع هؤلاء إلى الحق ومبايعتهم لأبي بكر رضي الله عنه، كذلك الدكتور هنا لم يذكر نتيجة هذه (المعارضة) وهي قبولهم أخيراً بعلي رضي الله عنه خليفة وتبين لهم خطؤهم فيما ذهبوا إليه من النكث والخروج وإن كان باجتهاد. . فأهل الجمل كانوا قد بايعوه أصلاً ثم نكثوا ثم ندموا في آخر الأمر أما معاوية وأهل الشام فلم يبايعوا ولم يندموا وأصروا على الخروج وشق العصا وقد سبق مراراً أنه لا يشترط موافقتهم فهم تابعون ولا يحق لهم اختيار الخليفة ولا رفض بيعته مثلهم مثل سائر الناس في الولايات الأخرى والأمصار المختلفة.

الملاحظة الحادية عشرة: ثم يقول الدكتور العمري ص ٩٣ : (وقد تمت بيعة علي بن ابي طالب في أعقاب الفتنة التي أودت بحياة الخليفة عثمان حيث بايعه معظم أهل الحل والعقد وتخلف بعضهم عنه ثم بايعه الناس عامة وكانت البيعة الخاصة والعامة في المسجد النبوي).

اقول: هذا الكلام كله جيد إلا قوله: (وتخلف بعضهم عنه) فكل أهل الحل والعقد قد بايعوا علياً مع انه لا يشترط اجماع أهل الحل والعقد، وهذا بناه العمري على الروايات الضعيفة التي خالفت الروايات الصحيحة.

الملاحظة الثانية عشرة: ثم قال الدكتور ص ٤٠٠ : (وكانت بيعة على بعد ايام من مقتل عثمان)؟!

أقول: هذا خطأ محض بل كانت بيعة علي في اليوم الثاني من مقتل عثمان مباشرة أما اكثار (الأيام) فهذا من رواية سيف بن عمر الذي زعم ان المدينة حكمها الثوار خمسة أيام وهذه فرية لم يذكرها غير سيف والروايات القوية تجمع على ردها.

والخلاصة: أن كتاب الدكتور أكرم ضياء العمري مع انه يعتبر من أفضل ما أُلِّف في الخلافة الراشدة إلا انه لم ينجح في (الاقتصار على الروايات الصحيحة) فكتابه مليء بمضامين روايات الضعفاء والكذابين كسيف بن عمر وأمثاله.

أضف إلى ذلك انه (لم يستوعب الروايات الصحيحة) في الموضوعات التي طرقها، سواء في بيعة علي أو في غيرها فكتابه

ظهر فيه (الاعتماد على غيره) من طلابه الذين اشرف على رسائلهم كما ظهر فيه (العجلة والجمع) أكثر مما ظهر (التحقيق والترجيح) وفق منهج المحدثين الذي وعد به، و(محاولته) في (كتابه هذا) لتطبيق منهج المحدثين فيها نظر كبير، وكتابه هذا بحاجة ماسة منه ـ قبل غيره ـ إلى اعادة نظر ودراسة يعتمد فيها على نفسه وليس على رسائل تلاميذه فهو أعقل وأعلم من أن يثق في النتائج التي توصلوا اليها!!.

ملاحظة أخيرة: من عيوب كتاب الدكتور أن الدكتور ينقل من (مصادر ناقلة) ولا يعود للمصادر (الأصلية) وقد يتصرف في كلام المصدر (الناقل) ولا يشير إليه فيجمع بين هضم حق (المصدر) الذي نقل عنه، وبين الخطأ في الإحالات على المصادر الأخرى فنجده في كلامه عن البيعة (ولا داعي لاستعراض الأخطاء فيما سواها) قد نقل هذا القول ص ٥٢، ٥٣ فقال: (فخرج (علي) إلى المسجد وبايعه الناس عن رضا واختيار سوى طلحة والزبير فإنهما بايعاه مكرهين ولم يكونا راضيين عن الطريقة التي تمت بها البيعة حيث لم يتم التداول بين أهل الحل والعقد بشأنها ولم يعقد مجلس الشورى).

ثم وضع علامة التهميش (٢) ووجدناه ينسب هذا القول للبخاري في الصحيح مع الفتح **ولا**حمد في المسند وابن ابي خيثمة في التاريخ الكبير.. وهذا **كله** خطأ محض فهذا الكلام لا يوجد في البخاري ولا الفتح ولا مسند أحمد ولا تاريخ ابن ابي

خيثمة؟ فمن أين جاء الخطأ؟!

جاء في نقل الدكتور عن تلميذه الفقيهي فالنص ذكره الفقيهي ص ٩٦ من رسالته وذكر المصادر نفسها تقريباً، والفقيهي مع انه اخطأ في موقع التهميش إلا انه إنما أراد مصادر (الفلتة) التي حذر منها عمر، فتصرف العمري في الكلام وحذف (الفلتة) وأثبت مصادر الفقيهي عن (الفلتة) وجعلها مصادر للكلام السابق الذي يقطع من رآه انه لا يوجد في تلك المصادر وقد راجعتها إلا تاريخ ابن أبي خيثمة فهو مفقود فلم أجد فيهما إلا حديث عمر الطويل في (بيعة ابي بكر) وتحذيره من (بيعة الفلتة). . فليت الدكتور العمري يتوثق من المصادر بنفسه ولا يفسد (منهجه النظري) ـ الذي دعا إليه في كثير من كتبه ـ بمثل هذا التعجل فإن خسرنا العمري فمن يبقى للتاريخ ودراسته تنظيراً وتطبيقاً وفقه الله وسدده وأعانه على استكمال الجانب التطبيقي بالقوة نفسها التي رأيناها في الجانب النظري.

ويبقى خطأ الفقيهي ان قوله بأنه (لم يعقد مجلس للشورى) ليس في صحيح البخاري ولا في المصادر التي اشار اليها اما (الفلتة) فنعم يوجد تحذير عمر منها في المصادر التي اشار إليها الفقيهي.

لكن بيعة علي ليست (فلتة) بل باختيار وإلحاح الصحابة من المهاجرين والأنصار. .

الفصل الخامس

مع الأستاذ عبدالحميد فقيهي

في رسالته (خلافة علي بن أبي طالب)

مع الأستاذ عبدالحميد فقيهي في رسالته
(خلافة علي بن أبي طالب)

انتهينا في الفصل الماضي من سرد أبرز الملاحظات على ما كتبه الدكتور أكرم العمري ـ وفقه الله ـ عن (بيعة علي بن أبي طالب) في كتابه (عصر الخلافة الراشدة) وبيّنا جوانب القصور التي اعترت كلام الدكتور العمري عن (البيعة) سواء كان هذا القصور بالاعتماد على الروايات الضعيفة أو عدم استيفاء الروايات الصحيحة أو سوء التفسير والاستنتاج من الروايات الصحيحة وما إلى ذلك من ملاحظات.

واليوم سنستعرض أبرز الملاحظات على ما كتبه الطالب عبدالحميد بن علي بن ناصر فقيهي عن (بيعة علي بن أبي طالب) في رسالته للماجستير (خلافة علي بن أبي طالب)

ولا أريد استيعاب محاسن الرسالة والملاحظات عليها ولكني أريد أن استعرض أبرز الملاحظات على ما كتبه صاحبها عن

صحيفة الرياض، الأربعاء ٢٦/١/١٤١٧هـ ـ ١٢ حزيران ١٩٩٦م

(البيعة) فقط ومن ابرز الملاحظات:

الملاحظة الأولى: لم تستوعب الرسالة كل الروايات الصحيحة عن (بيعة علي بن ابي طالب).

الملاحظة الثانية: لم تستعرض الرسالة كل أو أكثر الروايات الضعيفة المشهورة.

الملاحظة الثالثة: عنون المؤلف الفصل الثالث بعنوان (البيعة وموقف الولايات منها) لا داعي - فيما أعتقد - لذكر الولايات وموقفهم من البيعة فالولايات لا اختيار لها في تعيين الخليفة وإنما هي تبع للصحابة من المهاجرين والأنصار الموجودين بالمدينة النبوية كما ان بيعة ابي بكر وعمر وعثمان لم ينتظر منها موافقة الولايات والأمصار الأخرى؟

الملاحظة الرابعة: قوله ص ٩٠: فعلي رضي الله عنه يقول: «.. ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان وأنكرت نفسي» ثم نسب الرواية لأبي نعيم والحاكم وحسّن اسنادها والصواب أن اسنادها محل توقف على الأقل ففيها: أولاً: عنعنة الحسن البصري.. أما ثانياً: ففي الإسناد أبوجعفر الهاشمي وهو ثقة لكن شيخه في الرواية هارون الخزاز توفي، وعمر الهاشمي لا يتجاوز ثلاث عشرة سنة؟! وهذا محل تأمل وشك؟! هل سمع منه في تلك الفترة؟! ومتى سمع الرواية منه؟ فالرواية محل توقف ولا نجزم بحسن اسنادها إلا ان وجدنا متنها يتفق مع روايات مماثلة، لا سيما عند معارضتها روايات أصح وأقوى، وقد وجدت في بعض

متنها غـرابة ومخالفة للروايات الصحـيحة فلذلك أرجح أن تكون رواية شاذة، خـاصة ما خـالفت فيه الروايات الصـحيحـة. . أما الرواية كليـة فأنا مـتوقف في هذه الرواية بعـد رد الشاذ منـها لا استطيع قبولها أو رفضها كليـة، ولها متابعة هالكة ذكرها صاحب الرسالة.

الملاحظة الخامسة: لا يفسر الأخ الفقيهي بعض الألفاظ الموهمة التي قـد يتبادر إلى الذهن غـير معناها مـثل رواية الحاكم نفسه فسـياقها كأنه يشيـر إلى ان عليا يعرف قتلة عثمـان بأعيانهم وأنهم هم الذين جـاؤوا إلى البيـعـة مع ان الروايات الصحـيحـة الصريحة تبين انه لم يكن يعرف القـتلة بل ولا عرفهم أكثر أو كل الموجودين آنذاك، فقـد صح عن علي : أنه قال: (والله لوددت أن بني أمية رضوا لنفلناهم خمـسين رجلاً من بني هاشم يحلفون ما قتلنا عـثمان ولا نعلم له قاتلاً). . اخـرجه سعيـد بن منصور في سننه (٢/ ٣٣٥) وسنده صحيح جداً وفيـه ان علياً لا يعرف القتلة بأعيـانهم. . فلو فسر الفـقيهي ألفـاظ الرواية الأولى بما يتفق مع الروايات الصـحـيـحة لأحـسن، أو ليـضـعف الرواية لنكارتهـا ومخالفتها للروايات الصحيحة الأخرى.

الملاحظة السادسة: قوله ص ٩١ : (فالمدينة عاصمة الدولة ومقر الخلافة مضطربة والثائرون يسيطرون عليها).

أقول: هذا من رواية سيف بن عمر فـهو الراوي الوحيد الذي تفـرد بذكر («سـيطرة») قـتلة عثـمـان على المدينة خـمسـة أيام، والصواب أن عليا بويع لليوم الثاني من قتل عثمان رضي الله عنه

وأن الثوار على عثمان ارتاعوا بعد مقتل عثمان وتفرقوا فمنهم من هرب ومنهم من ندم ومنهم من كان قصده التضييق على عثمان رضي الله عنه حتى يستجيب لمطالب معينة فليس كل من خرج على عثمان يريد قتل عثمان وسيف بن عمر هو الراوي الوحيد الذي يذكر الثوار على عثمان وكأنهم كلهم اتباع لعبدالله بن سبأ!!، مع ان الخارجين على عثمان فيهم صحابة وتابعون أجلاء وإن كان معظم الخارجين ذوي أهواء وجهل ونفاق فلا يجوز أن ننجرف مع روايات الكذابين (التعيمية) ولا يجوز أن نتهم الأبرياء بفعل الفجار.. فالخارجون على عثمان أصناف كثيرة وليسوا متفقين في الأهداف ﴿**تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى**﴾ مع جزمنا بأنهم على باطل وان عثمان رضي الله عنه على حق، لكن في الوقت نفسه نعرف لعبدالرحمن بن عديس البلوي رضي الله عنه صحبته وبيعته تحت الشجرة وهو من الخارجين على عثمان ونعرف للأشتر مالك بن الحارث النخعي حقه وتدينه وندمه وكراهيته لمقتل عثمان وهو من الخارجين لكنه اعتزل عنهم آخر الأمر فلم يكن من محاصري عثمان يوم مقتله وقد ندم، كل هذا بأسانيد صحيحة وليس هنا مجال ذكرها، كذلك نعرف لأبناء بديل بن ورقاء رضي الله عنهم صحبتهم وهم من الخارجين ونعرف لعمرو بن الحمق الخزاعي رضي الله عنه صحبته وهجرته وهو من الخارجين، والعجب فيمن يعذر معاوية في الخروج على علي رضي الله عنه ولا يعذر عبدالرحمن بن عديس البلوي في الخروج على عثمان رضي الله عنهما مع ان عبدالرحمن بن عديس افضل من معاوية

فهو من اصحاب بيعة الرضوان الذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة أما معاوية فلم يكن أسلم يومئذ ولا عمرو بن العاص ولا كل أهل الشام الذين حاربوا عليا بصفين، فابن عديس خير منهم جميعاً ومع هذا تجد المؤرخين يتهمون ابن عديس ـ تبعا لسيف بن عمر ـ بأنه من السبئية سبحان الله؟ أصحاب رسول الله ﷺ سبئية؟! أصحاب بيعة الرضوان سبئية؟!

فالخلاصة: اننا لا نقول هذا الكلام دفاعاً عن الخارجين على عثمان فهم مخطئون قطعاً ولا نقول هذا مجاملة لعثمان رضي الله عنه بسبب مقتله فقط، بل لأنه ثبت بالأحاديث الصحيحة أن عثمان على حق وان الخارجين عليه مخطئون.

وسيف بن عمر هو الراوي الوحيد الذي يذكر الصحابة في اتباع عبدالله بن سبأ فهو يذكر اباذر وعمار بن ياسر وعدي بن حاتم رضي الله عنهم وغيرهم يذكرهم في أعوان عبدالله بن سبأ؟! ولذلك اتُهم سيف بـ(الزندقة) ربما لطعنه في كبار الصحابة بأنهم يتبعون (يهودياً) فيتصرف في أمورهم كيف يشاء؟ ولعلي أفصل الموضوع في كتاب قادم عنوانه (قتلة عثمان من يكونون؟) فأبين ان الخارجين على عثمان أصناف كثيرة وليسوا سبئية؟! رغم أنهم مخطئون والحق مع عثمان لا معهم.

الملاحظة السابعة: صرّح صاحب الرسالة بنقله عن سيف (نحو عشر مرات) هذا في البيعة فقط؟! فكيف ببقية موضوعات الرسالة؟! وصرّح كذلك بالنقل عن الواقدي ونصر بن مزاحم وأبي بكر الهذلي والكلبي وهذا في البيعة فقط فكيف ببقية

مباحث الرسالة؟!! وهؤلاء من كبار الضعفاء والمتروكين وأخفهم وطأة الواقدي فقد صرّح الحافظ في التقريب بأنه (متروك) لكنه في الفتح ذكر بأنه (يستشهد به في التاريخ) وكذلك قال الذهبي نحواً من هذا القول الأخير، والواقدي مختلف فيه جداً وإن كان أكثرهم على تضعيفه.. لكن البقية معروفون بأنهم في غاية الضعف.. فلماذا يستدل الفقيهي برواياتهم في موضوع مهم مثل (بيعة علي).. كنا نتمنى من صاحب الرسالة أن يطهر رسالته من أمثال هؤلاء ويكفي اخراج ربع الرسالة بأسانيد صحيحة.

وقد يقول قائل: ان للمؤلف عذره فهو لم يجد روايات أخرى.. نقول: هذا غير ظاهر فقد اهمل كثيراً من الروايات الصحيحة التي سبقت فلم يذكر رواية علي نفسه ولا رواية الأشتر ولا رواية الحسن البصري ولا رواية أبي بشير العابدي ولا غيرها من الروايات الصحيحة أو الحسنة فليس معذوراً في تركها والاعتماد على روايات الكاذبين والضعفاء!!.

الملاحظة الثامنة: قوله ص ٩٥: (أهمها على الاطلاق «أي أهم مسؤوليات الخلافة الجديدة» القود من قتلة عثمان)..

أقول: هذا فيه اتهام لعلي ومن معه من البدريين والمهاجرين والأنصار بأنهم اهملوا (أهم مسؤوليات الخلافة على الاطلاق)؟! ثم من قال ان اهم مسؤوليات الخلافة هو القود من قتلة عثمان؟ وما مستنده؟ صحيح ان عثمان قُتل مظلوماً شهيداً هذا ما يدين أهل الله به كل مسلم، وصحيح أن قتلته المباشرين لقتله مخططون

آثمـون فاسـقون، لكن مـا الحكم الشرعي في هذه الحـالة؟! هل الحكم الشرعي القـود بالظن بلا دعوى ولا شهـود؟! هل يتم قتل جميع الثوار الخارجين عـلى عثمـان؟ حتى وان كان أكـثر هؤلاء ينكر قتل عثمان ويبرأ إلى الله منه؟!

قد ثبت أن علياً وأكـثر الصحابة لا يعرفون القـتلة بأعيانهم بل لم يثبت أن أحداً من الصحابة عرف احداً منهم بعينه ثم هم طائفة كثيرة وليس كل خارج قاتلاً ولا كل خارج راضياً بقتل عثمان.

فالمسألة كبيرة وفيها تفصيل احتار فيه الصحابة وتقاتلوا وليست بهذه السهولة ففـيها تفصيل كبير كما أن لعلي مـذهباً فيها بل هو مذهبه ومذهب ابي بكر وأكثر الصحابة وهو ان المقتول الذي تقتله طائفة ممتنعة مـتأولة انه لا قود على الجمـاعة، فأبوبكر رضي الله عنه لم يقد من قتلة الصحابة من مانعي الزكاة لأنهم كانوا جماعة متـأولين، ولو علمـوا أن مصيـرهم هو القصـاص منهم لتمـنعوا وصارت المفسدة أكبر وكذلك علي رضي الله عنه لم يقد من قتلة عثمـان للسبب نفسه ولم يقد من قـاتل الزبير مع انه ثبت انه جاء علياً مـعتـرفاً، كمـا لم يقتل قـتلة اصحابـه يوم الجمل، ولا يوم صفين. فلا يجب القصاص من المرتدين بعد توبتهم، ولا مانعي الزكاة، ولا قـتلة عثـمان، ولا أصـحاب عـائشة، وغيـرهم من الطوائف الممتنعة المتـأولة لاسيما عند فيئهـا إلى الحق ودخولها في جـماعـة المسلمين لأنهم تابوا وآبوا فـاؤوا وأخـذ القصـاص من افرادهم يسبب مفسدة أكبر وفتنة أعظم. فالقصاص من هؤلاء لم

يقم به أبوبكر ولا علي رضي الله عنهما وهما من الخلفاء الراشدين الذين أمر النبي ﷺ باتباع سنتهم.. ولذلك ثبت عن الزهري بسند صحيح انه قال: (أدركت الفتنة الأولى أصحاب رسول الله ﷺ فكانت فيها دماء وأموال فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا فرج أصيب بوجه التأويل)(١)، فقتلة عثمان متأولون مخطئون مثلهم مثل قاتل الزبير وقاتل طلحة وقبل ذلك مثل مانعي الزكاة الذين ترك ابوبكر رضي الله عنه القصاص منهم، لأن الجماعة المتأولة الممتنعة لا قصاص ولا قود على أفرادها إما بسبب الفتنة نفسها أو بسبب التوبة والفيئة إلى الحق أو الصلح هذا (اجماع الصحابة) نقله الزهري.. راجع هذا الأمر مفصلاً في كتاب الإمام للشافعي رحمه الله (٤/ ٢١٤) وهذا (الحكم الفقهي) غفل عنه (الفقيهي)!! وأكثر المؤرخين المعاصرين وزعموا أن علياً انما يريد تأخير القصاص وهذا عذر لم يتفوه به علي رضي الله عنه إلا في روايات سيف الكذاب وغاية ما نقل عنه انه لا يعرف القتلة ولم يقتل ولم يأمر ولم يمالىء على قتل عثمان ولم يرض وهذا غاية ما يستطيع أن يجيب به ولولا مكانة عثمان رضي الله عنه في قلوب الناس لاستوعبوا هذا (الحكم الفقهي) الذي كان عليه أكثر الصحابة على الأقل ونصره الشافعي جداً ويظهر انه اجماع الصحابة والله اعلم.

---

(١) انظر سنن سعيد بن منصور (٢/ ٣٣٩) فقد أورد أثر الزهري مطولاً

الملاحظة التاسعة: قوله ص ٩٦: (والصحيح انهما بايعا مكرهين) يعني طلحة والزبير..

أقول: اعتماده في اكراه طلحة والزبير على روايتين:

الأولى: رواية ابي بكر بن ابي شيبة (١٥/ ٢٦١) وفيها ابونضرة (المنذر بن مالك) لم يشهد القصة وروايته عن علي وطبقته مرسلة وانما يروي عن ابن عباس وطبقته من المتأخرين انظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٣٥٤ فقول المؤلف: (اسناده صحيح) غير صحيح فإنه مرسل والمرسل أخو الضعيف خاصة إذا عارض روايات صحيحة متصلة أما عند عدم وجود معارض صحيح موصول فإنه يمكن الأخذ بالمرسل القوي لا المرسل الضعيف.

فالمرسل نفسه مراتب ومستويات ورواية أبي نضرة هذه ضعيفة ومما يقوي ضعف الرواية أن وفاة ابي نضرة متأخرة جداً نحو عام (١٠٨هـ) أي بعد وقعة الجمل بأكثر من سبعين سنة؟! هذا مع ان بعض المحدثين ذكروا أبا نضرة في الضعفاء كالعقيلي وابن عدي وضعفه ابن عون ايضاً لكن الصواب انه ثقة أو صدوق فقد أخرج له مسلم ووثقه بقية الأئمة أما روايته السابقة ففيها الفاظ منكرة مثل قول طلحة رضي الله عنه: (فعرفت انها بيعة ضلالة) يعني بيعة علي رضي الله عنه؟! فهذا منكر من قول طلحة ولما ارسل اليهم عليّ عبدَالله بن عباس لم يقل طلحة هذا القول ولم يحتج به!! كما ان طلحة كان من المؤيدين لبيعة علي رضي الله عنه من

ايام عثمان بن عفان، فيستبعد منه هذا القول، اللهم إلا ان يكون تغير اجتهاده لأسباب أخرى فالله أعلم. . لكن رواية أبي نضرة هنا ليست حجة في ما ذكره الطالب.

الرواية الثانية: رواية أبي بكر بن ابي شيبة (١٥/ ٢٦٠) وهذه اسنادها صحيح لكن ليس فيها أن طلحة بايع مكرهاً وانما بايع وهو (كاره) وهناك فرق بين اللفظين فإنه لما بلغ علي قول طلحة ـ وقد يكون الناقل مخطيء ـ ان طلحة يزعم انه (بايع واللج على قفاه) أرسل عليٌ ابن عباس ليسألهم فانكر اسامة بن زيد رضي الله عنه قول طلحة هذا لكنه اثبت انه طلحة بايع وهو كاره. . فالكراهية هنا موطنها القلب، وعلي لم يعرف ما في قلب طلحة، فإذا كان طلحة والزبير كارهين لبيعة علي ولم يخبراه بذلك فما ذنب علي في قبول البيعة؟ ثم لا تخلوا بيعة من مبايعة بعض الكارهين لها فبيعة ابي بكر كرهها بعض الصحابة ومنهم سعد بن عبادة وكثير من الأنصار وبعض بني أمية وبعض بني هاشم لكن ما ذنب أبي بكر إن كان الجمهور على اختياره؟!، وكذلك بيعة عمر كان بعضهم لا يختارها لشدة عمر وقد حذر طلحة يومها أبابكر من الوصية لعمر رضي الله عنهما، وكذلك بيعة عثمان رضي الله عنه، لم يرض بها من كان يرى عليا أولى بالخلافة، فما ذنب عمر وعثمان إن كان الجمهور على اختيارهم فالخلاصة: انها لا توجد بيعة إلا ويوجد في المبايعين بعض الكارهين لهذه البيعة فاعتذار طلحة ـ إن صح عنه ـ لا يبرر له الخروج على أمير وقته.

فهاتان الروايتان لا يصح الاستدلال بهما على أن طلحة بايع مكرهاً والسيف على عنقه؟! خاصة اذا خالفهما روايات أخرى صحيحة.

وهناك رواية ثالثة لم يذكرها الفقيهي وهي رواية عاصم بن كليب الجرمي عن ابيه التي اوردها الطبري (٤/ ٤٩٠) عن زياد بن أيوب عن مصعب بن سلام التميمي عن محمد بن سوقه عن عاصم بن كليب عن ابيه فذكر رواية طويلة وفيها: فقال الناس (يعني لطلحة والزبير): ألم تبايعوا علياً وتدخلوا في أمره؟! فقالوا: دخلنا واللج على أعناقنا. وعندما سُئل كليب (ما سمعت من طلحة والزبير؟ قال: أما الزبير فإنه يقول بايعنا كرهاً وأما طلحة فمقبل على أن يتمثل الاشعار) أقول: وهذه الرواية اسنادها غاية ما يقال فيه أنه حسن فإن مصعب بن سلام التميمي.. مختلف فيه جداً[1] فقد ضعفه ابن معين في رواية وعلي بن المديني والإمام احمد وابوداود وابن حبان وابوبكر البزار والساجي وابوبكر بن أبي شيبة، بينما قوّى أمره ابن معين في رواية أخرى والعجلي وهارون البزار وابوحاتم وابن عدي، لكن أكثر ما انكروه عليه احاديث له عن شعبة وأحاديث انقلبت عليه وروايتنا هذه ليست من روايته عن شعبة فالإسناد غاية ما يقال أنه حسن.

ولكن رواية ابن ابي شيبة في المصنف لهذا الخبر أقوى بكثير

---

(١) طالع ترجمته في تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٨).

وليس فيها الاكراه على البيعة ولا انهما بايعا مكرهين. . فهل الزيادة في رواية مصعب بن سلام من جنس زيادة الثقة أم من قبل جنس الشاذ أم المنكر؟! هذا محل بحث والصواب ان ننتظر فلو كان هذا الاسناد حسناً لوجدنا في المتن مخالفة لمتن آخر أصح فعندئذ نرد هذه المخالفة بعينها ولا نرد كل المتن، هذا ما عليه المحدثون يفعلون هذا مع أسانيد صحيحة جداً تجدهم يردون لفظاً ضعيفاً أو كلمة في المتن مع قبول بقية المتن. وعلى العكس، ولذلك نعلم يقينا ان في متون الأسانيد الضعيفة بعض الأخبار الصحيحة وهذا علم كبير له اتصال بعلم (العلل) ومن أمعن النظر في كتاب (العلل) للدار قطني عرف قيمة هذا العلم والاضطرار إليه عند الترجيح.

والخلاصة: ان الروايات التي تقول ان طلحة والزبير بايعا مكرهين والسيف على أعناقهما روايات ضعيفة لذاتها أو شاذة مخالفة لما هو أوثق منها ثم نأتي للروايات القائلة انهما بايعا كارهين بلا رفع للسيف على أعناقهما فننظر في هذه ونرى هل يمكن الجمع بينهما وبين الروايات المثبتة لبيعتهما طائعين؟!

وهل يمكن الجمع بين كل الروايات هذا له مبحث آخر، فإن تعذر الجمع، نأخذ الأقوى من الروايات ألا وهي (بيعتهما طائعين) ونعتبر المخالف لهذا الأقوى شاذاً هذا هو المنهج الصحيح الذي عليه المحدثون قديماً وحديثاً، أما الانتقاء للهوى أو العجلة أو ضرب النصوص ببعضهما فليس هذا هو (منهج المحدثين) الذي

ندعو اليه ونسأل الله أن يوفقنا في تطبيقه.

الملاحظة العاشرة: في ص ٩٧: ذكر الفقيهي عذر طلحة والزبير في كراهيتهما لبيعة علي مبيناً ان كراهيتهما (ليس لعلي وأحقيته في الخلافة ولكن للطريقة التي تمت بها البيعة وكأنها الفلتة التي حذر منها عمر فلم يعقد مجلس للشورى ولأن الثوار أتوا بهما بأسلوب جاف عنيف ولا شك أن هذه الطريقة فرضتها طبيعة الأحداث لسيطرة هؤلاء الأعراب الجلف على المدينة).

أقول: وكلامه هذا عليه ملاحظات منها: ان الطريقة التي تمت بها البيعة لعلي أفضل الطرق وهي طريقة الاختيار من أهل الحل والعقد ولم تتم بيعته (فلتة) كما لَمَّح الفقيهي!!.. بل إن علياً رفض أن تكون بيعته سراً وأبى أن تكون إلا في المسجد النبوي وعن رضى من المسلمين (راجع الرواية الأولى).. وكان الصحابة من المهاجرين والأنصار هم الذين بايعوه بعد الحاح منهم عليه في تولي الخلافة.. فما أدري ما الذي دفع الفقيهي إلى التلميح بأن هذه تشبه (الفلتة) التي حذر منها عمر رضي الله عنه؟!، ثم إن الفلتة انما تكون مكروهة اذا كان المبايع له غير أهل للبيعة أو يوجد من هو أفضل منه أما ان كان هو الأفضل فلا كراهة وقد بويع أبوبكر رضي الله عنه (فلتة) كما قال عمر رضي الله عنه لكن الله وقى شرها وكان الأفضل يومئذ فلو أدعى مدع ان بيعة علي رضي الله عنه كانت (فلتة) فعلي كان أفضل الناس يومئذ ولا كراهة في الأمر.. ولكن الصحيح الذي تدل عليه الروايات

الصحيحة أن بيعة علي لم تكن (فلتة) وهذه الكلمة لم تأت في أقوال المحاربين له من أهل الجمل وصفين بل ولا حتى الخوارج فلم يدع منهم أحد أن بيعة علي رضي الله عنه كانت فلتة وإنما خرج أهل الجمل وصفين والنهروان لأمور أخرى والصواب فيها مع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

ثانياً: أما عقد مجلس للشورى فقد سبق في نقدنا لهذه المسألة في كتاب الشيخ الدكتور أكرم العمري.. ثم من قال انهم لم يتشاوروا؟! وقد جاؤوا إلى علي في داره ثم واعدهم على المسجد ثم جاؤوا ثم بايعوا ولم يتخلف منهم أحد فهل يحتاج الأمر بعد هذا إلى الزعم بأنه (لم يعقد مجلس للشورى)؟! ثم هل عُقدَ (مجلس للشورى) في بيعة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؟!

أما ما ذكره من اتيان الثوار لطلحة والزبير واجبارهما على البيعة فهذا لم يثبت من طريق مقبول ولو حدث لما رضي علي رضي الله عنه، فإنه أبى أن يكون خليفة إلا عن (رضى من المسلمين)، ايضاً لو تم هذا لما احتاج علي رضي الله عنه ان يرسل ابن عباس يسأل عما بلغه عن طلحة رضي الله عنه من انه بايع مكرهاً ونفى هذا اسامة بن زيد رضي الله عنه لكنه أثبت بيعة طلحة كارهاً.. فلو أُحضر طلحة والزبير إلى علي احضاراً وسُلت عليهما السيوف وبايعا لما احتاج علي ان يرسل أحداً ليستقصي حقيقة الخبر ولقال: (نعم قد أكرهناهما على البيعة خوفاً من الفتنة وحرصاً على الكلمة).. مع أن الفقيهي صحح اسناد الرواية التي

فيهـا ارسال علي لابن عباس وهي تتناقض مع مـا اثبته هنا (انظر ملحق الرسالة ص ٧٣).

أما قوله ص ٩٧ : (إن الأعراب سيطروا على المدينة) فقد سبق أن هذه من انفرادات سـيف بن عمر وهـو أكذب المؤرخين بل هو يضع الأحـاديث على النبي ﷺ ومـن كذب علـى النبي ﷺ فلن يتورع أن يكذب على غيره.

الملاحظة الحادية عشرة: قوله ص ٩٧ : (وتكاد الروايات الصحيـحة والضعيفـة المشهورة تجمع على أن طلحـة والزبير بايعا مكرهين أكرهما قتلة عثمان وأحضروهما للبيعة).

أقول: قد رأينا الروايات الصحيـحة ورأينا أنها تكاد تجمع على العكس في بيعـتهما طائعين غيـر مكرهين لكن هناك روايات قوية تؤكـد أنهمـا بايعا كـارهين وقد تمَّ الجـمع بين هذه الروايات بأن كراهيـة القلب للبيعة لـن يطلع عليها أحد إلا إذا صـرح صاحب النيـة بذلك . . ولو صحّ ان بعض قـتلة عثـمـان رضي الله عنه أكرهوهما على البيعة فلن يكون هذا امام علي رضي الله عنه وانما يحمل انهـما هددوهمـا وحذروهمـا المخالفة والحـوا عليهـما في وجوب البـيعة فـلم يجدا بداً من الاسـتجابة والحـضور إلى علي واظهار البيعة والطاعة مع انهما في واقع الأمر كارهين لبيعته، هذا إن سلمنا بصحـة (الإكراه) ثم إن طلحة والزبير ليـسا (كل الأمة) بل هما فردان من كـبار الصحابة قد كرها قـبل ذلك بيعة ابي بكر وعمر وعثمان، فالزبير تخلف مع علي في بيت فاطمة ولم يبايعوا

ابابكر في باديء الأمر ـ كما في صحيح البخاري ـ وهذه (كراهية للبيعة) وأمـا طلحة فحذر ابابكر من توليه عمـر خوفاً من شدته ـ ثبت بأسانيد قوية ـ كراهيته لبـيعة عمر رضي الله عنه وتجد الزبير يوم الشورى جعل امـره إلى علي (ثابت بأسانيد صحـيحة) وهذه كراهية لبـيعة عثمان. . فليس كـراهيتهما لبيـعة علي ـ إن ثبتت ـ طعناً فـيها فلو كـان طعناً فيـها لكان طعناً في بيـعة الخلفـاء قبله فكراهية طلحـة أو الزبير رضي الله عنهـما لبيـعة علي ـ إن ثبت ذلك ـ ليس جديداً فالصـحابة (ومن كبارهم طلحـة والزبير) كانوا في مستوى كـبير من الشجاعة يعبـرون عن آرائهم متى شاؤوا فإن كرهوا بيعة فلان أعلنوا ذلك وإن رضوا فلاناً أعلنوا ذلك وقد كانا يأمران الناس ببيعة علي رضي الله عنه، فإن كان كـراهيتهما لبيعة علي طعناً فيها فكراهيتهما لبـيعة من سبق طعن فيها ايضاً. . وقد سبق انه يستحيل موافـقة كل الأمة على البيعة ثم هذا (رأي) من طلحة والزبير فليس مـعهما نص في وجوب كراهيـة (بيعة علي) وإن كـرها (بيـعة علي) فـقـد رضيـهـا المهـاجرون والأنصـار أو جمـهورهم على الأقل ولو بويع غيـر علي لكان عدد (الكارهين) أكثـر ولبقـيت مشكلة (اجمـاع كل أفراد الأمـة) لا حل لها ولن يكون لها حل لأنها (غير واقعية) والاسلام دين واقعي ليس مجرد (مثاليات) غير صالحة للتطبيق، ولولا هذه (الكراهية) لكان (المنهج النظري السياسي) في الاسـلام صعب التطبيق على ارض الواقع، ولله في كل شيء حكمة وله في خلقه شؤون. . ولكننا لا نستفيد ـ للأسف ـ من حقائق تاريخنا بسبب المجازفة في تضعيف الحقائق

أو سـوء تفسـيرها أو تأويـلها حـتى يضيع جـوهرها وحكمـتهـا وفائدتها . .

الملاحظة الثانية عشرة: قوله ص ٩٨ : (أما الروايات التي تذكـر أنهـما بايعـا طائعين أو انهـمـا أول من بايعـا فـهي قليلة وضعيفة).

أقول: جاءت روايات صـحيحة في معنى الشطر الأول (البـيعة طائعين) أمـا انهما (أول مـن بايع) فالروايات فـيها ضـعف لكن بمجمـوعها قد تتـقوى، ولا يهم إن كانا بايعـا أول الناس أو آخر الناس. . ثم لم يسـتـوعب الأخ صـاحب الرسـالة كل الروايات الصحيحة في الباب فكيف يحكم على كل الروايات بأنها ضعيفة وهو لم يستوعبها بل فاته أصح الروايات في الباب!! . .

الملاحظة الثالثة عشرة: قوله ص ٩٨ : (ولم يبايعه (بيده) من اعتزل الفتنة مثل ابن عمر رضي الله عنه).

اقول: قد سبق للجـواب على هذا . ثم ما الداعي لذكر (يده) هنا؟! وهل يشترط البيعة باليد؟! فللبيعة صور منها ما يكون باليد وما يكون باللسان وما يكون بالمكاتبـة ومنها مايكون بالرضى العام وعدم المخالفة.

وهذا مثل بـيعة عـامة المسلمين فـإن أهل الحل والعقـد عندما يبايعـون الخليفة (بـأيديهم) فإن البيـعة تلزم بقيـة المسلمين ولو لم يبايعوا بأيديهم يكفي انهم لا يعارضون البيعة ولم يكرهوها فإنهم بهذا يعتبرون مبايعين فالخلفاء الأربعة أبوبكر وعمر وعثمان وعلي

لم يبايعهم كل المسلمين (بأيديهم) وانما كانت البيعة باليد (للصفوة) والكبار أو بعضهم أما العامة وبقية الناس فهم تبع لهم.

الملاحظة الرابعة عشرة: ذكر صاحب الرسالة ص ٩٨: دليلاً على ان ابن عمر لم يبايع علياً فقال: (فقد جاءت عنه رواية صحيحة انه قال لعلي رضي الله عنه حين اراد ان يبعثه إلى الشام والياً عليها وألح عليه في ذلك رفض ابن عمر وقال: فوالله لا أبايعك فتركه علي وانصرف عنه).. ونسب الرواية لمصنف ابن ابي شيبة (١٥/ ٨١) عن ابن علية عن ايوب السختياني عن نافع عن ابن عمر وهذا سند صحيح لاشك فيه.. لكن الرواية وردت بأسانيد أخرى صحيحة ذكرها الفقيهي نفسه ص ٨٤ وليس فيها لفظة (والله لا أبايعك) وهناك نقطة أخرى في غاية الأهمية وهي ان مصنف ابن ابي شيبة مطبوع طبعات رديئة وفيها كثير من التصحيفات والتحريفات حتى في أحد لفظي الرواية نفسها قول علي لابن عمر (انك امرؤ محبوب في أهل السماء وقد استعملتك عليهم) والصواب (في أهل الشام)؟! وإلا كيف يستطيع علي أن يستعمل ابن عمر على (أهل السماء)؟!

وفي الرواية ايضاً قول ابن عمر (فذكرت له القرابة وذكرت النهب) وانما الصواب (النسب) فلا يستبعد عندئذ أن تكون لفظة (فوالله لا أبايعك) مصحفة أو محرفة وأن الصواب (لا اتابعك) أو (لا أطيعك) وغيرها من الألفاظ لأنه ليس لذكر (المبايعة) هنا مناسبة فقد تمت البيعة وصارت ملزمة لكل المسلمين فليس لأحد

أن يستثني ويمتنع من بيعة شرعية حتى في الرواية نفسها قول ابن عمر (لما بويع علي) فهذه لفظة شاملة فيها اقرار ابن عمر بأن علياً (بويع)!! وهناك رواية أخرى حسنة عن ابن عمر في بيعته علي وأنه قد (فزع الناس اليه)!! في البيعة وذكر ابن عمر في الروايتين ما يفيد اجماع أهل المدينة فكيف يخرج نفسه من بيعة أجمع عليها أهل المدينة خاصة في (بيعة الامام) فان ابن عمر يتشدد في وجوب مبايعة المسلمين للامام.. وقد خالف رضي الله عنه أهل المدينة ولم يخلع بيعة يزيد بن معاوية يوم الحرة. فهل يزيد بن معاوية عنده أولى بقبول البيعة والمحافظة عليها من علي بين ابي طالب رضي الله عنه؟! هذا ما يريد الروافض اثباته للطعن في ابن عمر ويريد النواصب إثباته للطعن في بيعة علي ويساعدهم ـ أعني (الفريقين) ـ بعضُ أهل السنة بلا علم ولا قصد.. والصواب انه ان كان ابن عمر قد خالف اهل المدينة وحافظ على بيعة يزيد بن معاوية رغم فسقه، فكيف لا يدخل مع اهل المدينة في بيعة علي بن ابي طالب الخليفة الراشدي مع المحافظة عليها ؟!!

فلفظة (والله لا أبايعك) فيها نظر كبير من حيث المتن ومن حيث احتمال التحريف ومن حيث روايات أخرى صحيحة ليس فيها هذه اللفظة ومن حيث اجماع أهل المدينة وحرص ابن عمر على الوفاء ببيعة الامام وتحذيره من الغدر به وحثه على الجماعة.. فابن عمر من فقهاء الصحابة ولن يفوته ان اجماع أهل المدينة على البيعة ملزم له ولغيره.. وهناك احتمال ضعيف وهو تعبيره بلفظ (لا أبايعك) ويقصد بها بيعة خاصة في طاعته في

ولاية الشام فعبر بالبيعة عن الطاعة وهذا موجود في لغة العرب.

الملاحظة الخامسة عشرة: وقال الفقيهي ص ٩٨: (ويظهر أن علياً رضي الله عنه يرى فيمن لم يحاربه ولم يناصر خصمه عليه انه مبايع له).

أقول: وهذا هو الصواب فما دام للمسلمين خليفة فمن لم يعارض خلافته بخروج أو تحريض فهو مبايع له والاعتزال لا يعني خلع الإمام ولا نكث البيعة ولا عدم الزامها للمعتزل.

الملاحظة السادسة عشرة: عقد الفقيهي ص ١٠١ باباً بعنوان (موقف الولايات من بيعته) أي من بيعة علي رضي الله عنه.

اقول: الولايات تابعة لبيعة الصحابة اهل المدينة فمن رضي به أهل المدينة فهو خليفة فايراد باب خاص بـ (موقف الولايات من البيعة) كأن فيه ايحاء بأن للولايات حق اختيار الخليفة الجديد وهذا ما لا يشترط في بيعة ابي بكر ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم وقد توسع في نقض هذه الدعوى الشيخ المحدث محمد العربي التباني (راجع كتابه تحذير العبقري) وقد سبق شيء من التفصيل في هذا الموضوع.

الملاحظة السابعة عشرة: ذكر ص ١٠٧ موقف البصرة وذكر (ان المعتزلين والمحايدين والرافضين لبيعة علي أكثر من المبايعين)!!.. وهذا باطل، فالصواب انهم بايعوا وبعث علي عليهم عثمان بن حنيف رضي الله عنه وكان الأمر مستقيماً حتى قدم اصحاب عائشة فنكث من أهل البصرة من نكث واعتزل من

اعتزل واضطربت البصرة اقساماً ثم توحدت على بيعة علي رضي الله عنه بعد معركة الجمل، وكانت تحت امرة علي رضي الله عنه وبيعته قبل قدوم اصحاب الجمل.

أما قول الفقيهي: (حتى إن أحد الكوفيين قال عن البصرة عندما سألوه: كيف رأيت البصرة؟ قال: قطعة من أهل الشام نزلوا بين أظهرنا).. فهذا خطل من القول وسوء فهم فهذا القول لا علاقة له ببيعة أهل البصرة لعلي رضي الله عنه وهذا القول قاله حماد بن ابي سليمان بعد بيعة علي بنحو تسعين سنة؟ ولا يقصد منها حماد انهم لم يبايعوا عليا رضي الله عنه، وانما قصد انهم (نواصب) يتفقون مع أهل الشام في الانحراف عن علي رضي الله عنه.. وهذا معروف عن أهل البصرة وأهل الشام أن فيهم نصباً ظاهراً.. وهو تنقص علي رضي الله عنه أو بغضه أو الانحراف عنه..

فإيراد الفقيهي لهذا القول هنا عن هذا العالم بل وصفه ص ١٢٦ بأنه (بعض الموالين لعلي)؟! يجعل القارىء يتوهم خلاف الحقيقة فراجع سياق الخبر في الطبقات لإبن سعد (٦/ ٣٣٣) وأعرف قائل الخبر لتعلم انه لا علاقة لهذا القول ولا لقائله بالبيعة البتة!!!.. والأعجب من هذا أن هذا دليل الفقيهي (الوحيد) على أن (أكثر أهل البصرة) لم يبايع عليا!!. ثم صارت رسالة الفقيهي الدليل (الوحيد) للدكتور أكرم العمري في أن (أكثر أهل البصرة) لم يبايعوا علياً! ولا تعليق!!!.

الملاحظة الثامنة عشرة: أورد ص ١٠٩ عن موقف اليمن من البيعة فقال: (بقي بعض اليمنيين لم يبايع ويرغب في قتل قتلة عثمان ولما لم يحدث هذا نجدهم يراسلون معاوية بعد التحكيم)!!..

وهذا القول مبني على رواية بطل الأكاذيب[1] سيف بن عمر التميمي وقد أحال المؤلف على الطبري (٤/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣) من طريق سيف، وسيف أكثر مروياته انفرادات وغرائب يخالف فيها المحدِّثين والمؤرخين على حد سواء!!.. ومن منكراته في الرواية نفسها التي احال عليها الفقيهي انه ذكر طليحة بن خويلد الأسدي فيمن خرج يطلب بدم عثمان رضي الله عنه مع انه (أي طليحة) قتل شهيداً في عهد عمر رضي الله عنه قبل ان يتولى علي الخلافة بخمسة عشر عاماً بل قبل مقتل عمر وهكذا فمن اعتمد على روايات الضعفاء والمتروكين يقع في تناقضات مثل هذه وأكبر.. وما اعتمد مؤرخ على مرويات سيف إلا افتضح.

الملاحظة التاسعة عشرة: قوله ص ١١٠: (وسيطرة الثوار على المدينة وان لهم اليد الطولى في عقد الخلافة).. فهذا القول قبل ان يخالف الروايات الصحيحة يخالف ما كتبه المؤلف نفسه ص ٩٩ عندما قال: (وهكذا تمت لعلي رضي الله عنه البيعة واصبح خليفة المسلمين إذ بايعه اهل المدينة أهل الحل والعقد من أهل بدر وأصحاب الشورى والمهاجرين والأنصار والناس تبع لهم في ذلك).

---

(١) هذا اللقب أطلقه على سيف الشيخ المحدث محمد العربي التباني

وقد سبق أن تضخيم دور الثوار (وسيطرتهم) على المدينة جاء من روايات سيف بن عمر الذي أكثر عنه المؤرخون المعاصرون رغم اعتراف محققيهم بأنه في غاية الضعف.

الملاحظة العشرون: ثم نجد المؤلف ص ١١١ كأنه يصوب معاوية في عدم مبايعته لعلي!!!.. وهذا خلاف الأدلة الصحيحة.. ولو رفض معاوية أو غيره بيعة أبي بكر أو عمر أو عثمان لحكمنا بأنه أخطأ فلماذا هنا نريد تصويبه؟! بل وصل الأمر بنا إلى ان نستدل له بآيات لا تدل على التصويب في ترك البيعة؟! مع الاعتراف بأنه مخطىء في قتال علي رضي الله عنه!!!.. وهذا تناقض فلا يجوز أن تتضارب الأحكام، فنحكم بأن معاوية مصيب في ترك البيعة ونحكم بأنه مخطىء في الخروج على علي؟! كيف يجتمعان؟!!!

ومن الأدلة التي ذكرها المؤلف لمعاوية حديث النعمان بن بشير عن عائشة عن النبي ﷺ (يا عثمان إن الله عسى أن يلبسك قميصا.. (الحديث) وهذا الحديث انما سمع به معاوية بعد موت علي بدهر، طالع الحديث وسياقه وشروحه، تعرف ذلك وليس في الحديث إلا تصويب عثمان رضي الله عنه في التمسك بالخلافة والامتناع عن خلع نفسه وهذا متفق عليه ولم يقل أحد انه كان يجب على عثمان أن يخلع نفسه، فالدليل صحيح لكن الاستدلال به خاطىء وفيه مجازفة عجيبة؟!

ثم نجد للفقيهي أوهاماً كثيرة في الخلاف بين علي ومعاوية

ذكره في البيعة لا أريد الخوض فيه لأنه خارج موضوعنا..

الملاحظة الواحدة والعشرون: ذكر المؤلف تأويلات معاوية في الخروج على علي ص ١١٢، ١١٣، ١١٤ ولم يرد على هذه التأويلات!! وهو إن كان قد نقلها عن الباقلاني لكن كان من الواجب بعد أن يستعرض هذه التأويلات ان يمحصها وينظر فيها فالباقلاني وإن كان من كبار المتكلمين لكنه كثير التناقض، قليل الاعتماد على الروايات الصحيحة، فهو يقارن بين المتون ويستنبط دون تضعيف أو تصحيح، وهو من كبار الأشاعرة ومتكلميهم، ولكن علمه بالروايات والأحاديث الصحيحة فيه ضعف ظاهر لمن تأمل مؤلفاته.. وأكثر المتكلمين فيهم ضعف مثل هذا.

الملاحظة الثانية والعشرون: ذكر الفقيهي ص ١١٥ موقف مكة المكرمة من البيعة وجاء بعجائب منها: (ان أهل مكة أجمعوا على رفض بيعة علي)!! وهذا ما لم يرد في رواية صحيحة ولا يؤيده الواقع التاريخي.. فقال: (ويذكر أبومخنف ان علياً ارسل إلى خالد بن العاص بأن يأخذ له البيعة من أهل مكة لكن أهل مكة اجمعوا تقريباً على رفض بيعته) ونسب هذا لأنساب الاشراف للبلاذري.

أقول: أولاً هذه ليست من رواية ابي مخنف وانما رواها البلاذري عن احمد بن ابراهيم عن وهب بن جرير عن ابن جعدبة عن خالد بن كيسان وهذا سند تالف، فيه ابن جعدبة واسمه (يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبه الليثي) وهو من اكذب الناس وضاع للأحاديث (انظر ترجمته في الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٢). أضف

إلى ذلك ان الإسناد معضل فصالح بن كيسان توفي بعد تلك الأحداث بنحو مائة سنة فالإسناد معضل والرواية موضوعة والنتيجة اتهام أهل مكة برفض بيعة خليفة من الخلفاء الراشدين حتى لا يكون أهل الشام وحدهم في الاتهام؟!

الملاحظة الثالثة والعشرون: قوله ص ١١٥ : (هرب الكثير من سكان المدينة إلى مكة)؟! أقول: أين الإسناد في هذا؟ ومن قال هذا؟!

الملاحظة الرابعة والعشرون: قوله ص ١١٦ : (لم يقتصر أمر مكة على الاستنكار والغضب ورفضه البيعة لعلي..)!!!.

فيقال: هل ثبت هذا أولاً من رواية الثقات وليس من رواية ابن جعدبة الوضاع؟! فقد بنى المؤلف على رواية هذا الكذاب نتيجة كبيرة وهي ان (موقف مكة كموقف الشام بل اشد منه تأثراً)؟!! ثم تجرأ وقال: (فقد رفض هذان الإقليمان البيعة لعلي بالخلافة عن بكرة أبيهم)؟! وأترك للقارئ الحكم على الرسالة كلها بعد هذا الكلام؟!!

ثم أقول: أما الشام فنعم وأما مكة فما الداعي لجرها إلى ميدان الشام بالاعتماد على رواية موضوعة شاذة؟! هل القصد إظهار أهل الشام بأنهم ليسوا وحدهم في رفض البيعة؟! أم القصد الطعن في بيعة علي بأن الأقاليم اختلفت عليه؟! أين (المنهج) الذي يحكم الدراسات الجامعية؟ أين المشرف والمناقشون؟ الذين لم يتعبوا أنفسهم بالتأكد من المعلومات من مصادرها الأصلية على

الأقل؟ وأرجو ألا يظن أحد من نقدنا هذا الطعن في نيات أو مقاصد الناس، لكننا إن لم نتناصح ونتواصى بالحق فلا خير فينا، ولا في علمنا ومناهجنا التي ندعو اليها. ولو أحيينا (النقد الذاتي) لما وصلنا إلى هذا المستوى الذي أصبح سمة من سمات كثير من الرسائل الجامعية.

نعود إلى صاحب الرسالة ونقول:

لم يكتف بما سبق حتى قال: (أما الأقاليم أو الأمصار الأخرى فلم يبايع جميع أهلها) إذن فليس على أهل الشام بأس إن لم يبايعوا؟! فمعهم جميع الأمصار؟!! وهذا أكثره استقاه الفقيهي من روايات الكذابين مثل ابن جعدبة وسيف بن عمر فسيف خاصة يحاول اظهار كل الولايات والأقاليم بأنها مضطربة وليست مجمعة على البيعة حتى ولو دعى الأمر إلى (احياء الموتى) أمثال طليحة بن خويلد والادعاء بأنه خرج يطالب بدم عثمان؟!

هذه هي أبرز الملاحظات على ما كتبه الفقيهي عن (بيعة علي) خاصة ولم أشأ أن استطرد في بقية الملاحظات على كل ما كتبه في (البيعة) فكيف بكل ما كتبه في (فصول الرسالة ومباحثها الأخرى)!! فاذا كانت هذه الرسائل هي (الصفوة) فيما يزعم الناس فكيف بالغثاء؟!.. والخطير في أمر مثل هذه الرسائل ان الجميع اصبح ينقل منها بكل ثقة ويقين فهي (رسالة جامعية)؟! ولا يدري أكثر الناقلين أن الأوهام في (الرسائل الجامعية) مثل الأوهام والأخطاء في غيرها.. بل لعلها أكثر مجاملة من المؤلفات

الأخرى فالمشرف يوافق على المخطط والمناقشون يسجلون ما صاده الخاطر اثناء التصفح دون (محاكمة بحثية) للادعاءات والأقوال والروايات التي يوردها الطالب ثم تكتمل بحصول الطالب على (امتياز مع مرتبة الشرف الأولى) وقد عُبث بالعلم وهُزيءَبالحق ورُفع الباطل ثم مع هذا لا يرد عليه ولا يُنصح ولا يُنتقد، بل نتبارى في مجاملة بعضنا، وكأن الملاحظة جريمة والنصيحة عداوة، فالنواحي الوظيفية والاجتماعية ـ للأسف ـ غلبت على النواحي العلمية.

الفصل السادس

مع الدكتور سليمان العودة

في رســـالته (عبداللـــه بن ســـبأ)

والدكتـور محمـد أمحـــزون

في رسالته (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة)

كتاب عبدالله بن سبأ
للدكتور سليمان بن حمد العودة

في البداية أقول: إن ما كتبه الدكتور سليمان العودة عن (بيعة علي) رضي الله عنه، كان معظمه، مستقى من روايات سيف بن عمر وقد سبق مراراً انه من أكذب المؤرخين اضافة الى انحرافه الظاهر عن علي رضي الله عنه ومحبيه كأبي ذر وعمار وغيرهم رضي الله عنهم ممن يصورهم وكأنهم أذناب لعبدالله بن سبأ!! ومن الأمثلة التي اعتمد فيها العودة على روايات سيف ما يلي:

الملاحظة الأولى: قوله ص ١٦٩ : (فالثوار يمسكون بزمام المدينة ويتولون الصلاة فيها). ثم نسب هذا للطبري (٤/ ٤٣٢) ولما رجعنا للطبري وجدنا هذا النص من طريق سيف بن عمر!!!.

وليت المؤلف يبين في الاحالة ان الطبري رواه (من طريق سيف بن عمر). لأن كلمة (رواه الطبري) عامة تشمل الأسانيد

صحيفة الرياض، الثلاثاء ١٦/ ٢/ ١٤١٧هـ - ٢ يوليو ١٩٩٦م.

الصحيحة والضعيفة والموضوعة والمنكرة وقد سبق للعودة مثل هذا القول ص ٥ إلا أن فيها زيادة (خمسة أيام). وهذا يخالف ما أورده نفسه ص ١٦٩ من قوله: (نقل ابن سعد البيعة لعلي في اليوم الثاني من قتل عثمان) فأين الـ(خمسة أيام) المزعومة؟!

الملاحظة الثانية: ثم أورد اقوالاً لبعض العلماء كابن حبان والقاضي عبدالجبار المعتزلي وابن كثير وهي أقوال مضمونها صحيح لكن لبعضها أسانيد صحيحة فلو نقل الرواية الصحيحة لكانت أولى من قول العالم أياً كان، خاصة مضمون قول القاضي عبدالجبار المعتزلي في بيعة الصحابة من المهاجرين والأنصار فقد جاء باسناد حسن عن ابن عباس فلو نقل رواية ابن عباس باسنادها الحسن لكان خيراً من قول المعتزلي؟!.

كما ان المؤلف قد رد على ابن خلدون فأجاد، وكان ابن خلدون قد زعم تفرق الصحابة في الأمصار وانهم لم يشهدوا بيعة علي، ودعوى ابن خلدون هذه دعوى عريضة ومشهورة وليس لها أصل إلا في بعض روايات الكذابين كسيف بن عمر واشتهرت عند المؤرخين المعاصرين مع ضعفها الذي لا يخفى على متأمل.

الملاحظة الثالثة: اثبت المؤلف ص ١٧٢، ١٧٣ كثيراً من الأحداث يوم البيعة كاجماع الصحابة وبيعة طلحة والزبير وغير ذلك، وساق روايات كثيرة جداً لكن لا يذكر لها اسناداً ولا يدرس الاسناد وإنما ينسب للطبري والعواصم والطبقات وكتب المقالات والفرق وهذا خلاف المنهج الحق من اخضاع كل الروايات

لمنهج التصحيح والتضعيف ولذلك يستطيع غير المؤلف ان يذكر خلاف ما قال وينسب ذلك للكتب نفسها التي أخذ منها المؤلف، إذن لابد من منهج (قبول ورد) للاتفاق أو للتقليل من كثرة الاختلاف. والمؤلف نظرياً لا يقر منهجه الذي اتبعه هنا.

الملاحظة الرابعة: التناقض فينقل ص ١٧٣ عن ابن العربي رده لخبر اشتراط طلحة والزبير اقامة الحدود مؤكدا بأن ذلك لا يصح في شرط البيعة. ثم تجده ص ١٧٦ يذكر روايات سيف بن عمر التي فيها قول طلحة والزبير: (ياعلي إنا قد اشترطنا اقامة الحدود...)؟! فهذا التناقض الذي جاء بعد ثلاث صفحات فقط جاء نتيجة (للورود) مع الروايات الضعيفة (والصدور) مع الموضوعة، والباطل أشد اختلافاً، فالحق قد يكون فيه خاص وعام، مطلق ومقيد، أما الباطل فيتناقض تناقضاً لا يقبل الجمع فلو أراح المؤلف نفسه من البداية واعتمد على الروايات الصحيحة فقط وشواهدها لما وقع في هذه التناقضات.

وكثير من الروايات التي أثبتها يعارض بعض متونها ما يقرره المؤلف في موطن آخر.

وعلى أية حال فكتاب (عبدالله بن سبأ) للدكتور سليمان العودة رغم حسن جمعه، ورغم ما يظهر من سلامة مقصده إلا أن الكتاب بلا منهج والأخطاء فيه والتناقضات أكثر من ان تحصر وأنا إنما ذكرت الأخطاء الخاصة ببيعة علي رضي الله عنه والتي لا تتعدى خمس صفحات فقط (من ص ١٦٩ الى ص ١٧٣)

وذكرتها باختصار أيضاً لأن أكثر الملاحظات على هذا الكتاب (في البيعة) قد سبق الجواب عليها في المقالات السابقة فليس هناك داع للتكرار.

مع الدكتور محمد أمحزون
في رسالته (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة)

هذا الكتاب من أشمل الكتب التي تحدثت عن الفتنة، فقد جمع جمعاً لا بأس به إلا أنه كثير التناقض جداً، فما يعقده في مكان يحله في مكان آخر، وما يصححه في موضع ضعفه في آخر، وكأن الكتاب لأكثر من مؤلف وليس لمؤلف واحد، ولم ينج (مبحث البيعة) من هذه التناقضات والمفارقات العجيبة، ولكن يحسن بنا انصافاً للمؤلف ان نذكر بعض تقريراته الصحيحة ثم نذكر بعض الأخطاء التي وقع فيها فمن التقريرات والنتائج الحسنة التي توصل اليها المؤلف ما يأتي:

١ ـ **قوله (٢/ ٦٥)**: فتقرر عند أهل السنة والجماعة بالدليل الشرعي ان علياً كان إماماً وان كل من خرج عليه باغ، يجب قتاله حتى يفيء الى الحق وينقاد الى الصلح). وقوله هذا في غاية الصواب لولا انه نقضه في موقع آخر كما سنبين.

٢ ـ **كذلك من الأقوال الحسنة قوله (٢/ ٣٢٤)**: (وقد ثبت بما

لا يدع مجالاً للشك ان بيعة علي رضي الله عنه كانت بيعة شرعية ويؤيد ذلك ما ورد في السنة النبوية من مؤشرات على خلافته وما روي عن الصحابة في هذا الشأن وما نقله المؤرخون والمحدثون والفقهاء وأهل العلم عن شرعية خلافة علي وصحتها ومبايعة أهل الحل والعقد له من المهاجرين والأنصار).

٣ ـ وعند جوابه على الروايات التي تذكر موقف بعض الصحابة قال (٢/ ٨٥): (والذي يظهر من هذه الروايات ان التوقف في البيعة كان في البداية فقط فلما اتضح الأمر واجتمع الناس على بيعة علي بايعه هؤلاء. . .).

ونقل قول الواقدي (ولم يتخلف أحد من الأنصار فيما نعلم) وقول ابن كثير: (فلما كان يوم الجمعة وصعد على المنبر بايعه من لم يبايعه بالأمس). وكذلك ما ذكره من النواحي النظرية ص٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩. كان سليماً جداً ومتفقاً مع الروايات الصحيحة، كذلك كلامه عن عزل علي للولاة ص٩٨,٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣ وصوابه في ذلك، وان كان كثير من هذا نقله من كتاب (تحذير العبقري) للعربي التباني ولم يشر الى هذا؟!! لكن هذه النقاط الايجابية قلما نجدها في الرسائل الجامعية، والله أعلم ما سبب انعدامها في الرسائل الجامعية؟!

أما أبرز الملاحظات على كتابه فهي:

الملاحظة الأولى: كثرة اعتماده على الروايات الضعيفة رغم

مخالفتها لمنهجه النظري في وجوب تركها! فهو يجمع كل ما يؤيد وجهة نظره سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً أو موضوعاً منكراً. وقد نقل في (مبحث البيعة) أكثر من عشر روايات ضعيفة وموضوعة خلطها بالروايات الصحيحة وبتر منها كل ما يتعارض مع أحكامه المسبقة ولو تركها لكان أولى.

الملاحظة الثانية: كثيراً ما ينقل عن غيره ولا يشير لذلك فتجد له أقوالاً منقولة من محمد العربي التباني والعقاد وابن تيمية ولا يشير الى ذلك مع ان بعضها (بالنص)؟! وهذا خلاف الأمانة العلمية في نسبة كل قول الى قائله.

الملاحظة الثالثة: التناقضات: ومن أمثال ذلك قوله ص١٦٤: (لكن علياً لم يصب الحق بتمامه)؟!!

وقوله ص ١٦٦: (الموقف الأحوط والأمثل هو موقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة... وقد كان في امكان علي اتخاذ وسائل أخرى غير السيف لتهدئة الأحوال وجمع الكلمة وللصلح أبواب كثيرة، ولو بالتنازل عن بعض الحق).

أقول: وهذا القول يتناقض تماماً مع ما قرره سابقاً بأنّ (من خرج على علي وجب قتاله حتى ينقاد الى الصلح)!!.

ويتناقض مع ما ذكره ص ١٠٢ عندما قال: (وأما ما قيل عن استعمال علي رضي الله عنه القوة في غير موطنها بإيثار الحرب على السلم والرفق في الأمور فإن ذلك لم يعهد في سياسة علي رضي الله عنه إلا عند الضرورة وعندما تفرض عليه الحرب

فرضاً، ويمكن القول ان علياً ـ وان كان شجاعاً بطلاً مغواراً في الحرب ـ فإن ذلك ليس بداع ليلجأ إلى الحرب كل مرة فلم يكن يلجأ الى الحروب إلا حين لا يمكنه اخماد الفتنة إلا بها ولم يكن هذا المسلك من عمله وحده)؟!!

ثم ذكر ان أبابكر قاتل مانعي الزكاة أيضاً ولم يستعمل معهم الرفق والتساهل. فها هو يرد على نفسه ويبني ويهدم. فالتناقض في كتابات المؤلف واضحة فمرة ينقد علياً ومرة يُبرئه وثالثة يصوب قتاله لمن خرج على الخلافة ورابعة يخطئه أو يكاد فالتناقضات سمة من سمات الكتاب الكبرى ومباحث الكتاب يلعن بعضها بعضاً وهذا من أكبر عيوب التأليف التاريخي المعاصر.

الملاحظة الرابعة: عدم تمييزه بين الأقوال فقد ينسب قولاً الى غير قائله، ومن ذلك قوله ص١٤٢: (وينفي ابن شبة في كتابه «اخبار البصرة» هذا الزعم بقوله: (ان أحداً لم ينقل ان عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة...).

أقول: هذا الكلام نقله من الفتح (١٣/ ٥٦) وهذا القول للمهلب الفقيه وليس لعمر بن شبة!! فلا أدري من أين جاء خطأ المؤلف اللهم إلا كون ابن حجر اشترط على نفسه تلخيص كتاب عمر بن شبة (أخبار البصرة) والاقتصار على ما صح أسانيده كما في الفتح (١٣/ ٥٤) لكن الحافظ توقف نقله عن ابن شبه بعد نصف الصفحة الخامسة والخمسين، ثم أخذ الحافظ ينقل عن

الطبراني والبزار وأحمد وغيرهم. ثم ان المهلب قائل الجملة ولد بعد موت (عمر ابن شبة) بدهر طويل فكيف ينقل عنه (ابن شبة)؟!! فهذا تخليط عجيب!! وعجلة في البحث.

الملاحظة الخامسة: ومن أخطاء المؤلف التي لها صلة بالبيعة زعمه ان أكثر الصحابة اعتزلوا ولم يحاربوا مع علي رضي الله عنه، وعقد لذلك (المبحث الثالث) ص١٦٧ وحشر كل أحاديث الفتن والآثار في الاعتزال في الفتنة، ولم يفصل بين فتنة وفتنة، ولا شك ان كلامه في هذا الفصل باطل، وان أكثر الصحابة من البدريين وأصحاب الشجرة كانوا مع علي رضي الله عنه.

أما الأحاديث التي أوردها في اعتزال الفتن فليست صريحة في هذا الموطن فهي أحاديث عامة تخصص بالأحاديث الدالة على وجوب قتال الخوارج والبغاة وشاقي العصا والخارج على الجماعة. أما أحاديث الاعتزال في الفتن فتُنَزَّل عند تقاتل الناس على الملك وعند عدم وجود الإمام الشرعي وعند التباس الحق على الفرد لا يعرف الحق من الباطل فعندئذ يرجح الاعتزال. وهكذا فهذه الأمور لم يتطرق لها المؤلف بل عالج المسألة بشكل عام بأنه (يجب الاعتزال في الفتنة) مطلقاً وهذا غير صحيح فإنه أيضاً (يجب قتال الخوارج والبغاة) فكيف نجمع بين (وجوب الاعتزال في الفتنة) و(وجوب قتال الخوارج وأهل البغي)؟!

لا ريب ان هذا تناقض واضح، إذن فلابد من التفصيل، بأن الاعتزال في وقت دون وقت وهناك أحاديث كثيرة صحيحة تبين

وقت الاعتزال بأنه (أيام الهرج) و(عندما لا يأمن الرجل جليسه) انظر الفتح (١٣/ ٣١، ٣٧، ٤٣، ٤٧) فكأنها تتحدث عن فترة القتال على الملك وما وقع بين بني أمية وابن الزبير مثلاً أو ما وقع بين بني أمية وآل المهلب وما وقع بين بني أمية أنفسهم في آخر دولتهم وغير ذلك من الفتن التي كان القتال على الملك، وفي بعضها لم يكن للمسلمين إمام شرعي بل كانوا فرقاً ليس فيها خليفة راشدي ولا بيعة شرعية لأهل الحل والعقد. كما انه فات المؤلف ان علياً رضي الله عنه والصحابة الذين معه يروون أحاديث الفتن أيضاً ويعرفونها ويوردون بجانبها أحاديث قتال الخوارج والمتأولين فليست أحاديث الفتن مما اختص بمعرفته المعتزلون، فالمقاتلون مع علي رضي الله عنه يعلمون أحاديث الفتن، لكنهم ينزلونها في مواطن غير تلك المواطن التي ينزلها فيها المعتزلون، ولا ريب ان رأي علي ومن معه أصوب وقد رجع بعض المعتزلين عن رأيهم، كما انه من المعلوم ان أعلم الناس بالفتن حذيفة بن اليمان وقد أوصى باتباع علي في (الفتنة) ولم يأمر (بالاعتزال). فكان يقول (عليكم بالطائفة التي تدعو إلى أمر علي بن أبي طالب فإنها على الحق) رواه البزار وصححه الحافظ ابن حجر. وحذيفة أعلم بالفتن من المعتزلين بل هو أعلم الصحابة مطلقاً بأخبار الفتن وما يجب فيها. إذن فالخلط في المسألة ليست من العلمية ولا الانصاف ولا العدل ولا التجرد للحق. وكأن المؤلف يقلد في هذه المسألة بعض العلماء الذين رجَّحوا الاعتزال مع عدم دراسة الأدلة المخالفة اضافة إلى أنهم لم يناقشوا (نتائج الاعتزال). فلو اعتزل

علي رضي الله عنه (الفتنة) ولم يحارب الخارجين عليه، ولم يحارب البغاة لخالف نصوصاً صريحة من القرآن والسنة تأمر بقتال البغاة والخوارج، هذا أولاً. أما ثانياً: فلو اعتزل علي رضي الله عنه القتال ولم يقاتل أهل الجمل ولا أهل صفين لسنَّ سنة سيئة في ترك قتال من خرج على الجماعة وترك قتال البغاة!! وعلى هذا فكل وال من الولاة سينفرد بولايته ويقول: ما دام معاوية انفرد بالشام ولم يقاتله علي فسأنفرد بولايتي هذه ولن يقاتلني علي ولن أطيعه حتى يطيعه معاوية؟! وهكذا تتفكك الدولة الاسلامية خلال أشهر نتيجة تعطيل (حكم شرعي) ألا وهو (قتال شاق العصا والخارج عن الجماعة) حتى ولو كان الخارج فاضلا، فالفضل لا يقتضي العصمة فإذا ارتكب الفاضل أعمالاً فلا تكون حجة في ترك العقوبة، وهذا مبحث يطول الكلام فيه وقد اتطرق اليه إن شاء الله بتوسع كبير في كتاب بعنوان: (أحاديث الفتن)، ومن الملاحظات على المؤلف في هذا المبحث أيضاً ايراده للنصوص التي تفيد اعتزال أكثر الصحابة مع انها نصوص إما مرسلة والمرسل أخو الضعيف أو ضعيفة باطلة أو منكرة مردودة على قائلها وقد سوَّد بها المؤلف كتابه من ص١٦٧ الى ص ١٨٧ (عشرون صفحة تقريباً) ولا يصح منها إلا اعتزال بعض أفراد الصحابة كسعد وابن عمر وأسامة بن زيد وغيرهم رضي الله عن الجميع فهؤلاء لم يكن لهم فضل قتال الخوارج الذي حث عليه النبي ﷺ حثاً صريحاً ـ كما في البخاري ـ.

أيضاً كان على المؤلف ان ينقل الآثار المتصلة التي تثبت شهود

أكابر الصحابة رضي الله عنهم مع علي رضي الله عنه منهم (ثمان مائة) من أصحاب بيعة الرضوان وفي هؤلاء نحو (سبعين بدرياً) بينما لم يصح ان أحداً من البدريين اعتزل إلا اثنين أو ثلاثة فكيف يقال ان أكثر أكابر الصحابة اعتزلوا؟! وكيف يقرر ان هذا مذهب أهل السنة؟! سبحان الله؟! وكأن خلافة علي رضي الله عنه (الراشدية) ليست على (مذهب أهل السنة)!!! فإن أكثرها كانت في قتال (الناكثين والقاسطين والمارقين) فكيف يقال: إن مذهب أهل السنة هو (ترك قتال الخوارج والبغاة)؟! سبحان الله، هذا لا يقوله من يدرك نتائج أقواله؟!!

وعلى أية حال فكتاب (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة) رغم جمعه لكثير من النصوص إلا أنه مليء بالروايات الضعيفة والموضوعة والتناقضات والآراء الفاسدة والهوى المتبع وقد حاولنا ان نقتصر على أهم الملاحظات الخاصة (ببيعة علي) فقط دون توسع فالملاحظات على الكتاب تحتاج الى كتب نسأل الله الهداية للجميع.

الفصل السابع

مع الأستاذ عبدالله الدميجي
في رسـالته (الإمامـة العظمى)

والأستاذ عيادة الكبيسي
في رسالته (صحابة الرسول)

والدكتور حسن الشيخ
في رسالته (عقيدة أهل السنة والجماعة)

مع الأستاذ عبدالله الدميجي في رسالته (الإمامة العظمى) والأستاذ عيادة الكبيسي في رسالته (صحابة رسول الله) والدكتور حسن الشيخ في رسالته (عقيدة أهل السنة والجماعة)

استعرضنا في الفصول الماضية أبرز الملاحظات على أربع دراسات تاريخية كانت لكل من الدكتور أكرم العمري والطالب عبدالحميد فقيهي والدكتور محمد أمحزون والدكتور سليمان العودة عن (بيعة علي بن أبي طالب) في كتبهم أو رسائلهم الجامعية ومدى التزامهم بالنظريات التي يدعون اليها، أما اليوم فنستكمل الملاحظات على ثلاث رسائل أخرى تناولت موضوع (البيعة) وهي:

١ ـ كتاب (الامامة العظمى) للطالب عبدالله الدميجي وأصله رسالة ماجستير.

٢ ـ كتاب (صحابة رسول الله) للطالب عيادة الكبيسي وأصله رسالة ماجستير.

صحيفة الرياض، الثلاثاء ٢٣/ صفر ١٤١٧هـ ـ ٩ يوليو ١٩٩٦م.

٣ ـ كتاب (عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام) للدكتور حسن بن علي الشيخ.

وسنحاول ـ ما أمكن ـ ذكر أبرز الملاحظات باختصار وعدم تكرار بعض الملاحظات التي سبق ذكرها والجواب عليها في الحلقات الماضية فنقول:

رسالة ماجستير للطالب عبدالله الدميجي:
كتاب الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة

تكلم المؤلف عن بيعة علي في الصفحات (١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧) من كتابه ومن أبرز الملاحظات على الكتاب:

١- عدم التزامه بالروايات الصحيحة فقد أورد في البيعة روايتين طويلتين عن سيف بن عمر، وحاله لا يخفى على محقق.

٢ - لم يستقص أكثر الروايات الصحيحة المشهورة فلم يذكر منها إلا رواية محمد بن الحنفية فقط.

٣ - لم يحقق الأسانيد ولم يبين صحة الأسانيد من ضعفها وإنما سردها سرداً.

٤ - أهمل مبحثاً مهماً وهو (حكم الامتناع عن البيعة) مع ان كتابه جله في الجانب النظري وكان من المهم ذكر هذا المبحث.

٦ - من حسنات الكتاب، انه لم يطعن في بيعة أحد

الخلفاء الراشدين ولم يجار بعضهم في الطعن في بيعة علي، ولا طعن في كونه على الحق في قتاله للخارجين عليه وذكر ص٥٣١ ندم سعد وابن عمر رضي الله عنهما على تركهم القتال مع علي رضي الله عنه وهذا جيد منه.

رسالة ماجستير للطالب عيادة الكبيسي

كتاب صحابة رسول الله ﷺ في الكتاب والسنة

تعرض المؤلف لبيعة علي رضي الله عنه اثناء الفصل الثالث (بيان حكم ما وقع بين الصحابة وتأويل ذلك) ومن أبرز الملاحظات:

١ ـ اعتماده على الروايات الضعيفة والموضوعة انظر ص٣٠٧ ولا يحقق أسانيد الروايات بل ينسبها للطبري والمسعودي وابن الأثير وابن كثير... إلخ ومعلوم ان هذه الكتب فيها الصحيح والضعيف والمنكر والموضوع.

٢ ـ ص ٣٠٨ ذكر ان أهل الكوفة صدوا عمارة بن شهاب والي علي على الكوفة وان الذي تولى صده هو طليحة بن خويلد الأسدي؟! وهذه من أكاذيب سيف بن عمر نقلها منه الكبيسي دون تحقيق لأن طليحة بن خويلد مات قبل بيعة علي بنحو خمس عشرة سنة؟! والغريب ان المؤلف قد اعترف بهذا في الهامش وذكر ان طليحة بن خويلد توفي

عام ٢١هـ !!! مع ان بيعة علي كانت عام ٣٥هـ!!! والخبر من أكاذيب سيف بن عمر انظر الطبري (٤/ ٤٤٢).

٣ ـ قوله ص ٣٠٨: (وقد قام معاوية وجماعة من الصحابة في الشام يحرضون الناس على المطالبة بدم عثمان منهم عبادة بن الصامت وأبو الدرداء وغيرهما من الصحابة).

أقول: هذا باطل. فعبادة بن الصامت وأبو الدرداء ماتا قبل مقتل عثمان. فقد مات عبادة بن الصامت عام ٣٤هـ على الصحيح ومات أبو الدرداء نحو ذلك على الصحيح أيضاً فكيف يحرضان على الطلب بدم عثمان وهما قد ماتا قبله؟!

ثم إن عبادة بن الصامت كان على خلاف كبير مع معاوية فقد انكر على معاوية بعض المعاملات الربوية كما ثبت في صحيح مسلم وسنن النسائي ـ والتي اجتهد معاوية وظنها مباحة وانكر على معاوية أشياء أخرى بأسانيد قوية (انظر ترجمة عبادة بن الصامت في تاريخ دمشق وسير أعلام النبلاء). فمثل هذا لن يقف مع معاوية ضد علي وهو على خلاف شبه دائم مع معاوية، اضافة الى النقطة الأهم وهي موته قبل مقتل عثمان رضي الله عنه وقبل هذه الأحداث كلها.

وهذه الرواية من بلايا سيف بن عمر انظر الطبري (٤/ ٣٥٢).

ولكن مع هذا فإن سياق سيف يدل على ان هؤلاء طالبوا

بنصرة عثمان فـي حياة عثمان فنقلها محـرفة ابن كثير (٧/ ٢٢٨) فأصبحـت تدل على (الطلب بدم عثمان) بعد موت عـثمان وتابع المؤلفُ ابن كثير في تحريف السـياق وتتابعت الأوهام بسبب اهمال المصدر الرئيس للمخبر.

وأخيـراً نقول: من طالع كتـاب الكبيسي (صحـابة رسول الله ﷺ) وجده مـلآن بالروايات الضعيـفة وان كان قد أجـاد في بيان الحكم الشرعي فيمـا جرى بين الصحابة (ص ٣٢١ ـ ٣٢٩)، وان من خرج على علي رضي الله عنه فهو مخطىء يجب قتاله (انظر ص ٣٢٠) وقد استطرد الأدلة في ذلك (ص ٣٣١، ٣٤٩).

الدكتور حسن بن علي الشيخ في رسالته:
عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام

تكلم المؤلف عن بيعة علي رضي الله عنه في المجلد الثاني تحت الفصل الرابع (خلافة علي بن أبي طالب) ومن أبرز الملاحظات على ما سطره في البيعة فقط ما يأتي:

١ ـ انه اعتمد على كثير من الروايات الضعيفة والموضوعة منها ثلاث روايات عن سيف بن عمر.

٢ ـ لم يذكر من الروايات الصحيحة إلا رواية ابن الحنفية وابن عباس والحسن البصري.

٣ ـ تهجم المؤلف على بعض مناصري علي بن أبي طالب رضي الله عنه اعتماداً على أقوال ابن العربي المالكي ومن ذلك وصفه للأشتر النخعي بـ (اللئيم) وان (يده لا تزال رطبة من دم الإمام الشهيد عثمان بن عفان) رضي الله عنه وأرى ان هذا الاتهام لأحد المناصرين لعلي بن أبي طالب هو اتهام لعلي رضي الله عنه نفسه، والأشتر تابعي كبير

وهو بريء من دم عثمان جاء ذلك بأسانيد غاية في الصحة، أما خروجه مع الثائرين فلم ينكر حصوله أحد، وقد خرج مع الثائرين من هو أفضل من الأشتر كعبدالرحمن بن عديس البلوي وعمرو بن الحمق الخزاعي وهما من الصحابة المهاجرين، بل كان معهم بعض البدريين كجبلة بن عمرو الساعدي، وقد صح عن الأشتر براءته من دم عثمان رضي الله عنه وكراهيته لمقتله واعتزاله بالمدينة قبل مقتل عثمان وصح عنه مفارقته للثوار وكراهيتهم له وسبهم له ولذلك استعان به علي رضي الله عنه وكان من كبار قواده. ولا شك ان الصحابة الذين كانوا يعارضون سياسة عثمان قد ندموا ولم يكونوا يرون قتله، أما الأشتر فقد اعتزل من أيام الحصار وكراهيته لقتل عثمان صحيحة معلومة، لكن الباحثين (لا يبحثون) والمحققين (لا يحققون) وروايات الكذابين تغزو (الحواشي والمتون) فيُتَّهم البريء ويبرأ الفاعل وتخلط الأوراق والمؤلفون مشغولون بالوظائف والأعمال عن الدراسة والتدقيق والتحقيق فأصبح تاريخنا (خلطة) تجد فيها الحق بصحبة الباطل في تزامل عجيب لم يشهد له التاريخ مثيلاً!!!.

٤ ـ ومن أخطاء المؤلف ما ذكره ص ١ ـ ٧ من ان طليحة بن خويلد ردَّ عمارة بن شهاب والي علي على الكوفة وهذا خطل من القول بناه على روايات سيف بن عمر الموضوعة، فطليحة بن خويلد مات قبل بيعة علي بنحو خمسة عشر

عاماً. وكذلك زعمه أن عبادة بن الصامت وأبا الدرداء وغيرهم قاموا للمطالبة بدم عثمان؟! قد سبق ان هذا القول قول باطل فعبادة بن الصامت قد مات قبل عثمان بسنة وكذلك أبو الدرداء مات قبل عثمان بمدة فكيف يطالبان بدمه؟! هذا نقله المؤلف من ابن كثير، وابن كثير نقله محرفاً عن سيف بن عمر وسيف إنما روى ذلك في حياة عثمان وليس بعد وفاته فوهَمَ (ابنُ كثير) وتبعه (كثير) من الناس منهم المؤلف.

هذه بعض الأخطاء التي تتعلق بالبيعة وتوابعها.

ومن حسنات المؤلف انه قد اصاب في كثير من النتائج التي توصل اليها من كون بيعة علي رضي الله عنه وخلافته مجمع عليها وانه لم يتخلف عنها أحد ولم يكرهها أحد ومثل هذه التقريرات الجيدة، أضف الى ذلك ـ وهو الأهم ـ اثباته لدلالات الأحاديث الصحيحة.

مثل حديث عمار وحديث خاصف النعل وغير ذلك فالكتاب رغم تقريراته ونتائجه الجيدة إلا أنه ضعيف المنهج جماع بين الصحيح والضعيف والموضوع.

عتاب وجواب:

عتب عليَّ بعض الأخوة الاكثارمن ذكر سيف بن عمر

وتضعيفاته أثناء هذه المقالات وقال قد سبق لك في حلقات ماضية أن أشبعت سيف بن عمر بحثاً ودراسة وتضعيفاً فلا داعي للتكرار. .

والجواب على هذا العتاب أقول: الذنب ليس ذنبي وانما ذنب هؤلاء الذين أكثروا من النقل عن سيف بن عمر فعندما أنقد أقوالهم وأحكامهم الضعيفة لابد أن أبين سبب الضعف فعندما أفتش عن هذا السبب أجد سيف بن عمر في الانتظار!! فماذا أفعل؟! هل أترك نقد الروايات الضعيفة في الدراسات الجامعية ولا أبين سبب ضعفها حتى لا تتكرر بعض المعلومات؟!

فأنا عندما أخذت نموذجاً (بيعة علي) لأرى مدى التزام أصحاب هذه الدراسات بما يدعون إليه من نظريات وجدت كثيراً من أقوالهم يبنونها على روايات سيف بن عمر!! ويتركون الروايات الصحيحة أو يجهلونها فكان لابد من ذكر هذه الأخطاء، وتكرار نقد روايات سيف مني إنما هو فرع عن أصل، فالأصل هو تكرار هذه الدراسات لسيف ومروياته ومضامين مروياته والفرع هو نقدي لهذا التكرار والاعتماد!!. . فالذنب في التكرار ذنب هؤلاء الإخوة وليس ذنبي فلو لم يعتمدوا على سيف بن عمر لما وجدتم في مقالاتي هذه حرفاً واحداً عنه هذا أولاً.

أما ثانياً: فإن تكرار تضعيف سيف بن عمر لا يعني تكرار المعلومة نفسها فإن المعلومات مختلفة وإن كان راويها واحدا، فالتكرار من هذه الزاوية فيه فوائد من حيث بيان (الحضور الكبير)

لروايات سيف بن عمر في دراساتنا التاريخية!! التي تعد بتجنبه وأمثاله، وكثير من المعلومات غير الصحيحة التي بيّنت ضعفها من وجهة نظري لم يكن يعلم بعض المهتمين أنها من طريق سيف بن عمر!!، بل ربما كرر أصحاب الدراسات أقوالاً لا يعرفون انها مبنية على روايات سيف بن عمر؟! فكان في تكرار سبب الضعف الواحد لهذه المعلومات المختلفة أمر مدهش ومستغرب ويدعو للحيطة والحذر!!، وقد جلست مع بعض المهتمين بالتاريخ الاسلامي ممن يؤمنون بضعف سيف بن عمر وكانت عنده معلومات يظنها حقائق ولا يعرف ان مصدرها سيف بن عمر!! فلما عرف ان مصدرها سيف أبدى تعجباً واستغراباً وتعلم جديداً. . فالتكرار من هذه الزاوية عظيم الفائدة. .

أما ثالثاً: فإن سيف بن عمر من أكثر المؤرخين تشويهاً وطعناً في بيعة علي بن أبي طالب ونقل أكثرهم هذا التشويه وهذا الطعن في البيعة وشرعيتها فكان لزاماً عليَّ أن أبين هذا، وهذا يقودنا قطعاً لشيء من التكرار، في وصم سيف بالضعف والكذب والاختلاق والمخالفة. . الخ لأننا وجدنا رواياته تخالف الروايات الصحيحة التي اشرنا اليها وإلى مصادرها باختصار في المقال الأول. .

فطعن سيف في بيعة علي وتشويهها ومخالفته للروايات الصحيحة ادى إلى تكرار النقد. .

رابعاً: مقالاتنا السابقة عن سيف بن عمر لا تعني أننا لا نعيد ذكر ضعفه عند الحاجة، وأغلب المقالات أو الدراسات لابد أن تكرر أشياء وتحيل على بعضها ولن تجد دراسة أو مقالاً أو كتاباً خالياً من بعض التكرار لأن المادة التاريخية متداخلة وكذلك المادة الفقهية والحديثية وغيرها من العلوم لابد أن تجد فيها معلومات مكررة تدعو الحاجة إلى هذا التكرار.

أحببت التوسع في ذكر هذا العتاب وجوابه لأنه قد يأتي بعض التكرار ايضاً سواء في هذه المقالات أو مقالات قادمة وإذا لم نكرر نقد المصادر فلن نستطيع معرفة الحقائق.

الفصل الثامن

مع الدكتور محمد السيد الوكيل
في كتابه (جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين)

والدكتور عبدالعزيز نور ولي
في رسالته (أثر التشيع على الرواية التاريخية)

والأستاذ عبدالله محمد علي حيدر
في رسالته (مرويات ابن إسحاق)

مع الدكتور محمد السيد الوكيل في كتابه (جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين)
والدكتور عبدالعزيز نور ولي في رسالته (أثر التشيع على الرواية التاريخية)
والاستاذ عبدالله محمد علي في رسالته مرويات ابن إسحاق)

كتاب: جولة تاريخية في عصر الخلفاء الراشدين.

تأليف: الدكتور محمد السيد الوكيل.

أيضاً هذا الكتاب لم يكن أصله رسالة جامعية لكن مؤلفه يشرف ويناقش العديد من الرسائل الجامعية في التاريخ الاسلامي فلذلك أدخلناه هنا مثلما أدخلنا كتاب الدكتور أكرم العمري، والدكتور الوكيل أكد في المقدمة ص ٦ : ان المؤرخين الأقدمين (تلقوا الأحداث تلقياً عن طريق الرواة بينما نحن لا نقبلها إلا بعد ان تمر بفحص دقيق وتجارب عديدة وتجتاز الاختبار بنجاح). وأكد قبل ذلك في الصفحة نفسها انه (ينبغي تحقيق الحادثة والتثبت من صحتها) وهذا جيد ومقدمة كتابه أيضاً جيدة متينة رغم قصرها لكن لما نأتي لموضوعات الكتاب لا نجد ذلك (الفحص) ولا

صحيفة الرياض، الأربعاء ٢٤ صفر ١٤١٧هـ - ١٠ يوليو ١٩٩٦م

(التدقيق) ولا (الاختبارات والتجارب العديدة) فنجد المؤلف سامحه الله يكتفي بالجمع ونسبة ذلك لمصادره دون تفصيل ولا دراسة للأسانيد ولا مقارنة بين المتون.

وعقد المؤلف فصلاً عن بيعة علي ص ٤٣٣ من كتابه بعنوان (مبايعته بالخلافة) وسرد مضامين روايات سيف بن عمر فقال ص ٤٣٥: (اما بيعة علي فكانت على خلاف ذلك، فإنها تمت في ظروف سيطر فيها الارهابيون على العاصمة واعتدوا على الخليفة فقتلوه...).

وسبق ان قلنا: إن هذه السيطرة انفرد بها سيف بن عمر وان الروايات الصحيحة تؤكد ان الصحابة من المهاجرين والأنصار هم الذين عقدوا البيعة لعلي وهم الذين جاؤوه في بيته ثم واعدهم في المسجد النبوي وبايعوا ولم يصح تخلف أحد منهم هذا ما نطقت به الروايات الصحيحة التي ذكرنا مصادرها في بداية المقالات ولم نسردها خوف الإطالة وإنما نقلت مضمونها وخلاصتها. أما روايات سيف خاصة فتصور ان الأمر (أمر قتله عثمان) وليس للصحابة في هذه البيعة حل ولا عقد ولا مشورة مع انه صح عن علي في أصح الروايات انه أبى قبول البيعة إلا (عن رضى من المسلمين) وانه أبى البيعة في بيته وأبى ان تكون بيعته (فلتة) فلذلك لما جاء المسجد جاءه المسلمون وفيهم المهاجرون والأنصار فبايعوه بكل رضا واختيار ولم يشترطوا (إقامة الحدود) كما في روايات سيف الكذاب لأن البيعة إنما هي على الكتاب

والسنة فهي تأتي على كل شيء، وكأن سيف في روايته (اشتراطهم اقامة الحدود) كأنه يريد الاعتذار عن الخارجين على علي بأن (قتلة عثمان لم يقتلوا) وما دام ان البيعة بشرط ولم يتحقق الشرط فقد بطلت البيعة ولم تلزم أهل الشام!!

وفي رواية سيف اتهام مبطن لعلي بأنه يريد (اضاعة الحدود ويرفض تطبيق أحكام الشرع) فسيف بروايته تلك يكون قد ضرب أكثر من حقيقة بخبر مكذوب وقد بينا في حلقات ماضية موقف الصحابة من الاقتصاص من الجماعة المتأولة أو من أفرادها وكيف ان أكثر الصحابة على ترك القصاص من المتأولين إضافة إلى عدم معرفة القاتل بعينه وعدم توفر أدلة الاثبات والشهود فهذا كله من موانع الاقتصاص وقد توسع الشافعي في كتاب الأم في شرح هذه القضية.

ـ وذكر المؤلف ص ٤٣١: (غياب كثير من الصحابة عن المدينة) أيام بيعة علي وهذا أيضاً من أباطيل سيف بن عمر فإن أكثر الصحابة بالمدينة أما خروج بعضهم من المدينة للفتوحات والولايات فهذا حاصل من عهد أبي بكر رضي الله عنه.

ـ وذكر المؤلف ص ٤٣٧: عرض الثوار البيعة على طلحة والزبير وسعد وابن عمر ثم ختم الرواية بقوله (يقول ابن جرير: فبقوا حيارى لا يدرون ما يصنعون والأمر أمرهم) وهذا ليس قول ابن جرير الطبري بل هذه رواية سيف بن عمر التميمي انظر الطبري (٤/ ٤٣٢) وكان الأولى بالمؤلف ان ينقل الخبر منسوباً إلى

قـائله لأننا بقـولنا (قال ابن جـرير) نلغي الاسـتـفادة من سـرده للأسانيـد فهو لم يسـرد الأسانيد عـبثاً لأن كلمـة (رواه الطبري) يدخل فيها الصحيح والموضوع ولا يجوز ان نطلقها دون تقييد مثل (رواه الطبـري من طريق سـيف) أو (رواه الطبـري من طريق الواقـدي. . .) وهكذا فهـذا التحـديد يوفر على القـارىء نصف المرحلة ويبقى النصف الآخر بالانتقال إلى الرواية نفسها والنظر في اسنادها، فاسناد فـيه الواقدي أخف وأفـضل بكثير من اسناد فـيه سيف بن عـمر فقد يستشهد باسناد الواقـدي أو عوانة بن الحكم وقد يحتج باسناد لابن اسـحاق أما سيف بن عمر فـهذا لا يعرف كذبه وخبث رواياته وتعمده التزوير إلا من درسها وقارنها بروايات الصحاح وأسانيد المحدثين وثقات المؤرخين أما من يثني عليها قبل دراسـتهـا فهـذا لن يفيـده هذا الكلام وسـيظل أسيـر الخيـالات والأوهام.

ـ **قـوله ص ٤٣٧**: (تواترت الروايات عـلى ان عليـاً رفض ان يتولى المسلمين بعد مقتل عثمان).

أقول: التواتر صعب، والصـواب ان يقول (صحت الروايات) فدقة التعبير تدل على دقة التفكير ودقة العلم.

ـ **ذكر ص ٤٤٠ ـ ٤٤١** اكراه الثوار لطلحة والزبيـر البيعة وقد سبق انها لم تصح من وجه وان الصحيح من الروايات يعارضها.

ـ **أجـاد المؤلف ص ٤٤٢**: في الجـمع بين الروايات التي تزعم تخلف بعض الصحابة على ضعفها مع الروايات العامة بأنه يظهر

ان التوقف في البيعة كان في البداية ثم لما اجتمع الناس على بيعة علي كانوا معهم، وهذا جيد على افتراض صحة تلك الروايات مع انها كلها ضعيفة بلا استثناء وقد أشرنا لها بالمصادر في المقال الأول وليرجع إلى أسانيدها من شاء فسيرى بنفسه انها ضعيفة بلا استثناء مع معارضتها لما هو أقوى منها واصح.

وذكر المؤلف ص ٤٥٦ رد طليحة بن خويلد لعمارة بن شهاب وقلنا إن هذه من مختلقات سيف بن عمر فان طليحة مات قبل بيعة علي بنحو خمس عشرة سنة وهكذا فقد نقل المؤلف كثيراً من الروايات عن سيف وغيره من الضعفاء بل يكاد نصف كتابه أن يكون نقلاً وتحليلاً لروايات سيف بن عمر فكيف يمكنه (وهو على هذا الحال) ان يستطيع دراسة الأسانيد ومعرفة الضعفاء والثقات والجمع بين الروايات وحسن تحليلها؟! وكيف يمكنه الالتزام بمنهجه النظري من (التدقيق) و(الفحص) و(الاختبار) للمرويات؟!

رسالة (اثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري)

- رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب عبدالعزيز نور ولي

- الجامعة الاسلامية - قسم التاريخ الاسلامي -

- اشراف الدكتور أكرم العمري

الملاحظة الأولى:

- ذكر المؤلف بيعة علي ص ٣٧٩ من رسالته في الفصل الثالث وأورد الروايات التي جاءت من طريق الشيعة أو من طريق من اتهم بالتشيع من المحدثين وخلط بين الثقات والكذابين ويظهر من خلال رسالته أنه لا يفرق بين رواية سلمة بن كهيل وأبي مخنف ولا بين عمرو بن حماد شيخ مسلم وابن الكلبي وهذا خلط بين متفارقات. فروايات سلمة بن كهيل الذي روى له الجماعة ومنهم البخاري ومسلم واعتمدوه في روايات الأحكام الشرعية فكيف بغيرها لا يساوى بروايات أبي مخنف ولا نصر بن مزاحم.

وكان على المؤلف ان يبين أن هذه الرواية صحيحة وان كان في أسانيدها بعض من اتهم بالتشيع من الثقات لاسيما وانه قد روى عنهم المحدثون وعلى رأسهم البخاري ومسلم. ثم ان الذي عليه أهل الحق من أهل الجرح والتعديل ان البدعة لا تؤثر في رواية الثقة حتى وان كانت هذه الرواية يُفهم منها تأييد لبدعته، وأول

من اشترط الاّ تؤيد رواية المبتدع الثقة بدعته هو أبو اسحاق الجوزجاني وهو نفسه مبتدع فهو من كبار النواصب بالشام وإنما أورد هذا القول في مقدمة كتابه (الشجرة وأحوال الرجال) للرد على ثقات الكوفيين الذين اتهموا بالتشيع حتى يُسقط الكثير من فضائل علي التي جاءت من طريقهم!! وعلى هذا فقوله هذا يؤيد بدعته فسيكون مطرحاً ومردوداً بمنهجه نفسه ولذلك نجد كبار المحدثين كالبخاري ومسلم لم يعوّلا على هذا، فقد أخرج مسلم أحاديث في فضائل علي من طريق بعض الشيعة الثقات كعدي بن ثابت وأخرج البخاري روايات يُفهم منها التقليل من بني هاشم من طريق بعض المتهمين بالنصب كقيس بن أبي حازم ومروان بن الحكم.

إذن فالدائرة المعيارية الحقيقية هي دائرة الثقة فإذا كان الراوي ثقة فلماذا لا نقبل رواياته فإن وجدنا في رواياته مخالفة مطّردة لما رواه الثقات الذين يخالفهم المذهب فعندئذ يضعف بهذا ويكون ضعيفاً جملة أما ان نأخذ من رواياته ما نشاء ونرد ما نشاء دون منهج ثابت فهذا خلاف ما عليه أكثر المحدثين وعلى رأسهم البخاري ومسلم فلم يتركوا روايات ثقات المبتدعة حتى ولو كان فيها تأييد لبدعتهم والأمثلة على هذا كثيرة قد سبق بعضها.

ملاحظات أخرى:

لم يذكر المؤلف الروايات الصحيحة الأخرى المخالفة لروايات الشيعة التي سردها، كما لم يبين أن بعض روايات هؤلاء الشيعة

صحيحة مثل رواية سلمة بن كهيل التي رواها الإمام أحمد وسندها صحيح وسلمة بن كهيل وان اتهم بشيء من التشيع إلا أنه لا يخفى على المؤلف أن كثيراً من ثقات المبتدعة سواء من الشيعة أو النواصب أو المرجئة أو القدرية قد اعتمدهم أصحاب الصحاح وأكثر المحدثين وخرجوا لهم بل لا يخلو مصدر حديثي من الاعتماد على سلمة بن كهيل وهو من كبار التابعين وأكثر التابعين الكوفيين شيعة وكانوا في عصرهم من أوثق الناس كما قال شعبة (انظر تهذيب الكمال ١١/ ٣١٦) فكنا نود من المؤلف لو صنف هذه الروايات ويبين صحيحها من ضعيفها أما الاستعراض لهذه الروايات فإنه بسبب غموضاً وتعميماً مزعجاً لكل باحث.

مرويات محمد بن اسحاق في كتاب تاريخ الرسل والملوك.

- رسالة ماجستير

- إعداد الطالب عبدالله بن محمد علي بن حيدر علي.

- اشراف الدكتور عبدالكريم بن باز والدكتور عبدالعزيز العثيم.

- هذه الرسالة لم تتعرض لبيعة علي بن أبي طالب من قريب أو بعيد لعدم وجود روايات لابن اسحاق عنها في تاريخ الطبري لكننا أوردناها هنا لسبب في غاية الأهمية وهو ان بعض الأسانيد التي تكلم عنها قد نقلت لنا متوناً كثيرة منها (بيعة علي) ومن أبرز هذه الأسانيد رواية ابن عباس فقد رواها الطبري عن جعفر بن عبدالله المحمدي عن عمرو بن حماد بن طلحة وعلي بن حسين بن عيسى عن حسين عن أبيه عن عبدالملك بن أبي سليمان عن سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس ولها شاهد من رواية أبي بشير العابدي.

وهنا في رسالة عبدالله حيدر ذكر اسناد الطبري الى عيسى (والد حسين) عن ابن اسحاق فماذا قال عن رجال الاسناد السابقين؟!.

قال ص ٤٤١:

- جعفر بن عبدالله المحمدي: لم أجد له ترجمة!!.

- عمرو بن حماد بن طلحة: لم أجد له ترجمة!!.

- علي بن حسين بن عيسى: لم أجد له ترجمة!!.

- حسين بن عيسى: لم أجد له ترجمة!!.

أقول: سبحان الله بل هؤلاء معروفون عيناً وان كان بعضهم مجهولاً حالاً واليك التفصيل:

- جعفر بن عبدالله المحمدي: هو جعفر بن عبدالله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب ونسبته (المحمدي) نسبة إلى محمد بن الحنفية وهو (ابن علي بن أبي طالب). وانظر الانساب للسمعاني (٥/٢١٨) فكان الأولى بالمؤلف ألاَّ يقتصر على الكتب المشهورة في الجرح والتعديل بل يمتد الا سواها من كتب الانساب والتواريخ.

- عمرو بن حماد بن طلحة: قال المؤلف: (لم أجد له ترجمة) وهذا عجيب وجهل بالغ بأصول البحث عن الرواة فهذا من رجال مسلم واسمه عمرو بن حماد بن طلحة القناد وهو (ثقة يتشيع) من شيوخ الإمام مسلم وروى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة (الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجة) وروى له البخاري في الأدب المفرد. وله ترجمة في أشهر ومعظم كتب الرجال فهو مترجم في تقريب التهذيب ترجمة رقم (٥٠١٤) (طبعة عوامة) وفي الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٤٠٨) وفي تاريخ الدارمي (ترجمة رقم ٥٥٣) وتاريخ البخاري الكبير (٦/ الترجمة رقم ٢٥٢٩) وفي الجرح والتعديل (٦/ الترجمة ١٢٦٨) وفي ثقات ابن

حبان (٨/ ٤٨٣) والكاشف للذهبي (٢/ ترجمة ٤٢٠٨) والمغني للذهبي أيضاً (٢/ ترجمة ٤٦٤٥) والميزان له أيضاً (٣/ ترجمة ٦٣٥٣) وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٢/ ٢٣) وخلاصة الخزرجي (٢/ ترجمة ٥٢٧٩) وتهذيب الكمال (٢١/ ٥٩١) وتاريخ الاسلام للذهبي (وفيات ٢٢١ ـ ٢٣٠) ص ٢٩٩.

والانساب للسمعاني (١٠/ ٢٣٢) وغيرها من كتب الرجال والتواريخ والانساب ولا أدري بعد هذا كيف استطاع الطالب ان يتلفظ بكلمة (لم أجد له ترجمة)؟!! فإذا لم نجد ترجمة لرجال مسلم فهل نستطيع ان نجد تراجم لرجال ابن اسحاق والواقدي؟!!

٣ ـ أما علي بن حسين بن عيسى فقوله عنه (لم أجد له ترجمة) يشعر بكونه مجهولاً عيناً وهذا غير صحيح فهو معروف عيناً فهو علي بن حسين بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وجهالته حالاً لا تضر لأنه قد توبع من عمرو بن حماد (السابق) أحد شيوخ مسلم.

٤ ـ أما حسين بن عيسى: فقوله عنه لم أجد له ترجمة. فهذا غير صحيح فقد ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٦٠) وهو حسين بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ولم يذكر فيه ابن أبي

حاتم جرحاً ولا تعديلاً لكنه من كبار أهل البيت واشرافهم وقد تزوج من ابنة الحسن بن صالح بن حي وهو مقل من الرواية بسبب خلافه مع بني العباس وعاش متخفياً مع أبيه ومثله لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن فمن المعلوم عند أهل الجرح والتعديل ان الاشراف وكبار القوم لا يكذبون فكيف بكبار أهل البيت المتقدمين.

٥ ـ عيسى أبو حسين: ولم يقل عيسى بن زيد لأنه ظنه مجهولاً عيناً وحالاً ولم يتعب نفسه للرجوع الى الجرح والتعديل (٦/ ٢٧٦) لابن أبي حاتم ففيه ترجمة عيسى هذا وقد سبق انه ابن زيد بن علي الذي ثار على الأمويين عام ١٢٢هـ وقتل فعيسى هذا ابنه وكان من اجلاء بني هاشم في زمنه ومن كبار أهل البيت ومحدثيهم وكان مع النفس الزكية وخرج على أبي جعفر المنصور ثم اختفى خوفاً على نفسه وكان سفيان الثوري والحسن بن صالح وأمثالهم يجلونه ويحبونه وقد توسع أبو الفرج الاصفهاني في ترجمته في مقاتل الطالبيين ص ٤٠٥ وكذلك ترجم له من المعاصرين الزركلي في الإعلام (٥/ ١٠٢).

فهؤلاء الرواة الخمسة معروفون عيناً وأكثرهم معروف عيناً وحالاً وبعضهم من شيوخ مسلم فقول المؤلف عن كل واحد منهم (لم أجد له ترجمة) فيه قصور واضح خصوصاً وان هذا الاسناد سيضعف به المؤلف أسانيد كثيرة لأن هذا الاسناد من الأسانيد الى

ابن اسـحاق وابن اسحـاق موضـوع رسالتـه!! فكانت المسؤولـية مضاعـفة هنا في استـيفاء تراجم رجال الاسـانيد التي توصلنا الى ابن اسحاق والرسالة موضوعهـا مرويات ابن اسحاق فإذا كان هذا القصـور في دراسة الطرق المحدودة الموصلة إلى ابن اسحـاق فمن باب أولى ان يكون القـصـور في دراسة الاسـانيـد الكثيـرة التي يوردها ابن اسحاق!!.

الفصل التاسع

مغالطات الفقيه

بين بريق النظرية وظلام التطبيق!!

مغالطـــات الفقيهـــي
بين بريق النظرية وظلام التطبيق

كنت في الأسبوع الماضي قد كتبت مقالاً من جزءين[1] حاولت فيهما استنهاض همة القارىء ليكون أكثر مساهمة ومتابعة وايجابية لما ينشر من (المقــالات العلمية) خاصــة ولما يقرأه من المواد بشكل عام. . وبينت شيئاً من المعاناة التي يكابدها الكاتب المخلص الذي يحــرص على هذا القــارىء لكن القارىء قــد لا يقــدر له جهــده ويبقى سلبياً حتى لو حصل على الفائدة العظمى من هذا المقال أو ذاك. وطلبت من القــارىء أن يحاول ـ بــقدر الامكان ـ التــحلي بالموضوعية والعدل وأن يحاكم الــكاتب ويجبره على احترامه وألاّ يكون (إمــعة) مع آخــر المقالات ولا يقلد الكاتب بل يشــارك في تقويم الكاتب نفسه.

إذن فالمطلوب من القارىء هنا أن يتبع المنهج العلمي في حسن

صحيفة الرياض، السبت ٢٣/ ١٤٧٥هـ ـ ٥ أكتوبر ١٩٩٦م

(١) ـ المقالان ستجدهما في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

القراءة وحسن الفهم وحسن المتابعة ثم حسن الحكم على مجهودات الآخرين سلباً وايجاباً.

وعلى هذا فلا أريد من القارىء الكريم أن يقلدني ولا يقلد الدكتور العمري، ولا الفقيهي ولا غيرنا، بل يحاول نصرة الحق الذي يراه ليساهم في (التصفية النقدية) التي نحن أحوج ما نكون إليها في هذا العصر.

عودة إلى الفقيهي

أعود إلى تعقيب الأخ عبدالحميد فقيهي الذي نشره على حلقتين في صحيفة «الرياض» أعداد (١٠٢٣٧ و ١٠٢٣٨) بتاريخ ١٨، ١٩ صفر ١٤١٧هـ. وكان الأخ عبدالحميد قد كتب ذلك التعقيب رداً على ما أوردتُه في نقد رسالته للماجستير ضمن مقالاتي المنشورة بعنوان (كيف يضحك علينا هؤلاء؟!)

لماذا هذا الرد؟!

وأنا لا أخفيكم سراً أنني لم أكن انوي كتابة هذا الرد لأن نقدي لرسالة الأخ الفقيهي أو غيرها من الرسائل والمؤلفات الجامعية كان واضحاً بحيث يستطيع المهتم العادي أن يكتشف بنفسه من صدق معه ومن ضحك عليه!!

لكنني فضلت الرد لأمور منها:

١ ـ أن الفقيهي يمثل قطاعاً واسعاً من المؤرخين

(الإسلاميين) المعاصرين الذين يُلبسون التاريخ الإسلامي بلباس الوعظ مع السطحية في تناول الروايات ودراستها وتحميلهم المنهج الإسلامي (منهج المحدثين) أخطاءهم وأحكامهم المسبقة!! ومسايرتهم للوضع العلمي السائد!! بما فيه من ركود وخمول، وسطحية، وغلبة العواطف على الحقائق، والتشنج في التناول الجاد للقضايا الهامة في تاريخنا الإسلامي، واتهام المخالفين والطعن في عقيدتهم ومنهجهم، وهذه للأسف أصبحت سمة من سمات المؤرخين الإسلاميين المعاصرين..

فردي على الأخ الفقيهي هو رد على (منهج قائم بذاته) يحمل السمات السابقة ويضرب بجذوره في الصروح الأكاديمية!!.

٢ ـ سلبية القارىء: التي أشرت إليها في المقالات السابقة فقد كانت سبباً رئيساً في نشر هذا الرد لأن أكثر القراء إن لم نبين لهم الصواب ونكرره وندافع عما نراه من حق فسيكونون ضحية تلبيسات وأباطيل الذين لا يراعون (أمانة الكتابة) ولا يهمهم إلا الدفاع عن مؤلفاتهم أو أبحاثهم أو أفكارهم وكأنَّ الرجوع إلى الحق جريمة.

لكننا مع الردود وإيضاح المسائل أكثر نساهم في حماية الحق وافادة القارىء والرفع في مستوى ايجابيته.

٣ ـ ومن الأسباب أن الأخ الفقيهي ـ سامحه الله ـ قد حملني أشياء لم أقلها وأفهم القراء من مقالاتي أشياء لم تخطر لي على بال، فأجاد ـ سامحه الله ـ التحوير وأساء التفسير لكثير مما كتبته ولم ينسَ أن يتهمني بالبدعة والاستشراق كما هي ديدن أكثر المؤرخين (الإسلاميين) أيضاً في هذا العصر.

فلهذه الأسباب وغيرها كتبت هذا الرد الذي أرجو أن يساهم الأكاديميون أنفسهم في عملية (النقد الذاتي) التي نحن في أمسِّ الحاجة إليها، بل لن يعلو لنا علم ما دمنا (نتستر) على أخطاء بعضنا حتى صار كثير من مؤلفاتنا ورسائلنا (أضحوكة) لكل متمرس في هذا الفن.

المؤرخون الإسلاميون وأمانة المنهج

كنت اتمنى ألاّ يشوه المؤرخون الإسلاميون منهج المحدثين هذا التشويه القائم على الشك في الآخرين واتهامهم مع الضعف البحثي وتحميل كل هذا (منهج المحدثين) فهم بهذا يسيئون أبلغ الاساءة إلى (منهج المحدثين) الذي لا يعرفون منه إلا (ألفاظ الجرح) لمخالفيهم في الآراء، وألفاظ (التعديل) للمتفقين معهم.

أضف إلى أن المؤرخين الإسلاميين أو أكثرهم في هذا الزمان قد أدخلوا في العقيدة أموراً تاريخية بحتة، فأصبحوا يتهمون كل من لم يقر بوجود عبدالله بن سبأ أو شكك في شخصية القعقاع

بل وصل الأمر بصاحبنا الفقيهي إلى إتهام مَن ضعف سيف بن عمر!!، أي أن سيف بن عمر أضيف أخيراً إلى (العقيدة) وصار الايمان بأنه (ثقة) من الواجبات العقدية!!، فاتخمت العقيدة بهذه الأباطيل، لأن كل أحد أصبح يضيف إليها ما يشاء ويوافقه أمثاله حتى أخرجوا الآخرين بجهل لا بعلم من دائرة السنة إلى دائرة البدعة.

وللأسف فإن هذه (الإدخالات) قد وظفت منذ زمن بعيد في محاربة وطمس الرأي المخالف لآرائنا ولو كان حقاً، وبسبب هذه (الادخالات والاضافات إلى العقيدة) تجد المسلمين اليوم أو أكثرهم غارقين في (الاتهامات المتبادلة) لأنهم - اضافة إلى ما سبق - لم يحددوا (الأسس العلمية الصحيحة) لهذه الاتهامات فكم من حق ظنه الآخرون باطلاً وكم من مخلص أُتُّهِم ومن عاجز كيلت له المدائح (البالونية)!!.

إذن فأرجو أن يتسع صدر أخي عبدالحميد لما أورده من ملاحظات مثلما اتسع صدري لملاحظاته مع أن فيها من الاتهامات (الثقيلة الوزن) التي أرجو أن يغفرها الله له إن كان مجتهداً معتقداً أنه محق فيها لكنني لا أسامحه إن كان يعرف أنه مبطل فيها، فالفقيهي يعرف نيته ولا أعرفها.

أما أبرز الملاحظات على الأخ الفقيهي مما أورده في تعقيبه فكالتالي:

الملاحظة الأولى:

نشر الأخ الفقيهي تعقيبه قبل اكتمال الرد عليه فهذه سابقة عجيبة لم أعرف لها سراً اللهم إلا ان كان الفقيهي يريد من (تلاميذه) أن يحصلوا على تعقيبه قبل تفرقهم في العطلة الصيفية!! لكن يبقى هذا خلاف المنهج فمن المعلوم عند العقلاء أنه يفترض في (المردود عليه) أن ينتظر حتى ينتهي (صاحب الرد) من اتمام رده، وهذا من (آداب) الحوار المعروفة التي ينبغي أن يلتزم بها الأكاديميون فكيف بغيرهم؟

والغريب أن الأخ الفقيهي ذكر أنه سيتناول (بالتفصيل)!! كل ما نشرته من مقالات فكيف يستطيع وقد نشر رده قبل اكتمال نشر مقالاتي!!

الملاحظة الثانية:

لم يستطع الفقيهي أن يرد ملاحظة واحدة من الملاحظات الأربع والعشرين التي أوردتها في مقالاتي رداً على الأخطاء التي وردت في رسالته للماجستير فيما يتعلق ببيعة علي بن أبي طالب فقط. وهذا إقرار من الفقيهي (غير مباشر) بأنني مصيب في تلك الملاحظات!!..

قد يقول قائل: فماذا كان رد الفقيهي متعلقاً به؟

أقول: أغلب رده كان إما نبذة عن الجامعات في المملكة

وخاصة الجامعة الإسلامية أو الدخول في موضوعات خارج الملاحظات وذهب إلى كتابات حول الفتنة وصلح الحسن وغيرها مما لم أتكلم عنه بينما ترك الدفاع عن الأخطاء التي وقع فيها وللأسف لم يعترف بخطأ واحد، كما لم يستطع أن يدافع عن خطأ واحد، فجمع بين المكابرة والمحاورة.

ويتبين من رد الفقيهي أنه لم يكتبه إلا لتلاميذه لأنه يحتك معهم يومياً وربما فيهم بعض النابهين فذهب رد الفقيهي في أودية ليس معه فيها إلا الريح وكان الأولى أن يرد على ملاحظاتي واحدة واحدة أو ليعترف بالأخطاء ويربي طلابه على الاعتراف بالخطأ وهذه من أكبر ميزات الرجل العالم. وللأسف فإن رد الفقيهي يظهر منه أن الفقيهي لم (يفقه) لب الموضوع ولا موطن الاختلاف وخلاصته أن الفقيهي لم يلتزم بما وعد به من النظريات البراقة. فراح يغرق في التنظير مع أن هذا ليس موطن الخلاف إنما الخلاف في التطبيق.

الملاحظة الثالثة

عنون مقاله بقوله (نرحب بالنقد العلمي) ولم نجد إلا ترحيباً نظرياً في العنوان فقط أما التطبيقي فكان محتوى المقال خلاف هذا الترحيب!! وإلا قل لي متى يكون استعداء الجامعات ترحيباً بالنقد العلمي؟! ومتى يكون إتهام المخالف بأنه مع المستشرقين ترحيباً علمياً إلا في قاموس الفقيهي؟! وإذا كان هذا ترحيب الفقيهي فكيف يكون تأنيبه؟!

الملاحظة الرابعة

قول الفقيهي (ونرفض إتهام الصحابة بالخروج)..

أقول: أيضاً الفقيهي (لم يفقه) القضية فلا يستطيع هو ولا غيره إلغاء التاريخ ولا يستطيع أحد أن يقول إن عثمان لم يبتلى بخروج بعض الصحابة عليه، ولا يستطيع أحد أن يقول إن علياً لم يبتلى بخروج بعض الصحابة عليه، فهذه مسألة أصبح العوام يعرفونها فضلاً عن الخواص والمتخصصين، وقد أثبت الفقيهي نفسه كلمة (خرج) في رسالته في أكثر من موضع. أما تفسيره لكلمة (خرج) بأنها تعني رأي الخوارج فهذا لم يقل به أحد من السلف ولا من الخلف وأنا أجزم بأن الفقيهي يعرف هذا جيداً لكنه وجد شحاً في الملاحظات على مقالاتي حتى أنه لم يجد إلا هذه الكلمة فذهب ينفخها ويفسرها تفسيراً بعيداً لا يوافقه عليه أحد، لكنه يريد من هذا استعطاف السذج من القراء (ومواصلة الضحك عليهم)!! بهذا العنوان (العاطفي) الذي ليس له موقع من الاعراب.

الملاحظة الخامسة:

أسلوب الأخ الفقيهي الذي مارسه في استعداء الآخرين ضدي سواءً المؤسسات العلمية أو بعض الشخصيات فأنا أعاتب الفقيهي على هذا الأسلوب ليس حماية لي وإنما حماية لمصداقية الفقيهي، لأن هذا الأسلوب أصبح دليل العجز وشماعة الأخطاء. وكل من قرأ المقالات يعرف أنه ليس هناك من داعٍ لما بدأ به الفقيهي مقاله

من الثناء العطر على جامعات المملكة ثم الجامعة الإسلامية وقسم السيرة والتاريخ بها !!، فهذا كله خارج الموضوع اضافة إلى أن دفاعه عن هذه الجهات دفاع ضعيف وليت الفقيهي أجاد الدفاع عن رسالته فكيف يجيد الدفاع عن هذه الجهات ويورد نفسه في أمور ليس له فيها ناقة ولا جمل!!. ثم إن الجامعات أو الأقسام التاريخية بها تستطيع أن ترد على ما كتبته إن كان ما كتبته عنها يخالف الحقيقة. فليس من المحرم أن نكتب بعض الملاحظات على جامعة من الجامعات أو قسم من الأقسام أو وزارة أو أية مؤسسة حكومية أو أهلية، الفقيهي نفسه يقول (لا يأبى النقد العلمي إلا مكابر)!! لكن أن يجعل الفقيهي نفسه (وصياً) على الجامعات في المملكة فهذا يبدو أنه أسهل له من أن يدافع عن رسالته!!

الملاحظة السادسة:

الأخ الفقيهي بعدما اتهمني - وما أسهلها من تهمة - بأنني خصصت الجامعة الإسلامية بمزيد من النقد ذكر السبب بقوله (لأنها الرائدة في محاولة تطبيق منهج المحدثين...)؟! وأنا أبارك للأخ الفقيهي (فقهه) للمسألة وذكاءه في هذه النقطة وقوة (حاسته) النقدية!! وهكذا فليكن الترحيب بالنقد العلمي!!

الملاحظة السابعة:

قول الفقيهي (وقبل الدخول في المناقشات التفصيلية لكل ما ذكره (المالكي) في مقالاته عموماً ولما خصَّ به رسالتي خاصة...)

أقول: كيف تستطيع (المناقشات التفصيلية لكل ما ذكرته) مع أنك نشرت ردك قبل اكتمال نشر مقالاتي تلك بل قبل الانتهاء من نشر الردود على رسالتك وحدها؟! فكيف تجمع بين النقيضين؟! وبأي منهج تتحدث؟! ألست معي بأن هذا خلاف (النقد العلمي)!! لماذا تعد القراء بأشياء هم أول من يكتشف أنك غير صادق فيها؟! لماذا تحرق نفسك بهذه الطريقة؟!

أنا أربأ بالأخ الفقيهي أن يتشبه ببعض الكتّاب الذين (يزمجرون) في بداية المقال ثم لا يفعلون شيئاً بعد ذلك. والفقيهي يهدد ويتوعد (بالمناقشات التفصيلية) ثم لم يرد على ملاحظة واحدة مما ذكرته رداً علمياً وإنما يقتطف بعض الجزئيات ويدندن حولها.

ثم إنه قد بلغني عن بعض (المردود عليهم) ممن يعترف الفقيهي بعلمهم وفضلهم عليه أنه أثنى على المقالات التي كتبتها ولم يتحفظ إلا على عنوان المقالات ولو ذكرت اسمه للفقيهي لسببت له (للفقيهي) حرجاً شديداً!!

الملاحظة الثامنة:

الاتهامات والطعون التي لَمَّح لها الفقيهي سواءً بالاستشراق أو الرفض أو الطعن في الصحابة لم استغربها فليس لأكثر المؤرخين الإسلاميين اليوم إلا هذا، وهم ضحية التربية المتوجسة من الآخرين فلا تستغرب ألاّ تجد لهم من التحقيق إلا وعظ الموالف واتهام المخالف واستجداء العواطف!!.

الملاحظة التاسعة

قوله عن عنوان المقالات (كيف يضحك علينا هؤلاء) بأنه لا يفهم منه إلا اتهام أصحاب قسم السيرة والتاريخ بالجامعة الاسلامية. .

أقول: وهذا أيضاً من كمال (فقه الفقيهي) وحسن فهمه لما يكتب وصدق (حاسته) النقدية!! ولو سأل نفسه: هل كل هؤلاء الذين رددت عليهم تخرجوا من قسم الفقيهي فقط؟! بل هل كلهم تخرجوا من الجامعات الإسلامية فقط؟!

الملاحظة العاشرة

ذكر الفقيهي بأن رسائل قسم السيرة والتاريخ (حظيت بتقدير المراكز العلمية داخل المملكة وخارجها)!!.

أقول: هذا لا يمنع من وجود بعض الملاحظات الكبيرة أو الصغيرة، وأنا لم أنقد جميع أعمال ورسائل القسم ولا غيرها من الرسائل التي نوقشت في الجامعات الأخرى وإنما انصب نقدي على عشر رسائل ومؤلفات أخذتها (كنموذج) لم يلتزم أصحابها بالنظريات التي وعدوا بها. . ولا ريب أن ثناء الفقيهي (المطلق) على هذه الرسائل ثناء مشكوك فيه إن لم يكن مجروحاً لأنه بهذا يثني بطريقة غير مباشرة على رسالته!!.

ثم لم يخبرنا الفقيهي (أين هي تلك المراكز العلمية التي قدرت

تلك الرسائل؟!) وكيف عرف بأن الرسائل حظيت بتقدير تلك المراكز؟! وما هي معايير تلك المراكز في (التقدير)؟! وهل خصوا قسم السيرة والتاريخ بشيء من (التقدير) أم أن مثله مثل غيره؟!

وهل اطلع أصحاب تلك المراكز على (خبايا التطبيق) أم أنهم اطلعوا على (موجز) عنها وأتبعوه بالتصفيق؟! علماً بأن الباحث أو المحقق أو الكاتب الواثق إن اكتشف خطأً فلا تهزه ثناءات الآخرين على هذا العمل (المنقود)، ولو تركنا كل عمل أو مؤلف أو رسالة لثناءات الآخرين وتقديرهم لما ساهمنا في تصحيح مسار هذه البحوث والدراسات.

ثم إن المراكز العلمية داخل المملكة وخارجها ليس فيها إلا بشر مثلنا ومثل هؤلاء الذين ناقشوا هذه الرسائل وأعطوها (امتياز مع مرتبة الشرف الأولى)!! أم أن الفقيهي يريد ايهامنا أن تلك المراكز لا يمكن أن تخطىء؟

الملاحظة الحادية عشرة

ذكر أن مقالاتي لا تحتاج إلى رد (لولا ما قد يظنه غير المتخصص أنه نقد علمي)!!.

أقول: قد أثنى على هذه المقالات من المتخصصين في التاريخ مَنْ حصل على الدكتوراه فيه قبل حصول الفقيهي على شهادة الابتدائية!!، لكنني لا أحب التشبث بالأسماء ولا بالتخصصات،

فالبراهين والأدلة أفضل التخصصات..

كذلك لو كنت متشبثاً بالتخصص لقلت للفقيهي قد ردّ عليك الشيخ مفلح الشمري وهو متخصص في (السنة وعلومها) بخلافك فأنت متخصص في (التاريخ فقط) وقد انتقد الشيخ مفلح تحميلك لمنهج (المحدّثين) أخطاءك في الرسالة، لكنني أيضاً لا أحب أن استخدم مع الفقيهي معايير أو ضوابط غير صحيحة لأن التخصص معيار فيه ما فيه بينما الدليل والبرهان خير ضابط وأفضل معيار.. لأن المتخصصين أنفسهم مختلفون في كثير من النتائج التي توصلوا إليها، ورسائل القسم (الذي يطريه الفقيهي) قد اختلفت في كثير من النتائج، ورسالة الفقيهي مختلفة عن مقاله في كثير من الأمور (سيأتي ذكر بعضها).

إذن فمعيار التخصص معيار غير علمي على إطلاقه وخاصة العلوم الانسانية التي يترابط الكثير من موضوعاتها، إذن فقد بطل الاحتجاج بالتخصص الذي أراد الفقيهي أن يحتمي بزجاجه.

فلا الفقيهي استطاع تطبيق منهج المحدثين ولا استطاع تطبيق المنهج التاريخي، بل كانت رسالته خلطة عجيبة لا لون لها ولا طعم ولا رائحة بسبب عدم التحديد الدقيق للمنهج وعدم التطبيق الأدق لنظرياته.

الملاحظة الثانية عشرة:

قال الفقيهي (إن للنقد موازين ومعايير إذا التزم بها الناقد استفاد وأفاد).

أقول: أنا متفق مع الفقيهي في هذه النقطة، لكن يبقى الكلام نظرياً فقط فالفقيهي لم نجد في نقده من الناحية التطبيقية أياً من هذه الموازين ولا تشم فيها رائحة لمعيار من المعايير بل نجد اتهام الآخرين بالباطل مع المكابرة والتنصل من كل الأخطاء فأين الموازين والمعايير؟! فتعقيبه الذي نشره لم نلمس منه شيئا من هذا الكلام النظري الجميل.

الملاحظة الثالثة عشرة

أرشدنا الفقيهي إلى الرجوع لفصل (النقد) في كتاب الدكتور أكرم العمري المسمى (مناهج البحث).

وأقول: ليس المهم الاحالة إلى الكتب والنظريات التي تضمنتها لكن المهم هو الالتزام بتلك النظريات، فليس الخلاف إلا في التطبيق. وكتاب (مناهج البحث) للدكتور العمري لم يستوفِ الجانب النظري فضلاً عن الجانب التطبيقي فكيف بالتزام طلابه (عملياً) بهذه الموازين في النقد؟!!.

وقد رأينا الفقيهي نموذجاً من هؤلاء لا يحسن من النقد إلا الاتهام بالباطل أو التنصل من الأخطاء، بل إن الفقيهي أول من يخالف كتاب العمري من الناحية العملية لا النظرية، فمن المقاييس التي ذكرها العمري ألا يتأثر الناقد أو المنقود (بالعلاقات الاجتماعية والمجاملات الشخصية منها والعامة مثل مجاملة الرأي العام والتجاوب مع اتجاهاته). فهل ترون الفقيهي قريباً من هذا

المقيـاس؟! وبـم تفسرون بداية مـقاله الذي وشحـه باطراء ومديح الجامعات والأقسام والمشرفين والأساتذة وجعل هؤلاء فوق مستوى النقد والتعقب وهكذا لم أجد مقياسـاً صحيحاً من مقاييس كتاب العمري إلا وقد خالفها الفقيهي عملياً لا نظرياً!!

فالفقيهي إلى الآن (لم يفقه) أن الأقوال سهلة لكن التطبيق هو المحك. ومَنْ طالع نقـد الفقـيـهي للدراسات المعـارضة في آخـر رسالته عرف مدى علم الفقيهي بالمقاييس والموازين ومدى إيمانه بها وتطبيقه لها؟!

الملاحظة الرابعة عشرة:

قول الفـقيهي (إن المنهج الذي سـلكه قسم السيـرة والتاريخ لا غبار عليـه)!! أقول: القسم لا يتحمل أخطاء الطلاب مـباشرةً ثم أقول للفقيهي: هل تسـتطيع أن تزعم (أن عليه غباراً)؟! لا أظنك تستطيع إلا الموافـقة على صحة المنهج وخلوه من العـيوب النظرية والتطبيقية ولو قلت خلاف ذلك لأدنت نفسك ورسالتك فما أنت إلا أحد أبناء القـسم وما رسالتك إلا صناعة من صناعـات القسم ولو كان في المنهج أدني غبار (لما أخرج لنا مثل رسالة الفقيهي)!! التي لم تحمل منهج المحـدثين ولا حـسن تحليل المؤرخين.. ولا أدري لماذا لم يذكر لـنا الفقيـهي أهداف ذلك المنهج وأسسـه حتى نناقـشه في ضـوئها.. أم أن المنهج (شـفوي) فـقط ـ والشفـوي يخضع للتحـوير والتبديل من شخص لآخر فـعندما نحاكم هواءً

وكلامـاً منطوقاً يكون أصعب بكثير من محـاورة المنهج المكتوب المعلن. . وسواء كان القسم (الذي تخرج منه الفقيهي) له منهج أو هو بلا منهج لا يهمنا هذا، إنما يهمنا أن بعض (انتاجاته) ورسائله فيهـا ضعف ظاهر وبعض تلك الرسائل فيهـا قوة ظاهرة، ورسالة الفقيـهي خير شاهد على ضعف ذلـك (البعض) من الرسائل ولا أدري كيف أُجيـز للفقيهي تجـاوز (الأحكام الشرعية) فـي رسالته فضلاً عن تجاوز الحقائق التاريخية؟!!

الملاحظة الخامسة عشرة

قول الفقـيهي (إن علماء أهل السنة قد حصـنوا أفكار أتباعهم من القواصم).

أقول: هذا اتهام شبه معلن بأنني لم أنجُ من تلك القواصم!!، التي ذكر مـنها الفقـيهي تهـجمي على قـسم السيـرة والتاريخ!! وزعمي!! بأن عبدالرحمن بن عديس خرج على عثمان!! لم ينسَ القـاصمـة الكبرى وهي أننـي (أعبـر عن آرائي بكل صراحـة)!! وبأمثـال هذه (القواصم) أخرجني الأخ الفقـيهي من (أهل السنة) إلى المبتدعة والمستشرقين!! وليت الفقيهي (يفقه) بأن اخراج الناس من السنة إلى البدعة بلا علم ولا بينة هي (القواصم الحقيقية).

فإذا كان الـفقيهي قـد حمَّل قسم السيـرة والتاريخ أخطاءه في رسالته فهو هنا يحمّل أهل السنة هذه العقيدة، التي هم منها براء، وقديماً قيل (عدو عاقل خير من صديق جاهل)!!.

قلنا في حلقة سابقة إنه ليس الهدف من هذه المقالات رد الأخطاء التي وقع فيها الأخ الفقيهي فقط، إنما الهدف الأهم والأشمل هو استعراض أبرز الأخطاء (التطبيقية) عند قطاع كبير من المؤرخين ألا وهم (المؤرخون الإسلاميون) على وجه الخصوص، فهؤلاء وإن كان فيهم القوي في علمه الصحيح في نيته إلاّ أن أغلب هذا القطاع ـ للأسف ـ فيه سطحية ظاهرة في تناول القضايا التاريخية مع إلباس العاطفة والآراء الجماهيرية بلباس العلم والتحقيق والتدقيق مما (شوَّش) على المنهج (منهج المحدثين) وشوهً تطبيقه، فهذه المقالات أرجو أن يكون فيها إبراز للمنهج التطبيقي عند (المحدثين) مع تبرئته من تطبيقات (المؤرخين الإسلاميين) المعاصرين، وأنتم تلاحظون تركيزي على (المؤرخين الإسلاميين) دون غيرهم لأن هؤلاء يتحدثون بلسان (أهل الحديث) ويكتبون باسم (الإسلام) مع ما في كتاباتهم من آراء خطيرة لا يقرها (الشرع) ولا (منهج المحدثين) ولا (أصول الاستدلال) ولا (المنهج التاريخي البحت) القائم على مقارنة المتون ودراستها، فلذلك أرجو ألاّ يفهم القارىء من هذه المقالات أنها مجرد رد على خصم، وإنما أرجو أن تساهم في تصحيح مسار (الدراسات الجامعية) في التاريخ لتكون أكثر عمقاً وأقوى تحليلاً وألصق بالنظرية. أما الآن فنستكمل المشوار مع الأخ الفقيهي فنقول:

الملاحظة السادسة عشرة:

قوله: (يظهر أنه (يقصدني بهذا القول) لم يقرأ كتاب العواصم من القواصم لابن العربي).

أقول: أولاً: مما يدل على تقليد وسطحية كثير من المؤرخين الإسلاميين انهم ينسبون لهذا الكتاب ويوصون به وكأنه أحد الصحيحين !! مع أن الكتاب مثل سائر الكتب فيه حق وباطل ولعل تعليقات محب الدين الخطيب زادت الأمر شراً مستطيراً، وصارت أقواله مقدسة عند كثير منهم مع أنه (أي الخطيب ـ يرحمه الله ـ) كان في غاية السطحية والانتقاء المدفوع بدوافع (الهوى المضاد) فقد دفعه هذا الهوى إلى تنقص علي بن أبي طالب في أكثر من موضع، ولو استطردت في إثبات هذا لما انتهيت. إضافة إلى تحريفه للنص (الذي حققه من العواصم) وتصرفه الذي يدل على أنه ـ رحمه الله ـ لم يكن نظيف البحث ولا نظيف النية. أما المقلد فيمدح الكتاب مع المادحين(١).

ثانياً: الأخ الفقيهي قد خالف موضوعات رئيسية في كتاب العواصم ووقع في كثير من (القواصم) التي يراها ابن العربي أو الخطيب، بل إن رسالة الفقيهي تكاد تتناقض تناقضاً شبه كامل مع

---

(١) من الذين ردوا على محب الدين الخطيب وانتقدوا تعصبه لبني أمية، الأستاذ منذر الأسعد في كتابه (براءة الصحابة في النفاق) ص١٠٤ ومن الذين ردوا على الخطيب تحريفاته للنصوص الدكتور محمد جميل غازي والأستاذ محمود مهدي الاستانبولي في تحقيقهم لكتاب العواصم، وردَّ عليه الألباني تضعيفه للأحاديث الصحيحة كما في حديث الحوأب وغير ذلك واتهمه عمار طالبي بتحريف نصوص من كتاب ابن العربي!!

(العواصم) فمن منا لم يقرأ الكتاب ؟! ثم هل الكتاب بهذه الأهمية حتى يصبح الجهل به جهلاً بالعلم ؟! كنت أتمنى من الفقيهي أن يوصيني بالكتاب والسنة فهي المنجية من القواصم. وليس بكتاب من زعم (أن الحسين قتل بسيف جده)!! على أية حال: فإن كانت مخالفة كتاب ابن العربي (من القواصم) فقد وقع الفقيهي في كثير منها وكم من قضية أثبتها الفقيهي هي عند ابن العربي (أكاذيب)!! ووالله إنني كنت قد جمعتها لكن خشية طول الرد لم أوردها لكن ليرجع الفقيهي ويقارن النتائج التي توصل إليها ابن العربي ومحب الدين الخطيب ثم ليقارن هذا مع نتائج رسالته فإن فعل فلن يوصي بقراءة كتاب (العواصم) بعد اليوم !!!

الملاحظة السابعة عشرة:

دلّل الفقيهي على انني لم أقرأ كتاب العواصم بقوله (وإلا لو قرأه لما وقع في تلك القاصمة وهي قوله (والعجب فيمن يعذر معاوية في الخروج على علي ولا يعذر عبدالرحمن بن عديس في الخروج على عثمان). فإن هذا القول ـ ولا يزال الكلام للفقيهي ـ لم يسبق إليه أحد من أهل السنة ولم يصدر إلاّ من الرافضة.

أقول: أولاً أيضا الفقيهي (لم يفقه) القضية، القضية بكل بساطة ان عثمان وعلياً خليفتان راشدان وأن من خرج عليهما فقد أخطأ بغض النظر عن النية والاجتهاد. فإذا حكمنا على الخارج على عثمان بأنه أخطأ فكذلك الخارج على علي وإن عذرنا الخارج

على علي وزعمنا أنه مصيب، فكذلك الخارج على عثمان لأن أدلة المعارضين (معارضي عثمان وعلي) ضعيفة لا تبرر لهم الخروج بالسيف. أما الفقيهي فإنه يعتبر من يعذر عبدالرحمن بن عديس البلوي (الرضواني) في الخروج على عثمان (رافضياً) بينما من يعذر معاوية (وهو أقل فضلاً من ابن عديس) في الخروج على علي يعتبره سنياً سلفياً !!.

ثانياً: ابن العربي (الذي أوصى الفقيهي بكتابه) يعتبر عبدالرحمن بن عديس البلوي من الخارجين على عثمان (انظر العواصم ص١٢٣)، وهذا أمر ظاهر ومعلوم لكن الفقيهي تناقض هنا مع ابن العربي وزعم أن ابن عديس إنما يخالف عثمان في أمور اجتهادية، وهذه من (القواصم) عند ابن العربي !!

ثالثاً: هل تريدون أن يزيد عجبكم أكثر ؟! إذن تعالوا معي: الفقيهي في رسالته ص١١٩ يعتبر عبدالرحمن بن عديس البلوي من (الخارجين على عثمان)، بل يعتبره من (قتلة عثمان) يدل على ذلك العنوان الذي وضعه باسم (موقف علي من قتلة عثمان ص١١٨). لكن فالفقيهي في المقال الأول يقول عني: (ومن اتهامه لعدد من أصحاب النبي ﷺ بالخروج على عثمان.. والحقيقة غير ذلك، فابن عديس ومن ذكرهم من أصحاب النبي ﷺ ممن أنكر بعض الأمور الاجتهادية من عثمان مثل ابن عديس في ذلك مثل أم المؤمنين عائشة وأبي ذر، وهذا من باب الخلافات الفقهية أما التمادي ليصل إلى العصيان والخروج، فهذا لم يحصل

منهم مطلقاً. .) أ. هـ.

أقول: فها هي الدنيا مليئة بالعجائب وها هو الفقيهي يرد على الفقيهي، فالفقيهي صاحب الرسالة يعتبر ابن عديس من الثوار على عثمان، لكن الفقيهي صاحب المقال يجعل ابن عديس صاحب رأي فقط مثله مثل طلحة والزبير وعائشة في معارضتهم بعض سياسات عثمان (كما سيأتي). وعلى هذا فالفقيهي صاحب المقال يتهم الفقيهي صاحب الرسالة (بالرفض) لأنه اتهم (ابن عديس) بالخروج !! وهذا لا يقوله - في زعمه - إلا الرافضة !! على أية حال: الفقيهي في مقاله مازال يضحك علينا والفقيهي لا يؤاخذ على هذا الضحك بقدر ما نؤاخذ نحن الذين لا نتصارح ولا نشجع النقد الذاتي حتى وصلنا إلى هذه (المهازل).

الملاحظة الثامنة عشرة:

أورد الأخ الفقيهي صلح الحسن ومعاوية مع أن هذا خارج موضوعنا. لكنني هنا أريد أن أبين خطأً كبيراً يقع فيه كثير من المؤرخين الإسلاميين، فهم يركزون على (صلح الحسن) ويزعمون أن (ما فعله الحسن أحب إلى الله ورسوله مما فعله علي بن أبي طالب)!! يعني بعبارة أخرى كأنهم يقولون: لو أن علياً فعل مثل الحسن لكان أفضل، أي لو أنه تصالح مع معاوية ولو أن يبايع له لكان أفضل في نظرهم لأن النبي ﷺ أثنى على الصلح ؟!

وينسى هؤلاء - بحسن نية أو بسوئها - ان ثناء النبي ﷺ على

قتال البغاة أكبر من ثنائه على صلح الحسن، وإلا فبماذا تفسرون قول النبي ﷺ لعمار: (ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار). هذا لفظ البخاري.

فالعبارة الأخيرة (يدعوهم إلى الجنة) فيها غاية المدح والثناء.

وهي أبلغ ثناءً من قوله ﷺ: (ابني هذا سيد...) وقد سألت الشيخ ابن باز منذ زمن عن المراد من قوله ﷺ (يدعوهم إلى الجنة) فقال: عمار يدعوهم إلى طاعة ولي الأمر التي هي من أسباب دخول الجنة، وأهل الشام يدعونه إلى الفرقة التي هي من أسباب دخول النار ومازال كلام الشيخ مسجلا في شريط.

لكن الفقيهي لم يفقه الجمع بين النصوص وإنما يختار ما يحب ويرفض أو يهمل الأصرح والأقوى دلالة. وطريقة الفقيهي (الانتقائية) دون الجمع بين النصوص من شر ما يقع فيه المؤرخون والمحققون على وجه العموم.

ولو كنت متهماً الفقيهي ـ كما أراد أن يتهمني ـ لقلت إن أهل السنة يقولون: (إن من سمات أهل البدع الاعتماد على نصوص دون نصوص ويبالغون في تفسير أدلة دون أخرى)!! لكن مازلنا نتورع عن اتهام الناس في عقائدهم ومناهجهم، فالجرأة في هذه الأمور الخطيرة خلاف ما (حصّن به أهل السنة أتباعهم)!!

والأهم في هذه النقطة انه إن لم تكن (الدعوة إلى الجنة) مدحاً من النبي ﷺ لعمار في محاربة البغاة فلن تكون (ابني هذا سيد) مدحاً للحسن في التصالح معهم.

والأولى ألاّ نضرب الأدلة ببعضها فالأولى أن نستخدم في عهد أبي بكر كل الأدلة الخاصة بتلك الفترة وكذلك في عهد علي نركز على الأدلة الخاصة بفترة خلافته مثل حديث عمار وأحاديث الحوأب والزبير والخوارج.

وكذلك في عهد الحسن نستخدم حديث الصلح فهو الدليل الوحيد على تلك الفترة لأن ظروف الحسن وفترته غير ظروف علي وخلافته، أما أن نعمم حديث الصلح على عهد علي وعثمان وأبي بكر بالاستدلال به على عدم قتال البغاة والخارجين على الإمام فهذا ضرب للأدلة الأخرى الأكثر والأصح والأصرح دلالة فالجمع بين النصوص واستخدامها في أزمنتها دليل النية الصادقة. ومثلما حارب الرافضة حديث (صلح الحسن) فقد حارب النواصب (حديث عمار)، إما بتضعيفه (رغم أنه متواتر في الصحيحين). أو (إهمال ذكره)!! أو (تأويله) أو (التقليل من دلالته الصريحة)!! وتجد بعض أهل السنة قد تابع - بجهل - محاربة حديث عمار من أجل (مقاومة الشيعة)!! لكن مقاومة الشيعة لا تعني (طمس النصوص الصحيحة) عندنا، ولا تعني (جواز انتقاص علي والحسين) تماماً كما ان محاربة النصارى لا تجيز لنا انتقاص عيسى عليه السلام ومقاومة اليهود لا تعني سب موسى عليه السلام فكذلك مقاومة الفكر المخالف لا تعني إخفاء (أدلة علي) القوية ونفخ أدلة المعارضين (الضعيفة) فأهل السنة أولى بعلي وأهل البيت من الروافض كما أن المسلمين أولى بموسى وعيسى من اليهود والنصارى.

لكن كثيراً من الناس يخلطون بين العلم والعاطفة حتى تطغى العاطفة وتصبح هي العلم الشائع بينما العلم (الحق) يبقى في بطون الكتب حتى يصبح غريباً بين أهله!!! فلذلك كلما أظهر أحدٌ هذا (الحق الغريب) اتهمه أصحاب العواطف بالبدعة أو الاستشراق!!. ثم لنعلم أن غربة الإسلام في آخر الأزمان إنما تتحقق بغربة المفاهيم الصحيحة التي أصبح المنادي بها (مبتدعاً) وأصبحت العاطفة ومجاراة السائد دليل التسنن والاتباع ؟!

الملاحظة التاسعة عشرة:

الفقيهي يستخدم معاول (منتهية الصلاحية) لهدم الرأي المخالف ومن تلك المعاول:

الاتهام بالجهل: وهذا أيضاً ديدن كثير من المؤرخين، يتهمون الآخرين بالجهل وهم من أجهل الناس. لكن جهلهم يلبسونه بألفاظ حفظوها من أهل الحديث، فجهلهم مقنن أو نستطيع أن نطلق عليه (الجهل العلمي)!!

فقول: الفقيهي (قلة معرفتك باستخدام المنهج الحديثي في التاريخ)، من تلك المعاول مع أننا قد رأينا وسنرى المزيد من (استخداماته) لهذا المنهج!!. ثم انه ليس من العيب أن يكون في المرء شيء من الجهل فما منا إلا عالم بأشياء وجاهل بأخرى، لكن تبرئة النفس من الجهل واتهام الآخرين بالجهل هو الجهل بعينه!!.

الملاحظة العشرون :

من ملاحظات الأخ الفقيهي عليَّ (نقص الحاسة التاريخية أو فقدانها). ولم يبين لنا الأخ الفقيهي كيف (تقاس) هذه (الحاسة التاريخية) ؟!، وما مراده منها؟ ومن أول من قال بها ؟ بل هل قال بها غيره؟! وما هي ضوابطها وحدودها؟ وما مدى منهجيتها؟ ولم يخبرنا الفقيهي هل من كمال (الحاسة التاريخية) ان نقبل من روايات الكذابين ما نشاء؟ ونرد من رواية الثقات ما لا يتوافق مع هذه (الحاسة) ؟! وهل من دلالة صدق (الحاسة) ان تكون (موظفة) لتيار معين؟ أو مذهب تاريخي معين؟! ونتائج معينة؟!.

إذن فهذا الضابط (الجديد) الذي ادخله الفقيهي هو معول (عتيد) ليس لهدم الرأي الآخر وإنما لهدم حقائق التاريخ الإسلامي اذ يصبح التاريخ الإسلامي تحت مطرقة ضابط غير منضبط ولا يمكن قياسه ولا معرفة حدوده فيصبح المؤرخ (يرفض بالحاسة) ويقبل (بالحاسة) بعيداً عن منهج أهل الحديث في قبول الرواية أو ردها وبعيداً عن مناهج الدراسات التاريخية عامة وهذا من اخطر المعاول الجديدة في هدم التاريخ الإسلامي خاصة ولذلك رأينا الفقيهي ينفرد في رسالته بأشياء (من العجائب الجديدة) !! لعل لحاسته التاريخية الدور الأكبر في وجودها !!.

الملاحظة الحادية والعشرون :

ثم دلل الفقيهي على · (نقص الحاسة التاريخية) عندي بقوله :«نظرتك إلى بيعة علي نظرة جزئية تفصلها عما قبلها أحداث).

أقول : كلام الأخ الفقيهي هنا يشبه الكلمات المتقاطعة أو على طريقة المثل القائل (الحسن والحسين بنات معاوية)!! فهل إن أخذت (بيعة علي) نموذجاً أرى في ضوئه مدى التزام الدراسات الجامعية التطبيقي بالجانب النظري هل يلزمني ان أذكر أحداثاً أخرى غير البيعة حتى تكتمل (الحاسة) !! لا ريب ان موضوعات التاريخ الإسلامي كثيرة وبينها ترابط لكن ما المانع من التركيز على دراسة حدث معين؟! فالتركيز عليه لا يعني الجهل بغيره إلا في (حاسة الفقيهي) !! فالأخ الفقيهي يظهر انه يتشبع بألفاظ لا يعرف معناها ولا مدى منهجيتها ولا حدودها حتى يظن من قرأ مقاله انه وصل إلى درجة تجعله يصحح ويضعف بـ (الحاسة) وبهذا يستمر (الضحك على القراء) !! وقول الفقيهي بـ (الحاسة) فيه اتهام لمنهج المحدّثين بأنه لن يكفي بل لا بد من (حاسة) وهذه الحاسة ليست مشاعة وإنما توجد عند (الخواص) ومنهم الفقيهي !!

ولأول مرة في التاريخ الإسلامي وفي منهج المحدثين تدخل (الحاسة) مقياساً من مقاييس القبول والرد في الروايات.

وأرجو ان يكون الاعتماد على هذه (الحاسة) من منهج الفقيهي وحده وليس من منهج القسم الذي كتب عنه (نبذة موجزة) !!

على أية حال الفقيهي ليس وحده الذي يصحح ويضعف بدعاوى هلامية لا تمسك منها بشيء ولا تستطيع قياسها ولذا تجد أحدهم إن فشل في تطبيق منهج المحدثين أو لم تعجبه بعض النتائج يلجأ إلى (العقل) ومرة إلى (العاطفة) وثالثة إلى

(الوجدان) ورابعة إلى (التخـيل) إلى ان وصلنا إلى (الحاسة) وهي أوسع ضابط فضفاض سمعت به كما انها أبعد الضوابط غموضاً، فهذه (المخارج) يُكثر من الاعتـماد عليها الذين تكثر أقوالهم وتقل تطبيقاتهم ولذلك الفقيهي لم يذكـر (الحاسة) في مقدمة رسالته لا من قـريب ولا من بعـيد لكنه عنـدما وجـد أن ثبـاته على منهج المحدثين سيتعبه لجأ إلى (الأحاسيس) !! وبهذا يقطع علي الطريق في نقده لأنني لن أستطيع التحكم في (حـاسته) ولا (الرد عليها) فله الحق (ان يحس) كما يشـاء لكن ليس له الحق في فرض (هذه الحاسـة) على حقـائق التاريخ الإسلامي ولا على مـنهج المحدثين ولا مناهج المؤرخين.

الملاحظة الثانية والعشرون :

كرر الفقيهي استنكاره لمقارنتي بين الفـتنة آخر عهد عثمان وفي عهد علي وبين ابن عـديس ومعاوية وقد سبق الجـواب عليها في حلقات ماضية ورسالة الفقيهي نفسها ضد ما توصل إليه في المقال وهذا التناقض بين الرسالة والمقال ليـس غريباً فقد تتغـير (الحاسة) من وقت لآخر حسب المناسبة والوسيلة والظروف !!

الملاحظة الثالثة والعشرون :

زعم الفقيهي أنني تجاهلت روايات أوردها في رسالته وزعمت انه أهملها.

أقول : الرسالة بين أيدينا ومبحث البيعة فيها من ص ٩٠ إلى ص ١١٧ أورد فيها الفقيهي رواية سيف ص ٩١، ٩٢ ثم خلطت رواية الحاكم مع الامام أحمد ص ٩٢، ٩٣ وبعض رواية المسور بن مخرمة ص ٩٦ . فأين رواية ابن عباس التي رواها الطبري في تاريخه (٤/ ٤٢٧) وهي جزء من رواية أبي بشير العابدي والروايتان في السنة للخلال أيضاً (ص٤١٦) واين رواية الشعبي التي اوردها الحافظ في الفتح (١٣/ ٥٤) نقلاً عن تاريخ البصرة لعمر بن شبة (وهو اليوم مفقود)، واين رواية ابن عمر في كتاب الفتن لنعيم بن حماد (١/ ١٨٦) واين رواية الاسود بن يزيد النخعي التي رواها الحاكم في المستدرك (٣/ ١١٤) واين رواية الحسن البصري في فضائل الصحابة للإمام أحمد (٢/ ٥٧٦) واين رواية الاشتر التي رواها ابن ابي شيبة في المصنف (١٥/ ٢٢٨) وصححها الحافظ في الفتح (١٣/ ٥٧) فهذه ست روايات كاملة صحيحة أو حسنة أو هي على الأقل خير من رواية سيف بن عمر، فلماذا لم يوردها؟ بل الغريب من ذلك انه يزعم انني سرقتها من رسالته مع انها ليست فيها البتة!! فكيف يتشبع الأخ الفقيهي بما ليس عنده وأقول له : الا تتقي الله في هذا ؟ إذا كنت تنكر مثل هذه الأمور المعلومة الظاهرة فكيف سترجع عن الأخطاء في الأمور الغامضة؟! ولم تذكر في ملحق الرسالة من الروايات السابقة الا رواية الاشتر فقط لكنك اوردتها في مناسبة غير مناسبتها ولم تستفد من تقرير الاشتر، وقوله: (ان القوم بايعوا علياً طائعين غير مكرهين).

الملاحظة الرابعة والعشرون :

قول الأخ الفقيهي : (وقليل من الملاحظات التي أوردتها قد تحتمل الصواب وقد تحتمل الخطأ).

أقول : أي انني ـ في نظر الفقيهي لم أصب ولا في ملاحظة واحدة من الملاحظات وهذه مكابرة منه وانا على استعداد كامل لأن نتحاكم إلى من يشاء ولو إلى قسم السيرة والتاريخ بالجامعة فإن لم يجزموا بصواب كثير منها ـ على الأقل ـ فللفقيهي عليَّ ان أعلن رجوعي إلى قوله كما أعلنت نقد رسالته. وأنا أجزم ان الفقيهي يجزم بصواب كثير من الملاحظات التي أوردتها!! لكنه لا يكتب للحق وإنما يظهر انه يكتب لفئة محدودة من طلابه وأصدقائه!! للتلبيس عليهم! ولو كانت رسالته مطبوعة لما تجرأ على المكابرات الظاهرة والتي لا يحتاج اكتشافها لكثير علم ولا عمق بحث.

الملاحظة الخامسة والعشرون :

ومن عجائب ملاحظات الفقيهي عليَّ ملاحظة (الصراحة) !! فقال ـ لله دره ـ : «لفت نظري جرأتك في التعبير عن آرائك العلمية بكل صراحة)!!.

أقول : وأنا لفت نظري انك (لا تعبر عن آرائك بكل صراحة)!!! ثم متى كان التعبير عن الرأي بكل صراحة من (الملاحظات)؟! وما العيب في ذلك؟ (فتلك شكاة ظاهر عنك عارها) كما يقول ابن الزبير.

وإذا كان الفقيهي يستغرب مني (الصراحة) فهل يكون نقيضها هو (الصواب) ؟!! أم ان الفقيهي وجد شحاً في الملاحظات حتى وصل به الأمر لاتهامي بـ (الصراحة) !! ولا ريب انني اشكر الفقيهي على هذه التهمة !!

وهي أكبر دليل على انه (بخلافها) ما دامت عنده من الملاحظات!!.

الملاحظة السادسة والعشرون :

من أدلة الفقيهي على قلة معلوماتي (بكيفية تطبيق المنهج الحديثي في التاريخ) أنني ناديت بالاقتصار على الروايات الصحيحة ونبذ الرواة الضعفاء. وردّ على ذلك بقوله (وهل هذا هو منهج الشيخين في صحيحيهما)؟!

أقول : الفقيهي خلط هنا بين مسألتين مسألة الصحيح الاصطلاحي والصحيح المطلق فالمطلق يدخل فيه (الصحيح لغيره والحسن والحسن لغيره) ومن المعلوم ان الحسن لغيره يعني تضافر الأدلة الضعيفة ضعفاً غير شديد. أما الصحيح الاصطلاحي فيعني رواية الثقة الضابط عن مثله من مبتدأ الاسناد إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. أما الشيخان فلم يُخرجا اخباراً انفرد بها كذابون أو ضعفاء شديدي الضعف ولا يجوز تحميلهما منهج الفقيهي وأخطاءه والكلام في هذا يطول جداً ويتشعب لكن خلاصته ان الفقيهي أورد كثيراً من الروايات الباطلة سنداً ومتناً مع وعده

بتجنب ذلك وقد استعرض هذه النقطة بتوسع الشيخ مفلح الشمري في رده على الفقيهي ولا داعي للتكرار.

الملاحظة السابعة والعشرون :

قول الفقيهي :(بل مما ذكرته في مقدمة الرسالة، الاعتماد على بعض الروايات الضعيفة بشرط ألا يكون لها علاقة بأمر عقدي أو شرعي أو يبنى عليها حكم أو نتيجة مؤثرة وكانت مسايرة للروايات الصحيحة واستبعادها عند شذوذها وتفردها ونكارتها).

أقول: للأسف ان الفقيهي لم يفِ بما وعد به هنا فكم من رواية منكرة شاذة بنى عليها حكماً ونتيجة مؤثرة. والأمثلة كثيرة جداً لكن لعل من أوضحها. ما نقله ص ١١٥ من رسالته عن أبي مخنف (ان علياً ارسل إلى خالد بن العاص بأن يأخذ البيعة من أهل مكة لكن أهل مكة اجمعوا تقريباً على رفض بيعته). ونسب هذا للبلاذري في انساب الاشراف. وبنى الفقيهي على هذه الرواية الشاذة النكرة نتيجة مؤثرة وحكماً كبيراً وهي :(ان أهل مكة اجمعوا على رفض بيعة علي) مع ان الرواية ـ أصلاً ـ لم يروها أبو مخنف وإنما رواها البلاذري من طريق ابن جعدبة عن ابن كيسان وفيها ابن جعدبة كذاب انظر الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٢) ثم ان ابن كيسان متأخر جداً عن تلك الأحداث فهذا نموذج مبسط يهدم ما وعد به ويبين لنا ان الفقيهي لا يفي بوعوده فهذه الوعود كأنَّ المقصود منها إرضاء المشرف والمناقشين.

أما عند التطبيق فتجده ينسب الرواية لأبي مخنف لأنه أقل

ضعفاً من ابـن جعدبة فابن جعدبة (كذاب وضّـاع للأحاديث) أما ابو مخنف فضعـيف شيعي. فيظهر انه يريد ان يُظهـر (بأن الشيعة معترفـون بأن أهل مكة لم يبايعوا)!! وبهذا يضرب الفقـيهي أكثر من عصفـور بحجر واحد وأول هذه العـصافير وأبرأها (عـصفور الحقيقة) !!

الملاحظة الثامنة والعشرون :

قوله (أما سيف بن عمر فأعدل الاقوال فيه ما جاء في التقريب :(ضعـيف في الحديث عمـدة في التاريخ) وذكـر انني قد تجنيت عليه كثيراً وانه لا يعرف أحداً قال فيه ما قلت إلا المستشرقين وطه حسين ومرتضى العسكري).

أقول : هذه النقطة قد أجاد الشيخ مفلح الشمري في ردها على الأخ الفقـيهي والاخ مـفلح ألصق بأهل الحـديث من الفقـيهي، لكنني أريد ان انقل عجيبة من العجائب ذكرها الفقيهي في رسالته وتتعلق بسيف بن عمر.

فأنتم ترون هنا ان الفـقيهي يدافع عن سيف ويقـول انه (عمدة في التاريخ) فعل هذا لأنني أرى ان سيف بن عمر كذاب وان اكثر أهل الحديث أجـمعـوا على تكذيبه أو تركـه أو اتهامه بـالضعف الشديد أو الزندقة والعـجيب أن الفقيـهي يرى هذا الرأي كما في رسالته فقد قال ص٢ :(وقد شاعت أخبار شوهت تلك الأحداث بسبب روايات الاخباريين. . إلى ان قال : وروايات آخرين ضعفوا

في الرواية كسيف بن عمر والواقدي فهؤلاء نقلوا لنا أحداث تلك الفترة بصورة فيها الزيادة والتشويه والتحريف والطعن في الصحابة وتنقصهم ما يقشعرّ لها الابدان وتستنكره القلوب المؤمنة..)!! ليس هذا فقط بل يصرح ص ٤ بقوله (لم ادرس أسانيد الروايات التي تأتي من فريق الاخباريين المشهورين كالواقدي وسيف وهشام الكلبي وابي مخنف وامثالهم لأن هؤلاء بين متروك أو ضعيف ضعفاً شديداً).

إذن فالفقيهي يرى ان سيفاً إما (متروك) أو ضعيف ضعفاً شديداً) يعني ان الفقيهي عدل عن (أعدل الأقوال في سيف) كما زعم في المقال ولم يتقيد بقول ابن حجر في سيف بن عمر فابن حجر يقول في سيف (عمدة في التاريخ) والفقيهي يقول (متروك أو ضعيف ضعفاً شديداً) لأنه يعرف ان ابن حجر وهم في إطلاق مثل هذا القول لكن الفقيهي هنا يريد ان يلزمنا بقول ابن حجر مع ان الفقيهي نفسه لم يلتزم به في رسالته لكنه (ضحك على المناقشين والمشرف) وذكر في مقدمة الرسالة ضعف سيف (الشديد) لكن رسالته ملأى من روايات سيف فانخدع المشرف والمناقشون بالنظرية ولم يحاكموا التطبيق !! ثم ان الفقيهي الآن عاد (للتعبير عن آرائه بكل صراحة)!! لكن بعد ماذا ؟! بعد ان حاز على الرسالة وافلت بفضل منهج نظري جميل وبجملة (وعود) ذكرها في المقدمة لذر الرماد في العيون (فالفقيهي لا زال يضحك علينا)!! فقد كان شديد الوطأة (نظرياً) على سيف بن عمر للأسباب السابقة فلما كشفت له زيف نظرياته وانه في الواقع

لم يلتزم بها عاد إلى (تقوية سيف) !! وقد يعود إلى شطب (تضعيف سيف) من مقدمة رسالته فالرجل ذكي (ولا يعبر عن آرائه بكل صراحة)!! وهو مستعد لتغيير احكامه حسب الظروف والمصالح وردود الأفعال.

وقفة مع نقد الخطيب

أود الاشارة الى انه اتصل بي بعض الاخوة الافاضل والتقيت بآخرين ابدى كثير منهم الرضا بالمقالات الا ما ذكرته عن كتاب (العواصم من القواصم) مع تعليقات الخطيب فهم يرون انني قد قسوت على الكتاب ومؤلفه ومحققه الخطيب مع ان بعض هؤلاء الاخوة وافقني على ان كتاب (العواصم) مع تعليقات الخطيب فيه عاطفة وتعصب زائد لبني امية وذم لمخالفيهم وان فيه تضعيفا لاحاديث صحيحة وتقوية لروايات واحاديث ضعيفة لكنهم يرون ان كتاب (العواصم) ليس أسوأ ما في الساحة من كتب فكان الاولى ان نوجه النقد لما هو أولى منه.

وانا اشكر هؤلاء الاخوة جميعا سواء من وافقني في الاعتراف بأخطاء كتاب (العواصم) وتعليقات الخطيب على وجه الخصوص او الذين تحفظوا على نقدي للكتاب.

لكنني مع هذا الشكر أؤكد لهؤلاء ان هناك فرقا واسعا بين من

قرأ كتاب العواصم مع تعليقات الخطيب وحاكمه للمنهج ورجع للمصادر وحاول توثيق جميع نصوصه وبين من قرأه مقلداً وانخدع به.

فقبل ان ندافع عن كتاب العواصم لابن العربي او (الرعيل الاول) للخطيب فيجب اولا ان نقرأه كمرحلة اولى ثم نحاكمه الى المنهج كمرحلة ثانية ونحاكمه الى نظرياته كمرحلة ثالثة ونرجع الى المصادر وندرس دعاويه وما يورده من روايات واحاديث ثم ننظر ما هي تلك الروايات التي يصححها وهي ضعيفة؟ ولماذا صححها؟! وما هي تلك الاخرى التي يضعفها وهي صحيحة؟ ولماذا فعل ذلك؟ وما هي الشخصيات التي يثني عليها بكثير من المبالغة؟ ولماذا فعل ذلك؟ ومن هم الناس الذين يتنقصهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة؟ ولماذا يفعل ذلك؟! وهكذا فاذا فعلنا هذا فسنكتشف الاخطاء بانفسنا ولن ندافع عن كتاب العواصم ولا تعليقاته بالباطل كما سنعرف بعلم ما فيه من حق وهذه الطريقة (البحثية) خير من الطريقة (الغوغائية) التي تدافع عما لا تعرفه وتمدح ما تجهله. وحقيقة ان اصل كتاب (العواصم) فيه خير كثير لولا ان تعليقات الخطيب حرفته عن الجادة تماما مثلما نجد كتابا في العقيدة سليما فيأتي شارح ويوجهه لعقيدة معينة ربما لا يريدها صاحب (المتن) فكذلك كتاب (العواصم) فقد جَعَلَتْهُ تعليقات الخطيب يصب في نصرة بني امية!! والقومية العربية وبينهما تلازم ومن عرف سيرة محب الدين الخطيب لم يستغرب هذه (الأموية القومية)!! فيه فقد كان رحمه

الله من مؤسسي (العربيـة الفتاة) وهي مؤسسة قومـية سرية وقاوم الدولة العثـمانيـة فسببت له هذه (القوميـة) ميـلا للدولة الاموية ورجالهـا بصفتهـا لم تعتمـد على العنصر الاجنبي!! كمـا فعلت الدولة العباسية فهذه العقدة عقـدة (القومية) كانت سببا في تركيز الخطيب رحمه الـله على تمجيد الدولة (الأموية) ومـدح رجالاتها حتى الظـلمة منهم كـالحجاج وزياد وابنه ويـزيد والوليد وجعـلته يتنقص من مخـالفيهم ويطعن فـيهم وفي صدقـهم حتى وصل به الامر لاتهام بـعض الصحابة المخالفين لبني أمـية بالكذب!! وهذا خلاف عقيدة اهل السنة الذين (يعدلون) كل الصحابة والتعديل لا يعني انهم لا يخطئون لكن يعني انهم لا يكذبون!!

على اية حال فالخطيب رحـمه الله تجد جُلَّ كتبه فيـها (انتصار مبطن) للقوميـة العربية ويحاول مدح (مرتكزاتهـا التاريخية) ومن البداهة ان كل حركة قومية او غيرها في الوطن العربي والاسلامي تحاول ان توجد لها (المبرر الشرعي والتاريخي) فليس بمستغرب ان يلجـأ في تلك الظروف الى (القـوميـة العـربيـة) لمقاومـة الدولة العثمانيـة ولا من الغريب ان يلجأ الى (بني أمية) لتبـرير (القومية العربية) تاريخـياً وحضارياً!! كل هذا لن يعـرفه ولن يقتنع به إلا من عرف (سيرة الخطيب كاملة)!! لان معرفة سيرة المؤلف تساعد على فهم اتجاهاته في المؤلفات!! وتساعد على فهم مواقفه وعذره أو عدم عذره في اتخاذ بعض تلك المواقف.

اما نحن فلـلاسف لا ندرس سيرة مـحب الدين الخطيب ولا

نعرف عن تاريخه واعماله الا التعليق على كتاب العواصم!! وهذا الذي جعلنا نشتط في الـدفاع عنه دون علم ولا هدى والغريب ان الذين يدافـعون عـنه بالباطل هم مـن اشد الناس نقـدا للقـوميـة العربية، ورجالاتها!! وكـأنهم لا يعرفون ان محب الدين الخطيب رحمـه الله كان من رجالاتهـا ولو عرفـوا ذلك لطمسوا فـضائل الرجل فـلا خيـار ثالثاً عند هؤلاء ولا نجـد الا القبـول المطلق او الرفض المطلق.

نعود ونقول: ان المنهج الحق في الدفاع عن الكتب او نقدها هو التفصـيل والابتعاد ما امكن عن التعـميم الا بعد استيـفاء الجانب التفصيلي. واسوأ ما في الدفاع او النقد ان يكون بجهل وان اقترن الجهل بالهوى فـقد اكتملت المأسـاة. فلذلك انا ارحم لحال بعض المدافعين عن بعض الكتب الذين يدافعـون عنها ولم يقرؤوها ولم يفهمـوها ولم يحاكموا نصـوصها الى المنهج!! فهـؤلاء يحكمون على عقولهم وعلى مواقفـهم بشتى انواع العيوب!!، وكنت اظن اننا قد تجـاوزنا هذه المرحلة!! لكننا للأسف مـا زال كثيـر منا لم يكتشف جهله وأكبر من هذا انه يريد فرض ما جهله على ما علمه الناس!!

ثم أعود الى الملاحظات على ما كتبه الاخ الفـاضل عبدالحميد فقيهي فأقول:

الملاحظة التاسعة والعشرون

ذكر الفقيهي سيف بن عمر والواقدي وغيرهما من المؤرخين وفضل سيفا عليهم بقوله (وسيف في الحقيقة افضل هؤلاء) اقول: الفقيهي ظلم (الحقيقة) ولو بحث في كتب الجرح والتعديل لوجد ان الواقدي وثّقه نحو سبعة من الأئمة المحدثين بل اسماه بعضهم (أمير المؤمنين في الحديث) بينما سيف بن عمر لم يوثّقه احد فكيف يظلم الفقيهي (الحقيقة) بتفضيله سيفاً على الواقدي؟

الملاحظة الثلاثون

قوله: (ولو أهملت روايات سيف وامثاله لسقط جزء كبير من التاريخ).

أقول: اولاً: الضعفاء مراتب وليسوا في مرتبة واحدة، فالضعيف الذي لم يؤثر عنه الكذب والاختلاق او المختلف فيه فهذا نعم يستفاد منه في الاخبار اما من جرب عليه الكذب والاختلاق مثل سيف وابن جعدبة فلا ولا كرامة فالفقيهي يعمم ويخلط اموراً فيها تفاصيل كثيرة.

ثانيا: قول الفقيهي السابق يقول به ايضا كثير من المؤرخين ليتخذوا من القول السابق جسرا لاخذ ما يحبون وترك ما لا يوافق اهواءهم واحكامهم المسبقة فنجد احدهم ينتقي من روايات الواقدي وابي مخنف وسيف ما يتوافق مع ما يحب ويقويه ويترك ما سوى ذلك ويضعفه فيأتي آخر ويأخذ الجانب الآخر فيظهر للقارىء ان التاريخ الاسلامي متناقض!!

والاولى ان نتفق على ضوابط تفصيلية ومعايير صحيحة واضحة توجب على من اتبعها ان يجد النتيجة نفسها خصوصا في النتائج الجوهرية والكبرى.

وقول الفقيهي السابق يقول به كثير من اصحاب الدراسات الجامعية فهو يساعدهم على السطحية ويريحهم من التعمق والجلد البحثي!! ولذلك تجدهم يختلفون في النتائج اختلافات جوهرية مما يعني أن الاهواء والانطباعات هي التي تحدد النتيجة وليس المنهج النظري!! اضافة إلى هذا كله فقولُ الفقيهي السابق مبني على الجهل بالشيء لا على العلم به فهو لم يجرب جمع المادة التاريخية من رواية الثقات ولو فعل ذلك (لسقط) زعمه السابق!!

الملاحظة الحادية والثلاثون

قول الفقيهي (والذي أُريد توضيحه هنا ان روايات سيف بن عمر في الفتنة تتفق غالبا مع روايات صحيحة او حسنة...)أ.هـ.

أقول: هذا كلام من لم يقرأ روايات سيف بن عمر ولا قارنها بغيرها ولو استعرضتُ مخالفة سيف بن عمر لغيره من المؤرخين الثقات في هذا الموضوع لطال بنا المقام، والفقيهي نقل هذا القول من يوسف العش في كتابه (الدولة الأموية). ولم يقارن ـ لا الفقيهي ولا العش ـ روايات سيف بروايات الثقات وإلا لما قالوا ما قالوا. بل إن روايات سيف في الفتنة خاصة لها منهج معين

يختلف تماما عن كل ما رواه الآخرون من الثقات والضعفاء على حد سواء.

والفقيهي نفسه يعترف بان سيف بن عمر (ضخّم) دور عبدالله بن سبأ ولم يجرؤ الفقيهي ان يقول ان سيفا (اختلق) دور عبدالله بن سبأ في الفتنة (لان الفقيهي لا يعبر عن آرائه بكل صراحة)!! مع ان سيفا قد انفرد برواية اخبار ابن سبأ وجعله سبب التنازع مع ان اسباب التنازع مذكورة في الكتاب والسنة.

الملاحظة الثانية والثلاثون

قول الفقيهي: (وتسقط بعض الروايات (روايات سيف) مثل تضخيمه لدور ابن سبأ).

اقول: لكن رسائل اكثر زملائك سواء في الجامعة الاسلامية او ام القرى او الامام او غير ذلك من الجامعات لا يزالون يثبتون روايات سيف في (تضخيمه) ابن سبأ ولا يسقطونها مثلما تسقطها أنت هنا!! فأنتم متناقضون في حدث كبير مثل عبدالله بن سبأ!! بل ان رسالة الدكتور سليمان العودة هي في اثبات دور (عبدالله بن سبأ) فانظروا كيف ان نتائج الرسائل التي يُثني عليها الفقيهي قد اختلفت نتائجها اختلافا كبيرا وليست من الاختلافات اليسيرة!!

وثناء الفقيهي إما أنه عن جهل بتلك الرسائل او محاولة

لاستعطاف اصحابها لكن الأسوأ من هذا انه يصعب على صاحب (رسالة جامعية) ان يرجع الى الحق خصوصا في النتائج الكبرى!! لأن رجوعهم الى الحق سيفسره طلابهم بانه (عار وعيب وجهل) وهم غير مستعدين للظهور امام طلابهم بمظهر (الجاهل) الذي ارتكب عيبا ولذلك سيصرون على الثبات ـ ما امكن ـ على نتائج رسائلهم حتى ولو عرف اكثرهم ـ في قرارة نفسه ـ انه قد اخطأ، والعيب ليس فيهم فقط فهم ضحية (تربية) هذه التربية التي لا ترحم الراجع الى الحق ولا تساعده على الاعتراف بأخطائه ولا تعودنا هذه التربية على التحاور مع الآخرين. وقد آتي في مقالات لاحقة على إلقاء الضوء على حقيقة (دور عبدالله بن سبأ في الفتنة) بتوسع وبيان كيف ضحك سيف بن عمر على المسلمين باسطورته وتبعه في ذلك موثقوه المعاصرون ولم يكتشفوا ضحك سيف الى الآن، وسترون أن اثبات دور عبدالله بن سبأ (في الفتنة) يتناقض مع الكتاب والسنة قبل تناقضه مع الروايات الصحيحة.

الملاحظة الثالثة والثلاثون:

قوله فيَّ: (واستشهاده بروايات ضعيفة تتعلق بكره بعض الصحابة لبيعة الثلاثة الصديق والفاروق وعثمان ويبني عليها أحكاماً). ثم دلل الفقيهي على كلامه السابق بقوله (وهو يستخدم روايات الرافضة المحترقين في قضية مهمة وحساسة كقوله: فبيعة

أبي بكر كرهها بعض الصحابة ومنهم سعد بن عبادة وكثير من الأنصار وبعض بني أمية وبعض بني هاشم). ثم ذكر الفقيهي أن معتمدي في هذا على (رواية ابي مخنف واليعقوبي)!!.

أقول: أولاً: الفقيهي يحكم على كل رواية لا يعرفها حكماً (غيابياً) بأنها من روايات الرافضة وكأنه يرى نفسه ينبوعاً للروايات (السنية) أما ما يجهله فهو عنده من طريق المبتدعة. فالحد الفاصل بين روايات السنة والمبتدعة هو علمه بتلك الروايات من عدمه!!.

ثانياً: الفقيهي نفسه يستدل بروايات (الروافض المحترقين) في (قضايا حساسة) فقد استدل في رسالته برواية نسبها لأبي مخنف وهو عنده (رافضي محترق) أن (أهل مكة أجمعوا على رفض بيعة علي)!! فالفقيهي يجيز لنفسه مايحرمه على الآخرين وهذا من كمال (فقهه) وقوة (حاسته)!!. مع أن الرواية ليست لأبي مخنف كما سبق أن ذكرنا في مقالات سابقة.

ثالثاً: ما قلته سابقاً في أن بعض الصحابة كره بيعة أبي بكر وبعضهم كره بيعة عمر وآخرين كرهوا بيعة عثمان وفرقة رابعة كرهت بيعة علي لازلت على هذا القول ولي أدلتي من روايات (أهل السنة) وسيراها الفقيهي بعد قليل، لكن كراهية بعض الصحابة لبيعة خليفة من الخلفاء الراشدين لا يعني طعناً في الخلافة ولا في صحة البيعة وقد ذكرنا في تلك المقالات أنه لا يشترط في صحة البيعة ولا في شرعية الخلافة إجماع الأمة ولا إجماع أهل الحل والعقد وهذا من يسر الاسلام وواقعيته.

أما الروايات التي تدل على أن بعض الصحابة كره بيعة أبي بكر فمنها ما رواه البخاري (٧/ ٢٠ مع الفتح في صحيحه) من اجتماع الأنصار على سعد بن عبادة وذكر البخاري المشادة بين عمر وحباب بن المنذر حتى تمت بيعة أبي بكر وفيها قال بعضهم للمهاجرين (قتلتم سعد بن عبادة فقال عمر: قتله الله) فهذا الحديث مشهور في الصحيحين (وليسا من كتب الرافضة) وفي الحديث دلالة على أن سعد بن عبادة وهو (بدري) كره بيعة أبي بكر ولاريب أن كثيراً من الأنصار وخاصة قبيلته (الخزرج) ومنهم ابنه قيس بن سعد والحباب بن المنذر كانوا على رأيه في كراهية بيعة أبي بكر وإن كانوا قد بايعوا بخلاف سعد فانه لم يبايع.

ومن ذلك ما رواه البخاري (في صحيحه مع الفتح ١٢/ ١٥١) عن عمر من تخلف علي والزبير ومن معهما عن بيعة أبي بكر وفيها قول عمر: (وخالف عنا علي والزبير ومن معهما) ولاريب انهما لن يتخلفا عن بيعة أبي بكر الا عن عدم رضى. وذكرت عائشة أن علياً لم يبايع أبابكر أشهراً عدة رواه البخاري في (صحيحه مع الفتح ٧/ ٥٦٤).

إذن فعلي سيد بني هاشم والزبير بن العوام كبير بني أسد وسعد بن عبادة سيد الخزرج وأبوسفيان كبير بني أمية وغيرهم من المتبوعين لم يرضوا ببيعة أبي بكر ولابد أن يكون معهم بعض قومهم ـ على الأقل ـ في كراهية بيعة أبي بكر لكن هذه الكراهية لن تضرها شيئاً فقد انعقدت وبايع بعض الكارهين كالأنصار

وتريث بعضهم كعلي والزبير وامتنع بعضهم كسعد بن عبادة فهذه الروايات موجودة في الصحيحين فكيف بغيرهما، لكن الفقيهي يجهل روايات الصحيحين ويزعم أننا نعتمد على روايات (الروافض) وهو بهذا يحاكم علم الناس إلى جهله فيخرجهم من السنة إلى البدعة ومن المسلمين إلى المستشرقين بهذا الجهل وهذه من (القواصم)!!. صحيح أن هناك روايات ضعيفة ومرسلة تعارض روايات الصحيحين وتثبت بيعة علي وسعد بن عبادة لكن تلك الروايات لا تقاوم روايات الصحيحين ولا يثبتها الا الذين يخشون أن تخلف الواحد أو الاثنين يضر بالبيعة!! فلذلك تجدهم يحاولون رد روايات الصحيحين وتقوية الروايات الضعيفة والمرسلة. وكون بعض الصحابة كره بيعة أبي بكر أو كان يرى اختيار غيرها أمر مشهور معلوم، بل ان ابن تيمية وهو في معمعة الرد على الروافض يعترف بهذه الحقيقة فقد قال في منهاج السنة (٧/ ٤٩): (وبايع المسلمون أبابكر وكان أكثر بني عبدمناف من بني أمية وبني هاشم وغيرهم لهم ميل قوي إلى علي بن أبي طالب يختارون ولايته). وقال في المنهاج أيضاً (١/ ٥٣٠): (وصار أبوبكر إماماً بمبايعة جمهور الصحابة). ولم يقل (كل الصحابة) وقال (٦/ ١٧٦): (وقد تخلف سعد بن عبادة عن بيعة أبي بكر)!!.

ولعل هذه الاعترافات من ابن تيمية هي أشد على الفقيهي من ثبوت روايات الصحيحين!! لأننا تعودنا على قبول أقوال العلماء أكثر من قبولنا للنصوص الصحيحة. فنحن صناعة تربية تجعلنا

نهتز لأقوال العلماء ولا نأبه بالنصـوص الصحيحة من أحاديث أو روايات وهذا مرض عـام مسـتشـر في المجتمع وليس مـن العيب محبة أقوال العلماء الصحيحة لكن من العيب والجهل تقديمها على النصوص الصحيحة.

وسيأتي كراهية بعض الصحابة لبيعة عمر أو عثمان أو علي في الملاحظات القادمة ويأتي معها بيان أن هذا لا يضر بيعتهم شيئاً إلا عند من يجهل (شروط البيعة الشرعية)!!.

الملاحظة الرابعة والثلاثون

قول الفقيهي: (وما ذكره عن طلحة انه لا يختار بيعة عمر فهذا ورد من طريق ضعيف جداً والذي يـصل إلى مرتبة الحسن هو ان رجلاً من المهاجرين هكذا بالإبهام).

أقول أولا: قد ورد التصريح باسم (طلحـة) في الكارهين لبيعة عمر في أكـثر من رواية منها واحدة اسنادها صـحيح (سآتي على ذكرها).

ثانياً: الفقيهي هنا أيضاً يحكم على مـا لم يعرفه بأنه (ضعيف جداً).

ولعل من أشهر الروايـات التي لم يطلع عليها الفقـيهي عندما كتب المقـال أو أنه ظن انه يختص بمعرفتـها: ما رواه ابن عسـاكر (في ترجمة عـمر ص٢١٢) بسند صحيح عن عـائشة قالت: (لما

حضرت أبابكر الوفاة استخلف عمر فدخل عليه علي وطلحة فقالا: من استخلفت: قال عمر، قالا: فماذا أنت قائل لربك...). وهذه قد رواها ابن عساكر بسند صحيح من طريق الضحاك بن مخلد (صاحب السنة) عن عبيدالله بن أبي زياد (وهو صدوق) عن يوسف بن ماهك (وهو ثقة معروف) عن عائشة فهذا اسناد صحيح وأقل رجاله توثيقاً هو ابن أبي زياد وهو (صدوق) من الطبقة السابعة والضحاك من التاسعة أقول هذا لأن هناك راوياً آخر اسمه (عبيدالله بن أبي زياد) لكنه متقدم من الطبقة الخامسة وهو أيضاً صدوق في الجملة.

فهذا الاسناد صحيح أو هو داخل في (الصحيح المطلق) على الأقل وفيه اثبات ان علياً وطلحة وهما بدريان ومن العشرة المبشرين بالجنة لم يكونا راضيين ببيعة عمر رضي الله عنه.

وهناك رواية أخرى في كراهية كثير من الناس أو بعضهم لبيعة عمر والروايات متفاوتة في القوة منها رواية أسماء بنت عميس عند عبدالرزاق الصنعاني في المصنف (٥/ ٤٤٩) وابن سعد في الطبقات (٣/ ٢٧٤) وابن عساكر (ترجمة عمر ص٢١٢) ورواية زبيد اليامي بسند صحيح إليه في المصنف لابن أبي شيبة (١٢/ ٣٥) ورواية عثمان بن عبدالله بن عمر عند ابن عساكر (ترجمة عمر ص٢١٢) وغيرهما من الروايات التي لا أحب التطويل في استعراضها لكن الفقيهي لم يكن يعرف رواية تصرح بطلحة الا رواية ضعيفة في زعمه ولم يذكرها لنا!!، وها نحن قد

أفدناه بروايات صحيحة وشواهد في الموضوع فليضفها - ان أراد الحق - الى علمه ولا يحكم بعد اليوم على الشيء الذي لا يعرفه بأنه ضعيف أو من رواية المبتدعة حتى (لا يسقط جزء كبير من حقائق التاريخ)!!.

ولعل أوكد بيعة هي بيعة عثمان ومع ذلك فقد عارضها بعض الصحابة أو على الأقل كانوا يتمنون غيره حتى ان ابن تيمية وهو معروف بدفاعه عن الخلفاء الثلاثة وبيعتهم اعترف بهذه القضية في المنهاج (٢/ ٨٩) فقال: (ولما بويع عثمان كان في نفوس بعض الناس ميل إلى غيره فمثل هذا لا يخلو من الوجود).

أقول: وأجمل مافي كلام ابن تيمية كلمته الأخيرة (فمثل هذا لا يخلو من الوجود) وهذا حق يشهد له الواقع انه لم يجمع الناس على الرضا ببيعة أحد من الخلفاء الراشدين وانما كان رضا الأغلبية وتبعت ذلك الأقلية ولن يستطيع الناس الإجماع المطلق على الرضا بحاكم أو خليفة أو امام. لكن الفقيهي ومن معه يجعلون كل الناس مجمعين على (بيعة الخلفاء الثلاثة فقط) ثم يبالغون في (ذم بيعة علي) لأنهم يعرفون أنهم لن يجدوا أحداً يدافع عن بيعة علي بن أبي طالب!! وان وجد ذلك الشخص فالاتهامات له ستكون جاهزة!!، فقد تعودنا أيضاً على اتهام كل من دافع عن علي أو أحد من أهل البيت!!. كما اننا قد تعودنا على عدم مراقبة الله في هذه الاتهامات!!، وبهذا الاتهام يحجم كثير من الباحثين عن الدفاع عن علي رضي الله عنه. بينما

الدفاعات عن يزيد والوليد وبني أميـة والمبالغة في مدحهم تنوء به الكتب الآن.

فنحن بحـاجة إلى الـدفاع عن علي مـثلمـا نحن بحاجـة إلى الدفاع عـن اخوانه الثلاثـة أبي بكر وعمـر وعثمـان فنحن ـ أهل السنة ـ بحاجـة إلى الدفاع عن هؤلاء وهم ـ أي الخلفـاء الأربعة ـ ليسوا في حاجة إلى دفاعنا انما نحن الذين بحاجة إلى الدفاع عنهم بالحق ولا يعني هذا عصمتهم وانهم لا يخطئون لكنهم أقل الناس خطأً وأكثرهم فضلاً وأبعدهم عن الشبهة.

الملاحظة الخامسة والثلاثون:

ذكر الفقـيهي أنني في مقال لي أنكرت شـخصية القـعقاع وردَّ بقوله: (بالرغم من وجود ترجمتـه في كتب الصحابة!! كالإصابة لابن حجر وأورد ذكره من غير طريق سـيف وترجمه ابن عبدالبر في الاسـتيعـاب. إهـ ثم حـاول الأخ الفقـيـهي ان يربط إنكار شخصية القعقاع بالتأثر بكتاب مرتضى العسكري.

وأقول: لي مقـال قادم ـ إن شـاء الله ـ عن القعـقاع خـاصة سأترك كثيـراً مما أود أن أقوله هنا لتلك المناسبة. أما كـون القعقاع موجـود في كتب تـراجم الصحـابة فهذا لـيس حجة فـي وجود القعـقاع فكم من شـخصـية مـختلقـة ترجم لها بعض أصـحاب التراجم وأنكرها آخرون.

أما كون ابن حجر أورد ترجمة القعقاع من غير طريق سيف فهذه مغالطة كبرى وقول ظاهر البطلان فالإصابة بين أيدينا وقد ترجم الحافظ للقعقاع فيها (٢/ ٢٣٠) لم يذكر ابن حجر حرفاً واحداً في ترجمة القعقاع إلا من طريق سيف بن عمر ويكفي ان الحافظ في ترجمة القعقاع كرر ذكر سيف بن عمر تسع مرات!! ونقل عن ابن أبي حاتم وابن أبي حاتم انما نقل عن سيف وهذا مصرح به في الصفحة نفسها ونقل الحافظ بعض أخبار القعقاع من إبن السكن لكن ابن السكن صرح بأنه ينقل أخبار القعقاع من سيف بن عمر!!. في الصفحة نفسها أيضاً!! وابن عساكر كذلك في ترجمة القعقاع انما نقل عن سيف!! وسبق ان قلت ولازلت عند قولي (إن جاء أحد بترجمة القعقاع أو ذكره فقط لعالم أو فقيه أو محدث أو أديب أو مؤرخ أو قاص قبل سيف بن عمر فأنا راجع عن قولي). ومن ذلك اليوم لم يقل أحد أنه وجد ترجمة أو ذكراً للقعقاع في مصدر قبل سيف بن عمر ولا يستطيعون أن يجدوها ولو لبثوا عشرات السنين أقول هذا جازماً فإن وجدوها فاحكموا عليّ بما شئتم!!.

بينما من هو أقل من القعقاع شهرة تجده مترجماً في كتب التراجم قبل سيف وبعده!! ولذلك نجد العلماء المتقدمين كالبخاري لم يترجم للقعقاع ولم يذكره لا في تاريخه الصغير ولا الكبير مع انه على شرطه!! وانما بدأ ذكر القعقاع وأخباره من أيام الطبري نهاية القرن الثالث لأن الطبري نقل عن سيف!! والكلام في القعقاع فيه طول سآتي عليه في مقال قادم ان شاء الله

وسترون الى أي حد يضحك علينا سيف وموثقوه.

أما ربط الفقيهي بين انكار شخصية القعقاع وبين كتاب مرتضى العسكري فان هذا الربط لو صح لما ضر البحث شيئاً فالحكمة ضالة المؤمن، ولا ضير على الباحث المسلم أن يستفيد من أبحاث اليهود والنصارى فضلاً عن المبتدعة والفقيهي نفسه لم يستغن في رسالته (الأكاديمية) عن روايات وأبحاث (المبتدعة) بل جعل بعضها حجة في مسائل لكن الفقيهي تعود ان يحرّم على الناس ما يبيحه لنفسه!! وهذا أيضا من (الضحك الفقهي) مثلما (توثيق سيف) من الضحك التاريخي!!.

الملاحظة السادسة والثلاثون:

قول الاخ الفقيهي (أما من قاتل علياً سواءً من أصحاب الجمل أو صفين فلا يطلق على صنيعهم هذا خروجاً ولا يسمون خوارج) ثم زاد الفقيهي بقوله (واطلاق هذا القول عليهم جريمة كبيرة يستحق قائلها التأديب والاستتابة)!!.

أقول: الفقيهي لا يدري ما يقول إلا لما قال هذا القول، لأسباب:

أولاً: لو كان قول الفقيهي السابق صحيحاً فالقيهي نفسه أول من (يستحق التأديب والعقوبة والاستتابة) اتدرون لماذا؟ لأنه نفسه قد اطلق لفظ (الخروج) على الثوار على عثمان وفيهم بعض

الصحابة وأطلق ذلك على الخارجين على علي من أهل الجمل وصفين واليك التفصيل:

قال ص ٨١: من رسالته: (وبسبب موقف علي الفقهي والسياسي من الخارجين على عثمان)!!

وقال ص ٨٢: (وقد قابل عثمان هؤلاء الخارجين)!! ومعلوم لدى الفقيهي وغيره أن الخارجين على عثمان فيهم صحابة رضوانيون ومهاجرون بل وبعض البدريين فهؤلاء أطلق عليهم الفقيهي لفظ (الخروج) وسماهم (خارجين) وهذا أبلغ من كلمة (خرجوا) وقد كرر ذكر الخارجين على عثمان أيضاً في صحفات ٨٨، ٨٤، ١١٦.

أما عهد علي فالفقيهي أيضاً قال ص ١١٨: (انتقض الناس على علي فاعلن معاوية عصيانه وخرج طلحة والزبير إلى مكة)!!.

وقال ص ١١٩: وسبب خروجهما (طلحة والزبير) إلى مكة ليقيما حدود أ.. ولم يخرجوا لاراقة الدماء وإنما للصلح..)!!.

وقال ص ١٣٣: (لكن خروج هؤلاء الصحابة المشهود لهم - يعني طلحة والزبير - واعضاء الشورى ومعهم أم المؤمنين)!!.

وقال ص ١٣٦: (واضاف عليٌ استنكاره لهذا الخروج وخطورة فعله). فالفقيهي يسمي فعل طلحة والزبير خروجاً كما ترون!!

وقال ص ١٤٣: (ولكن الظروف السابقة من خروج طلحة

والزبير . .) وقال: (إن علياً يرى أن طاعته واجبة وخروج طلحة والزبير شق للطاعة وعصيان له)!!.

وقال الفقيهي أيضاً ص ١٤٤: رواية عن علي فيها قول علي: (إنهما لو خرجا على أبي بكر أو عمر لقاتلاهما)!!. وكرر لفظ (الخروج) ص ١٥٠، ١٥٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨١.

ومن أقواله في تلك الصفحات (ندمت عائشة على خروجها)!!. (كان موقف علي واضحاً ممن خرج على طاعته)!!.

واعترف الفقيهي ص ١٦٨، ١٨٩ بأن أهل الجمل وصفين (أهل بغي) وتعريف أهل البغي (هم من خرجوا عن طاعة الامام الشرعي وكان لهم منعة وقوة)!!. فتعريف أهل البغي يشمل (الخروج).

وقال ص ٢٠١: (وعلي هو الخليفة الذي بايعه أهل الحل والعقد ويرى أن معاوية خارج عليه ولابد من قتاله)!!. والخروج هنا اثبته الفقيهي لمعاوية.

وذكر ص ٢٢٢: أنه اتضح للصحابة (أن فرقة معاوية هي الفرقة الباغية) والبغي يقتضي الخروج!!.

أقول: إذن الفقيهي ـ على قاعدته السابقة ـ يستحق التأديب والاستتابة فضلاً عن العلماء الذين حكموا على أصحاب الجمل وصفين بالبغي والخروج عن طاعة ولي الأمر فهم على قاعدة

الفقيهي قد (ارتكبوا جريمة يستحقون عليها العقاب والاستتابة)!!

أما قول الفقيهي (ولا يسمون خوارج). فهـذا رغم صحته إلا أن الفقيهي قد ناقضه ليس في مكان آخر بل بعد اسطر عندما قال في المقال نفسه (وكل من خرج على الامام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة يسمى خارجياً)!! وهكذا لا أكاد أجد للفقيهي قولاً يعقده في مكان إلا ويحله في مكان آخر ولا يثبت على قول وهذه سياسة كثير من المؤرخين المعاصرين ولا ادري كيف أفسر مرور هذه التناقضات بسهولة على الاخ الفقيهي إلا موافقة لمنهج هؤلاء.

على أي حال أنا فرقت بين البغاة والخوارج في المقالات نفسها ومنها مقالي الاخير من (كيف يضحك علينا هؤلاء) ففيها قولي (ضد الخارجين على علي من البغاة والخوارج).

فصرحت بالتفريق بينهما وأنَّ (الخارجين) قسمان بغاة وخوارج.

ولم يقل أحد إن كل البغاة خوارج، فالخارجون على الامام أقسام منهم البغاة ومنهم الخوارج ومنهم المارقون وقطاع الطرق فهذا أمر واضح اراد الفقيهي خلطه وايهام القراء بأنني خلطت بين أقسام البغاة وأنا اتحدى أن يجد لي الفقيهي قولاً خلاف ما قاله علماء أهل السنة في أهل البغي والخارجين عن طاعة الامام.

بل اتحدى أن يجد لي قولاً في هذا (الخروج) إلا ويجد في رسالته ما هو مثله أو اشد.

الملاحظة السابعة والثلاثون:

يستمكل الفقيهي ما سبق بقوله: (وفي قول بعض المالكية يقتل ومتهم بالزندقة).

أقول: يقصد من قال إن بعض الصحابة خرج على علي أو عثمان فإنه على رأي بعض المالكية يقتل؟!

وأقول: إن صح هذا القول من الفقيهي فسأكون أنا والفقيهي وجميع علماء المسلمين ممن يستحق القتل؟! ومتهمين بالزندقة!!

لأنني لم أجد إلى الآن عالماً معتبراً من علماء المسلمين إلا واطلق على الخارجين على عثمان أو علي لفظة (الخروج) أو (البغي) وهذان اللفظان كل منهما يقتضي الآخر فالبغي يقتضي (الخروج عن الطاعة) والخروج عن الطاعة يستلزم (البغي).

أما الخوارج فإنما ازداد ذمهم لسوء عقيدتهم وليس بسبب خروجهم على الامام فقط. وإنما جاءت مصيبتهم من سوء المعتقد أما فعل البغاة فقريب من فعل الخوارج وعقيدتهم سليمة ويجمعهم جميعاً (الخروج عن طاعة ولي الامر).

كذلك الاتهام بالزندقة لن يبق عالم من علماء المسلمين المعتبرين إلا وهو متهم بالزندقة لو صحت قاعدة الفقيهي التي وضعها!!

والفقيهي لم يفقه خطورة وبطلان (القواعد التي يقعدها) ويدعو لها وهو أول المتضررين منها مع بطلانها أيضاً!!.

الملاحظة الثامنة والثلاثون:

ثم يقول الفقيهي: (وكل من خرج على الامام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة يسمى خارجياً)!!.

أقول: ها هو الفقيهي بعد خمسة اسطر يهدم ما بناه ويحكم على كل من خرج على الامام بأنه (يسمى خارجياً) وهذا القول رغم خطئه وفحش تعميمه إلا أن الفقيهي وقع فيما حذَّر منه، لا أقول في كتاب آخر وإنما قبل أسطر؟! لأنه يعرف أن ما حذر منه ليس فيه محذور.

الملاحظة التاسعة والثلاثون:

ثم أخذ الفقيهي ينقل عن العلماء في (الامساك عما شجر بين الصحابة) مع أن الفقيهي نفسه (لم يمسك)!! بل والعلماء من قديم لم أجد عالماً معتبراً أمسك امساكاً مطلقاً فهناك سوء فهم لأقوال العلماء في (الامساك) وحدوده ووقته.

بل إن العلماء أنفسهم يتفاوتون في فهم (حدود الامساك) ومتى يجب ومتى يباح، ومتى يحرم فالامساك الواجب إنما يكون عند الجهل أو الهوى أو التعصب أما بيان حقائق التاريخ وفق منهج علمي دون جهل ولا هوى فلا نستطيع قراءة التاريخ والاستفادة منه إلا بهذا، والغريب أن كثيراً من المؤرخين (المعاصرين) ينادون بـ (الامساك عما شجر بين الصحابة)!! وهم من اشد الناس كلاماً

في ذلك ومن افحشهم اخطاءً واكثرهم تعصباً، تجدهم يدافعون عن المفضول وينتقصون الافضل ويتعصبون لبعض الظلمة ويرمون الابرياء فأي إمساك يريدون؟! أيريدون الامساك عن مثل الحجاج واتهام مثل أبي ذر؟!

فإمساكهم النظري إنما يطبقونه على الوليد بن عقبة ولكنهم لا يتورعون في ذم عمار بن ياسر وامثاله واتهامهم - تبعاً لسيف - بأنهم تأثروا وتتلمذوا على اليهودي عبدالله بن سبأ؟!

وأي إمساك يريد المؤرخين المعاصرون؟ ايريدون أن نمسك عن تخطئة المخطيء وعن الاستدلال بالاحاديث الصحيحة؟!!، أنا أرى أن نفهم معنى (الامساك) قبل أن ننادي به وأنه لا يعني طمس الاحاديث والروايات الصحيحة.

فالأمر الذي لم يمسك عنه النبي (ﷺ) لا يجوز أن نطالب الناس بالامساك عنه!! إنما نمسك عن الاستدلال بروايات الكذابين ونمسك عن اتهام الابرياء كما نمسك عن تبرئة المخطيء من خطئه ونمسك عن مدح الظالم على ظلمه، كما نمسك عن تضخيم الاخطاء لكنهم يعكسون الامر، فإذا اطلقوا الامساك فإنما يريدون الامساك عن (صحابة دون صحابة) والامساك عن (أدلة دون أدلة)!! وهذه (شنشنة نعرفها من أخزم). فالاخ الفقيهي مع مناداته بالامساك فرسالته كلها (خلاف الامساك) الذي يريد أن يلزمنا به وقد تعودنا من الفقيهي أن يحرم علينا ما يبيحه لنفسه!!.

الملاحظة الاربعون:

ثم خاض الفقيهي في سبب خروج بعض الصحابة على علي وأنه بسبب مقتل عثمان ولا اريد الدخول في تفاصيل الموضوع لأن ما ذكره الفقيهي فيه تخليط يطول بنا الكلام فيه ولم يكن من صلب موضوعنا وهو (مدى الالتزام التطبيقي بالنظريات الصحيحة) وليس لما ذكره علاقة مباشرة بموضوع (بيعة علي).

الملاحظة الحادية والاربعون:

قول الفقيهي (فأصحاب رسول الله (ﷺ) لم يخرجوا على علي لكرههم بيعته ولم يقل بهذا أحد من أهل العلم من السلف).

أقول: أولاً: الفقيهي اطلق هنا (الخروج على الصحابة) مع أن عنوان مقاله: (ونرفض اتهام الصحابة بالخروج)!!

ثانياً: أنا لم أقل إن سبب خروج بعض الصحابة على علي هو كراهيتهم لبيعته فالاسباب تحتاج لدراسة وافية تستقصي اسباب الخروج، والفقيهي يريد أن يحملنا ما لم نقل ولا نريد.

ايماءة:

أشكر الاخ المهندس محمد عسيري على مقاله يوم الاربعاء الماضي والذي ضمَّ صوته إلى صوتي في أهمية ابتعاد القاريء عن

التقليد والسطحية، كما أذكر الاخ محمد بأن التركيز على نقد الاسلوب دون الغوص على المعلومات فيه كثير من السطحية أيضاً!!، واشكر لك ملاحظاتك على اسلوبي وشدته في الوقت الذي أرجو فيه أن يكون تقييمنا أشمل وأعمق من النظرة الاولى للالفاظ والاساليب ثم إن عيوب الاسلوب تبقى أخف من عيوب المضمون!! مع تقبلي لما ذكره الاخ محمد من نقد شاكراً له مشاركته وملاحظته.

الملاحظة الثانية والأربعون:

أخذ الفقيهي يسوغ خروج بعض الصحابة على علي (ولم يسوغ خروجهم على عثمان)!! فقال في تسويغه (رأوا وجوب اقامة القصاص وان تركه تضييع لحد من حدود الله عز وجل)!!.

أقول: هذا اتهام لعلي ومن معه من الصحابة بأنهم (لا يرون وجوب اقامة القصاص وانهم ضيعوا حدود الله)!!

فالفقيهي يذكر حجج خصوم علي ولا يذكر حجة علي ولا أدلته مع ان الحق معه بإجماع اهل السنة والجماعة ولن نستكمل بقية تسويغات الفقيهي فهي من هذا الجنس!!.

الملاحظة الثالثة والأربعون:

زاد الفقيهي وسوّغ لمعاوية خروجه عن طاعة علي بقوله:

(وبالنسبة لمعاوية فبالاضافة الى ما سبق هو أولى الناس بالمطالبة بدم عثمان لأنه ولي دمه فهو ابن عمه وكبير اسرته بني أمية).

أقول : أولا: كون معاوية هو ولي دم عثمان باطل فإن ابناء عثمان هم أولياء دم عثمان وكانوا شباباً بالغين خرجوا مع عائشة يوم الجمل فهم أولياء دمه وليس معاوية!! .. أما كونه كبير أسرة بني أمية فإن القبلية قد أبطلها الإسلام.. فقول الفقيهي فيه إقرار بشرعية (العصبية القبلية) على حساب (الأحكام الشرعية) وللأسف ان أكثر المؤرخين الإسلاميين اليوم إذا تحدثوا عن خلاف معاوية فإنهم يرتكزون على (الجانب القبلي الجاهلي) في تسويغ خروج معاوية وينسون الجانب الشرعي الإسلامي أو يتناسونه!! على أية حال لن يكون معاوية أحرص على تطبيق الشرع من علي ولن يكون أعاريب لخم وجذام ومسلمة الفتح أحرص على ذلك من البدريين والمهاجرين والأنصار الذين كانوا مع علي!!!.

ثانيا: إن سلمنا ان معاوية له الحق في المطالبة بدم عثمان فإن المطالبة الشرعية لا تكون بالسيف، فإذا حاول كل صاحب حق ان يأخذ حقه من الإمام بالسيف فهذا فيه شر عظيم وشق للعصا ومفسدة اكبر مما يرجى من المصلحة وقد رأينا النتائج.

ثالثا : معاوية نفسه عندما تولى الخلافة تخلى عما كان يطالب به من قتل قتلة عثمان!! فهذا يدل على انه لم تكن له بينة على احد منهم بعينه أو انه خشي ازدياد الفتنة وهذه يعتذر بها الفقيهي عن معاوية ولا يعتذر بها عن علي مع ان علياً أولى بالعذر هنا..

وأحرص على تطبيق الشرع من معاوية باتفاق كل العقلاء وأهل الإسلام..

الملاحظة الرابعة والأربعون :

قول الفقيهي : (ولتعلم يا أخي انه ليس هناك قياس ومماثلة بين الخارجين على عثمان والرافضين لبيعة علي).

أقول: الخارجون على عثمان وعلى علي فيهم كل الوان الطيف ففيهم صحابة فضلاء وفيهم تابعون وفيهم اعراب وفيهم متهمون فالفقيهي يريد ان يفرق بين امور متشابهة فإن كان في الخارجين على علي بدريون ثم تابوا فقد خرج على عثمان بعضهم ولم يؤثر عنه توبة!! وان خرج علي على رضوانيون فقد خرج على عثمان مثلهم!! وان خرج على علي متنطعون خوارج فقد كانت نواتهم الأولى في عهد عثمان!!، لكن الفقيهي ومعه طائفة يبالغون في ذم مخالفي عثمان ويبالغون في مدح مخالفي علي!! مع ان مخالفي عثمان وعلي فيهم الصالح وفيهم المتوسط وفيهم الشرير. وانا ادري لماذا الفقيهي يفعل هذا لكن كثيرا من القراء لا يدرون؟!

الملاحظة الخامسة والأربعون:

استنكر عليَّ الأخ الفقيهي ثنائي على الاشتر وتبرئته من دم عثمان وكما قلت سابقاً ان الذين يطعنون في الاشتر ويتهمونه

ظلماً بدم عثمان انما يريدون الطعن ـ بطريق غير مباشر ـ في علي بن أبي طالب!! لأن الاشتر كان من قواد علي الكبار وولاه نصيبين ثم مصر فكأنهم يقولون: (ها هو علي يستخدم قتلة عثمان ويوليهم الولايات ويجعلهم قواد جيوشه)!!

فاتهام الاشتر فيه اتهام لعلي. فرغم الروايات الكثيرة المبرئة للاشتر إلا انه يصعب على من يريد اتهام علي بدم عثمان ان يبرىء الاشتر!! على اية حال الفقيهي تحداني ان اجد الروايات المبرئة له وانا اشكره على هذا التحدي فقال (اعطني ان استطعت ولن تستطيع رواية واحدة صحيحة تقول هذا القول الذي ذكرته)!!. ويقصد تبرئتي للأشتر وذكري انه كره مقتل عثمان!!.

أقول: أولا: الفقيهي كما قلت سابقاً يجهل كثيراً من الروايات الصحيحة ويظن ان كل ما يجهله فهو ضعيف والدليل على ذلك ان الروايات المبرئة للاشتر مشهورة لا يجهلها مطلع فضلا عن المتخصص في التاريخ الاسلامي!! وفي خلافة علي بن ابي طالب على وجه الخصوص!! وقد يخفيها بعض المبغضين للأشتر لأنه بالغ في محاربة معاوية وكان السبب المباشر في تغلب علي يوم صفين وأنا ابرىء الفقيهي من علمه بها واخفائها لكنني لا ابرئه من الجهل بها!!!.

ولعل من اشهر تلك الروايات وأصحها ما رواه الإمام ابو بكر بن ابي شيبة في المصنف (١٥/ ٢٢٨) عن يحيى بن آدم قال حدثني ابوبكر بن عياش عن مغيرة عن ا براهيم عن علقمة قال:

قلت للاشتر: لقد كنت كارهاً ليوم الدار فكيف رجعت عن رأيك؟ قال: أجل، والله لقد كنت كارها ليوم الدار ولكن جئت بأم حبيبة بنت ابي سفيان لأدخلها الدار، وأردت ان أخرج عثمان في هودج فأبوا ان يدعوني وقالوا: ما لنا ولك يا أشتر ولكني رأيت طلحة والزبير والقوم بايعوا علياً طائعين غير مكرهين ثم نكثوا عليه...)!!

فهذه الرواية صحيحة الاسناد على شرط مسلم فصاحب المصنف ابوبكر بن ابي شيبة من شيوخ البخاري ومسلم وكذلك يحيى بن آدم من رجال الشيخين ومثله ابوبكر بن عياش وشيخه مغيرة بن مقسم كذلك وشيخه ابراهيم النخعي من كبار التابعين وعلقمة بن قيس عالم التابعين فهذا الاسناد رجاله كلهم ثقات اثبات والاشتر نفسه ثقة كذلك فقد روى له النسائي ولا يروي إلا لثقة ووثقه العجلي وابن حبان وروى عنه كبار من التابعين منهم علقمة هذا والاشتر قد اثنى عليه علي بن ابي طالب وثناؤه أقوى من توثيق المحدثين. وفي الرواية ايضاً شهادة من علقمة بن قيس كبير التابعين بأن الاشتر (كان كارهاً لحصار عثمان)!!.

وفي الرواية دلالة واضحة على أن الاشتر لم يكن بريئاً فقط بل كان يعمل على انقاذ عثمان والخروج به ربما الى الشام أو مكة!!.

وهذه الرواية رواها الطبري ايضا وصححها الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٥٧).

وفي رواية ابي سعيد مولى ابي اسيد الانصاري وهي رواية حسنة رواها الطبري (٤/ ٣٨٣) وفيها قول ابي سعيد (فقام الاشتر وقال: لعله قد مكر به (يعني عثمان) وبكم فوطئه الناس حتى لقي كذا وكذا) فهذه الرواية يصححها كل من تحدث عن فتنة عثمان وهي صحيحة الاسناد وفيها اثبات ان الاشتر كان يبرىء عثمان امام الثائرين حتى يطئوه ويلقى منهم شراً.

فليس الغريب في كثرة الروايات الصحيحة المبرئة للاشتر إنما الغريب هو جهل الفقيهي بتلك الروايات والسبب في جهل بعض المؤرخين الاسلاميين للروايات المبرئة للاشتر انهم أدمنوا على روايات سيف بن عمر وتعليقات الخطيب على العواصم!! حتى أصابهم ما يشبه بـ (غسيل الدماغ) فأصبحوا لا يصدقون ولا يعقلون إلا روايات سيف بن عمر التي تتهم علياً وأصحابه بالمشاركة في قتل عثمان والتتلمذ على عبدالله بن سبأ!!.. ولا يتلذذون إلا بكتابات الخطيب التي تسير في هذا الاتجاه مع شيء من الذكاء!!

اما الروايات الصحيحة المبرئة لهم فلا يلتفتون اليها ـ لأنها خلاف روايات سيف بن عمر وكتابات الخطيب!! إذن فالروايات السابقة ارجو ان يتعلم منها الفقيهي الاّ يتحدى بعد اليوم ويزعم أنني لن أجد دليلاً على كلامي!!

الملاحظة السادسة والأربعون:

ثم صب الفقيهي اتهاماته للاشتر جامعاً ماهب ودب من

مكذوبات الروايات وضعافها فقال (فالأشتر في رواية صحيحة إلى الزهري انه هدد طلحة بالسيف إن لم يبايع).

أقول: أولاً: هذا لا يدل على اشتراك الأشتر في دم عثمان فهذا حدث لا دخل له ولا ارتباط بينه وبين مقتل عثمان، بل لعل الأشتر خشي من طلحة ان يخالف علياً مثلما خالف عثمان فهدده ان لم يبايع علياً، والفقيهي نفسه يعتبر طلحة مشاركاً في قتل عثمان انظر ص ١٦٦ من رسالته!!.

فلعل الأشتر كان غاضباً على طلحة لأنه كان شديد المخالفة لعثمان فهذا الدليل ضد الفقيهي لا معه على أن مرسلات الزهري ضعيفة عند أكثر المحدثين وفيها تفصيل ليس هنا محله.

الملاحظة السابعة والأربعون:

قول الفقيهي: (قد ثبت في رواية متصلة صحيحة ان طلحة بايع مكرهاً).

أقول: هذه لا دخل لها ـ لو صحت ـ ولا تدل على ان الأشتر شارك في قتل عثمان فأين هذه من تلك؟!

الملاحظة الثامنة والأربعون:

قول الفقيهي (والأشتر في رواية: ضرب وجه دابة أم المؤمنين حبيبة عندما أرادت ادخال الطعام على عثمان...) فأين احترامه لأم المؤمنين؟!.

أقول: الرواية لم يذكر لنا اسنادها هنا لكن ما ثبت على شرط مسلم لا ندفعه بمثل هذه الأقوال والروايات الغامضة فالأخ الفقيهي ومعه كثيرون لا يمتلكون منهجاً فهم يقدمون الضعيف على الصحيح ما دام هذا الضعيف يخدم احكامهم المسبقة فالأشتر ثبت بالأسانيد الصحيحة عكس ما ذكر الفقيهي لكن الفقيهي لن يقبل براءة الاشتر ما دام سيف والخطيب لم يبرئاه!!.

والفقيهي مقتنع بأن الرواية التي معه ضعيفة ولذلك لم يذكر انها صحيحة مثلما وصف رواية الزهري السابقة بأنها صحيحة ولم ينقل لنا اسنادها لأنه يعرف اننا لن نجهل ان (كنانة مولى صفية)!! ليس مثل علقمة بن قيس!!

الملاحظة التاسعة والأربعون:

قول الفقيهي: (وفي رواية صحيحة عرض الأشتر على أمير المؤمنين عثمان اما ان يخلع نفسه واما ان يقتل).

أقول: الفقيهي حرَّف الرواية للأسف وهذا أيضاً ديدن كثير من المؤرخين الاسلاميين يستحلون الكذب والتحريف من أجل اتهام من يريدون اتهامه، والرواية سأنقلها كاملة بالاسناد والمتن وقد وردت بأسانيد من أصحها وأشهرها ما رواه خليفة بن خياط في تاريخه (ص ١٧٠) ورواها أبوبكر بن أبي شيبة في المنصف (١٥/ ٢٠٠) كلاهما بسند صحيح عن الحسن البصري قال: (انبأني وثاب قال: بعثني عثمان فدعوت له الأشتر: فجاء قال:

فطرحت لأمير المؤمنين وسادة فقال: يا أشتر ما يريد الناس مني؟ قال ثلاث ليس من احداهن بد يخيرونك بين ان تخلع لهم أمرهم فتقول هذا أمركم فاختاروا له من شئتم وبين ان تقص من نفسك فإن أبيت هاتين فإن القوم قاتلوك. . . .) الرواية.

فها أنتم رأيتم الفرق بين كلام الفقيهي والرواية الصحيحة. فالرواية الصحيحة تجعل عثمان هو الذي ارسل إلى الأشتر ليسأله عن نية (القوم) لأن الاشتر كان من الخارجين وهو يعرف مقاصدهم ومطالبهم فهذه ثقة من عثمان أولاها في الأشتر.

أما الفقيهي فيجعل الأشتر هو الذي عرض على عثمان الخلع أو القتل؟! وهناك فرق واسع بين اللفظين وتحريف الفقيهي واضح وهذا من حسن (فقهه) للروايات!!

الملاحظة الخمسون:

قول الفقيهي: (وهو الذي غضب بعد ذلك على علي عندما ولى ابن عباس على البصرة عقب الجمل إذ قال: فعلام قتلنا الشيخ إذن؟! وهذا اعتراف صريح منه بمشاركته في دم الخليفة المحرم).

أقول: أما غضبه على علي بسبب توليه ابن عباس فنعم حدث **وأما قوله:** (فعلام قتلنا الشيخ إذن) فلا يدل على مشاركته في دم عثمان فهذا اللفظ عام يقصد به (الأمة) كما ورد عنه في رواية أخرى عنه (ان هذه الأمة عمدت إلى خيرها فقتلته)!!.

وعمـرو بن العاص عندما أثنى عـلى عمار بن ياسـر قالوا له (هذا قتيلكم يوم صفين) قال: (قد والله قتلناه) فهذا الاعتراف من عمـرو بقتل عـمار لا يعني مـشاركتـه في قتل عـمار فـتأمل!!! وكذلك الأشتر مع عثمان فإن أصر الفقيهي على أن لفظة الأشتر تعني مشاركته المباشرة في قتل عـثمان فلفظة عمرو كذلك بالنسبة لعمار وهذا ما لن يقوله الفقيهي ولا المؤرخون الإسلاميون!!

الملاحظة الحادية والخمسون:

دغدغ الفـقيـهي العواطف بوصـفه لمقتل عـثمـان وهذا خارج موضوعنـا مع اننا أول من يقول بأن هؤلاء القتلة المباشـرون لقتله فسقه ظلمة متهـمون في دينهم لكن هذا لا يعني تكفير الخارجين لأن المعصية مهما عـظمت لا توجب التكفير إلا المكفرات المعروفة وليس منها القتل.

الأمـر الثاني: ان الخـارجين لم يكونوا على اتفـاق (تحـسبـهم جميـعاً وقلوبهم شتى) وبعضهـم أنكر قتل عثمان وبعـضهم كان يريد النصيحة والاصلاح ومنهم اعراب اجـلاف وبعضهم متهمون منافقـون لكنهم مخطئـون كلهم فالأمر فـيه تفصـيل تماماً مـثلما الخارجون على علي فيهم مبـشرون بالجنة ومسلمة الفتح وخوارج فهذه الأصناف ليست سواءً مع أنهم أخطأوا كلهم في الخروج عن الطاعة.

الملاحظة الثانية والخمسون:

قوله: (فقد استعظم المالكي ما جاء عن ابن حزم في تقدير عدد من لم يبايع علياً حين قدره بمائة ألف إذا اعتبر هذا دليلاً على نصبه (أي ناصبي لا يميل إلى علي)) أقول: ايضاً هذا الكلام على طريقة المثل الكردي (الفاسقون الخمسة أربعة الجرذ والفأر والثعبان) ففي جملة واحدة يجعل الخمسة أربعة ثم ثلاثة!!

أولاً: أنا لم استنكر على ابن حزم تقديره هذا وإنما استنكرت **قوله**: (ان عدد من أمتنع عن بيعة علي مثل عدد من بايعه). فهذا الكلام باطل أما التقدير بـ ١٠٠ ألف مسلم فهذا صحيح جملة لكن المسلمين ذلك اليوم لم يكونوا مئتي ألف مسلم فقط!! وعلي لما حارب أهل الشام إنما حاربهم بأهل العراق وقليل من أهل الحجاز وكان معه نحو هذا العدد.

أما المبايعون لعلي فأكثر من ذلك بكثير في الحجاز واليمن ونجد وخراسان وفارس والجزيرة ومصر وأذربيجان كلها على البيعة إلا الشام وأهل الشام خرجوا كلهم تقريباً مع معاوية إلا قليل من المتوقفين كعبدالرحمن بن غنم الأشعري.

ثانياً: أنا لم أتهم ابن حزم بالنصب بسبب هذا وإنما بسبب أشياء أخرى ولست مصدر الاتهام الأول له وإنما هو معروف بهذا فأنا ناقل فقط والفقيهي يعرف لماذا أتهم ابن حزم بالنصب لكنه ظننا لا نعرف!! فلذلك اعتمد على بعض أقواله؟!

ثالثاً: الفقيهي عرَّف النصب بأنه (عدم الميل إلى علي)!! وهذا

تعريف باطل فإن (الميل إلى علي) إذا أطلق فإنه يعني التشيع فكأنه يقول انني انقد ابن حزم لأنه ليس شيعياً!! وهذا كلام باطل فأما النصب فهو (كل انحراف عن عليٍ وأهل البيت) سواء بلعنه أو تفسيقه كما كان يفعل بعض بني أمية أو بالتقليل من فضائله كما يفعل محبوهم!! أو تضعيف الأحاديث الصحيحة في فضله!! أو عدم تصويبه في حروبه!! أو التشكيك في شرعية خلافته وبيعته!! أو المبالغة في مدح خصومه!! فهذا وأمثاله هو النصب وبعضه موجود عند ابن حزم ـ رحمه الله ـ وهو (أي النصب) متفاوتة ليس هنا محل تفصيلها، والنصب حسب استقرائي يصل لسبع مراتب فهذا هو النصب وليس كما عرفه الفقيهي!!.

الملاحظة الثالثة والخمسون:

قوله: (وقع الناقد في أخطاء مثل تضعيفه احدى الروايات التي ظهر لي ان اسنادها حسن وقال انه متوقف فيها حائر وأخيراً حكم عليها بالشذوذ).

أولاً: أقول يقصد رواية الحسن البصري فهي من حيث الإسناد فيها نظر ومن حيث المتن فإن بعض متنها خالف روايات أصح وهذا هو تعريف الشذوذ فليراجعه إن شاء.

ثانياً: أما التوقف الذي عابني به في هذه الرواية فليس عيباً بل هو خير من المجازفة برد روايات صحيحة أو قبول روايات الكذابين كما يفعل أخونا الفقيهي فليته أكثر من التوقف في كثير من المجازفات التي وقع فيها!!.

أما سن التحمل أو متى يصح سماع الصغير فليس لها ضابط معين والصواب انه متى كان أهلاً لنقل الرواية فإنه يقبل منه مع التوثيق وقد سئل الإمام أحمد (متى يجوز سماع الصبي للحديث؟ فقال: (إذا عقل وضبط) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص١٢٩. وقد ردَّ علماء الحديث سماعات كثير من الصبيان بل سماعات كبار من المحدثين شكوا في روايتهم عن شيوخهم اضافة إلى شذوذ في المتن مخالف لما هو أصح منه. فالأمر اغوص وأعمق مما يتصور الفقيهي.

الملاحظة الرابعة والخمسون:

قول الأخ عبدالحميد: (وما كتبه (المالكي) في المقال (٥) عن رواية ابي نضرة بأنها مرسلة ولم يشهد القصة وهو لم يروِ عن علي ليس صحيحاً فما نقله عن العلائي وأحال إلى التهذيب لا يوجد في التهذيب بل صاحب التهذيب ذكر روايته عن علي وقبله الذهبي في السير ذكر روايته عن علي ولم يذكره ابن ابي داود في (مراسيله)!!.

أقول: أولاً: كون رواية ابي نضرة مرسلة ولم يشهد القصة فهذا صحيح وسيعترف به الفقيهي عندما ذكر أن أبا نضرة إنما يروي القصة عن قومه!! كما سيأتي.

ثانياً: أنا نقلت عن العلائي من جامع التحصيل ولم أُحِلْ للتهذيب كما زعم الفقيهي!! فمقولة (وأحال للتهذيب) من كيس

الفقيهي والمقال المنشور موجود يرجع إليه من يشاء.

لكن هل تدرون لماذا حرّف الفقيهي كلامي؟!

لأنه يعرف أن صاحب التهذيب (سواءً تهذيب الكمال أو تهذيب التهذيب) يذكرون شيوخ الراوي سواءً من روى عنهم سماعاً أو إرسالاً في الغالب وأن العلائي في جامع التحصيل لا يفعل هذا بل يفرق بين سماع الراوي وإرساله!! فلما وجد الفقيهي نفسه أمام قول العلائي (روى عن علي وأبي ذر وغيرهما من قدماء الصحابة وذلك مرسل) لم يعجب الفقيهي كلمة (وذلك مرسل) فزعم إنني أحلت للتهذيب لأن التهذيب ليس من منهجه بيان ذلك؟!!

والفقيهي يعرف أن صاحب التهذيب ليس من شرطه بيان المرسل وقد ينبه عرضاً ولا ريب إنني أشهد للفقيهي ـ بعد هذا ـ بالذكاء واجادة التعمية على المشتغلين بالحديث فضلاً عن طلابه وعامة القراء!! الذين لا يمتلكون التهذيب ولا جامع التحصيل!! لكنهم سيقرؤون كلام الفقيهي ويصدقون ـ ولو لفترة زمنية ـ إنني أنقل من التهذيب خطأ!! والفقيهي يعرف أن الطلاب وأكثر القراء أضعف من أن يرجعوا للمصادر ويحكموا بيني وبينه!!

فقوله: (وصاحب التهذيب ذكر روايته عن علي) كلام من لا يعرف منهج صاحب التهذيب ولا منهج العلائي اضافة لتقويله عني ما لم أقل البتة!!

الملاحظة الخامسة والخمسون:

قول الفقيهي: (ولم يذكره ابن أبي داود في مراسيله) يقصد لم يذكر أبا نضرة.

أقول: أولاً: عش رجباً تر عجباً!! فابن أبي داود ليس له كتاب في المراسيل إنما كتاب المراسيل لوالده أبي داود سليمان بن الاشعث السجستاني فإذا كان الفقيهي لا يعرف مؤلف الكتاب فلن يعرف مضمون ومنهج الكتاب!!

ثانياً: منهج أبي داود في مراسيله ليس مثل منهج العلائي أي ليس من منهجه تتبع الرواة الذين يرسلون إنما منهجه ذكر الأحاديث المرفوعة التي رواها بعض التابعين أي ان كتابه خاص بمراسيل التابعين عن النبي ﷺ خاصة!!!.

أما صاحبنا أبونضرة فإنما رجحنا أن روايته السابقة مرسلة عن طلحة وعلي ونحوهما وليس له رواية عن النبي ﷺ لا مرسلة ولا موصولة. فالفقيهي يظهر من كلامه انه لا يمتلك كتاب المراسيل فضلاً عن معرفة مؤلفه ومنهجه!!.

ولو امتلكه فليس هناك أسهل من قراءة اسم مؤلف الكتاب فحتى هذه لم يفلح الفقيهي فيها للأسف!!

ثم يأتي يرمي الناس بالجهل في مصطلح الحديث وهذا ـ كما قلت سابقاً ـ بأن أكثر المؤرخين الإسلاميين للأسف يرمون الناس بالجهل وهم أجهل الناس بمصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل

فهذا منهج عام مؤلم مستشرٍ بينهم.

ثالثاً: لو ذكر أبوداود أبا نضرة في مراسيله بأنه ارسل عن النبي ﷺ فليس له كبير فائدة في موضوعنا بل ليس له فائدة البتة ولو قرأ الفقيهي المراسيل لأبي داود (وليس كما زعم لابن أبي داود) لما قال هذا القول!!.

الملاحظة السادسة والخمسون:

قول الفقيهي: (ومن المهم ذكره أن الرواية التي يتحدث عنها الناقد ليست روايته عن علي بل عن قومه من ربيعة).

أقول: قولك هذا أقوى في دحض حجتك فيما زعمت من تقوية رواية أبي نضرة لأن قومه هؤلاء مجهولون!! والمجهول مردود الرواية بالاتفاق!! فهذا اعتراف منه بأنه روى عن مجهولين، ولولا أن هذه الرواية تعارض روايات أصح لقلنا أن الفقيهي له عذره في الاستشهاد بها (لا الاحتجاج) فالفقيهي حكم على الرواية بنفسه بأنها عن مجهولين وهو نفسه يضعف الروايات عن المجهولين لكن (إذا لم تخدم أحكامه المسبقة)!!

الملاحظة السابعة والخمسون:

قوله (فقد وصف (أبونضرة) طلحة حين قدم البصرة برفقة الزبير فهل بعد هذا تقول بأن روايته مرسلة!).

أقول: وأين الإسناد بهذا؟! وما صحته؟! ولو فرضنا صحة هذا فهل يناقض ضعف روايته عن قومه بأن طلحة بايع مكرها)؟!

الملاحظة الثامنة والخمسون:

قوله: (وما كتبه في المقال (٤) قال: أهمل كثيراً من الروايات الصحيحة التي سبقت فلم يذكر رواية علي نفسه ولا رواية الاشتر ولا رواية الحسن البصري ولا أبي بشير العابدي).

كان هذا كلامي ردَّ عليه الفقيهي بقوله: (رواية علي في سنن سعيد بن منصور التي ذكرها لا أراه أخذها إلا من رسالتي فقد ذكرتها ص١٢٣ وحكمت على إسنادها بالصحة)!!.

أقول: الفقيهي لا يدري ما يقول، فرواية علي التي قلت في ذلك المقال انها سبقت ليست رواية سعيد بن منصور فقد ذكرت في المقال الأول مصادر رواية علي في بيعة طلحة والزبير طائعين وانه رواها أبوبكر بن أبي شيبة (١٥/ ٢٧٤) هذا ما ذكرته في المقال الأول وتلك الرواية هي التي تتحدث عن (بيعة طلحة والزبير طائعين) أما رواية سعيد بن منصور فإن مضمونها (أن علياً لا يعرف قتلة عثمان). فالفقيهي لم يرجع للمصدر الذي اشرت إليه وأهمل ذكر هذه الرواية المهمة فلم يذكرها في رسالته!! البتة لا في الأصل ولا في الملحق ثم يقول انا سرقناها من رسالته مع انه لم يوردها مطلقاً وهذا من حسن (فقهه) لما يُكتب!!

الملاحظة التاسعة والخمسون:

قوله: ورواية أبي بشير العابدي أوردتها في ص٩٨ مجملاً ودرست إسنادها في الملحق مفصلة برقم ٦٩ وهي ضعيفة.

أقول: لم توردها في بيعة علي العامة مع انها تدل عليها وإنما أوردتها مستدلاً بها على ضعف من قال (ان طلحة والزبير بايعا طائعين) وكلامي كان من (الروايات في بيعة علي العامة) وانك أهملت الروايات الدالة عليها!! وهذه من الشواهد ولو نظرت لرواية ابن الحنفية لوجدت ان رواية أبي بشير مشابهة لها إلى حد بعيد فهي شاهد لا بأس به لكن أكاذيب سيف بن عمر شغلتك عن هذه الروايات المهمة!!.

الملاحظة الستون:

قوله (ورواية الحسن البصري موجودة في الرسالة أيضاً ص٩٣ وصححت إسنادها في الملحق (ص٦٢).

أقول: أيضاً الفقيهي يخلط بين روايات مختلفة فأنا عندما قلت انه أهمل رواية الحسن البصري ذكرت هناك مصدرها وهو كتاب الفضائل للإمام أحمد (٢/ ٥٧٦) وهي قول الحسن (فعمد الناس إلى خيرهم فبايعوه) وإسنادها قوي فهذه رواية في البيعة (بيعة علي) لم يذكرها الفقيهي. أما الرواية التي في رسالته فهي رواية أخرى لا تدل على بيعة علي ونصها كما في ملحق رسالته (لما

كان من عثمان ما كان واختلاف الناس. . .) وفيها عرض الناس البيعة على ابن عمر ورفضه ذلك).

فهذا كله لا علاقة له ببيعة علي فانظروا كيف يعمي الفقيهي الحقائق ويخلط الأمور ويتشبع بما لم يعط فرواية الحسن البصري التي ذكرتها لم يذكرها البتة ثم يأتي برواية أخرى للحسن البصري ويزعم إنها هي التي أقصد مع انني ذكرت المصدر والصفحة فهلا رجع إليه ليعرف الرواية التي أريد.

ثم هو لا يذكر نصها ولو ذكره لأفتضح قوله وبدلاً من أن يشكرني على إرشاده للروايات التي فاتته يأتي بعد هذا كله ويزعم إن ما لم يذكره في رسالته قد سرقته من رسالته!!

وهكذا فليكن العدل والصدق والانصاف!!

الفصل العاشر

تعالوا إلى كلمة سواء!!

نريد قارئ المسؤولية لا قارئ آخر صيحة!!

النتائج العامة

تعالوا الى كلمة سواء!!

ليس من المهم أن نتفق في كل شيء لأن الاختلاف من سنن الله التي قدرها في هذه الحياة الدنيا فلا يزال الحق والباطل في صراع الى يوم القيامة ولولا وجود الباطل لما عرف الناس قيمة الحق، ولولا مرارة المصائب لما عرف المبتلون نعمة السلامة والعافية ولولا الجدب لما عرفنا فضل الغيث، لذلك يجب ألا نتوهم بأننا سنصل الى اتفاق عام بين كل الناس مسلمهم وكافرهم، سنيهم ومبتدعهم، مصيبهم ومخطئهم فهذا خلاف سنن الله في هذه الحياة.

لكن في الوقت نفسه نحن مطالبون من الله عز وجل بدعوة الكافر الى الاسلام ودعوة المبتدع الى السنة ودعوة المخطىء المذنب الى الصواب والتوبة. فالله الذي قدر الاختلاف هو الذي أوجب

صحيفة الرياض، السبت ٢٦/٧/١٤١٧هـ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٦م

علينا العمل لتقليصه بالحق والى الحق، فدعوة الغير وتصحيح الذات عنوان كل مسلم مخلص ومطلب كل عارف بمهمته في هذه الحياة.

المكابرة والاختلاف!!

ليس من مهمتنا القضاء نهائياً على كل اختلاف لكن من مهمتنا محاربة التلوث الذي اصاب العلم والحق، محاربة الجهل ببيان العلم، بمحاربة المكابرة، محاربة تضليل الناس عن الحقيقة.

فهناك كافر لا يعرف ان الاسلام حق فهذا يبقى في دائرة الجهل لكن قد يوجد آخر يعرف ان الاسلام حق لكنه يأبى اتباعه والاعتراف به فهذا خرج من دائرة الجهل الي دائرة المكابرة، وهو بهذا بحاجة الى حرب فكرية تكشف تضليله للناس وتكسر مكابرته..

كذلك قد يوجد مبتدع يعرف ان السنة حق فهذا مكابر، وقد يتيقن مخطىء من خطئه لكنه يستمرىء المواصلة فيه لمصلحة من المصالح على حساب الحقيقة والمتلقي فهذا مكابر وصلنا معه لطريق مسدود، فهل نستمر في وصف هذا بالاجتهاد فـ «اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية»!!

هناك قضايا واضحة لا تخضع للاجتهاد فالذي ينسب آية للقرآن الكريم وليست فيه لا نقول انه مجتهد خاصة بعد ان نبين

له ان هذه الآية ليست في القرآن ثم يصر ويزعم انها فيه!

كذلك قد ينسب احدهم احاديث للصحيحين أو احدهما فاذا بُيِّن له ان هذا خطأ ثم اصر على خطئه يكون مكابراً لا مجتهداً. وكذلك ان زعم مؤرخ انه قد أورد روايات معينة بعد أن بُيِّن له انه لم يوردها ثم اصر على ذلك فهذا مكابر لا مجتهد والضحية هو القارىء والحقائق.

سر المكابرة!!

في أحايين كثيرة لا يشعر المكابر بمكابرته او لا يحب ان يُشعر نفسه ولا الآخرين بذلك، يأتيه الشيطان وينفخ فيه قائلا (أنت الآن تقاوم أهل الضلال فلا تظهر بمظهر الضعف، لا تعترف بالأخطاء لأن الناس سيفسرون هذا بأن الآخر مصيب في كل شيء وأنت مخطىء على كل حال استمر فيما أنت عليه، هي زوبعة وتنتهي، ثم ترجع لتصحيح الأخطاء بهدوء..)!!! فيظن المكابر المسكين ان هذه الأقوال نابعة من احساس مرهف سليم والواقع انها من شيطان رجيم!! وهذا سر من اسرار عدم اسلام الكافر وعدم توبة المبتدع واصرار المخطىء على خطئه، كل منهم يأتيه الشيطان مُبغضاً له الخصم واقواله ونافخاً فيه الجاهلية فتجد احدهم لا يصارح نفسه ولا ينقد ذاته بل يستسلم لـ «سواليف الشيطان»!! ويصغي لها ويحس لها حلاوة تفوق مرارة الاعتراف بالخطأ والرجوع الى الصواب واتباع ما يقوله خصم الامس،

فالخصومة تذكي «سواليف» الشيطان فاذا فكر المخطئ في الرجوع جاءه قرينه مذكراً له بيوم «بعاث»!!

وهل الشيطان حقيقة!!

بعض من تعودوا على دراسة المناهج واختلافاتها والعلوم المختلفة التي وفدت الينا من الغرب يصعب عليهم الاعتراف بـ «الوساوس» و«الشيطان» و«الهوى» ولأن هذا ـ فيما يزعمون ـ خلاف المنهج العلمي.. وقصدهم المنهج المادي!! الذي لا يؤمن الا بما هو محسوس، قد يُعذر «المؤرخ» الغربي «المادي» لأنه يكفي انه «مادي»!! لكن لا يُعذر أبناء المسلمين الذين يؤمنون بالقرآن الكريم والسنة المطهرة وفيهما مئات ـ ان لم اقل آلاف ـ النصوص في اثبات وسوسة الشيطان ومكره بالانسان وفيهما أيضاً وصف امراض النفوس من هوى وكبر وغير ذلك..

لكن الكثير منا مع كثرة تعودهم على قراءة المناهج المادية اصبحوا ـ للأسف ـ ماديين اكثر من الماديين فلا يكفيهم ألا يعترفوا بما سبق بل ربما هاجموا من لجأ لتفسير موقف معين بذلك واتهموه بالجهل والبعد عن التحقيق العلمي.

وهذا ايضا من وسوسة الشيطان لهؤلاء يأتيهم ويقول «ما هذا؟!... شيطان ووساوس!!.. ما دخل هذه بتلك؟!.. ليس هناك اشياء اسمها وساوس وشياطين»!! وبهذا يكون الشيطان قد نجح معهم في إماتة ذِكْره والأمن من مكره بل إن من اكبر وساوسه ان يجعل الباحث لا يؤمن بوجوده ولا وسوسته!! فاذا

وصل الباحث إلى هذه المرحلة فهذا يعني انه مستعد لرد نصوص القرآن الكريم التي تثبت هذا.

فهم النفس

اذن فنحن بحاجة الى فهم نفوسنا وفهم الآخرين والعدل في الحكم والانصاف في الطرح، بحاجة الى التفسير الصحيح للمواقف سواء موقف المؤرخ او العالم او الشخصية المترجمة، هذا التفسير المتوازن بين المادي وغيره، بين الوحي والعقل وما عند الآخرين من ابحاث وعلوم وفوائد، وليس هناك فصل بين الوحي، والعقل فالوحي امر بالتفكر والبحث والنظر وفتح الابواب المعينة على ذلك وفسر لنا ما لا نستطيع تفسيره من خلال الماديات.

أسباب الاختلاف والعلاج المطلوب

قبل ان نعالج حالة من الحالات لابد من معرفة أسبابها، والحالات تختلف، حتى في الامراض فالسرطان غير الزكام، قد نهتم بعلاج الأول ونترك للثاني فسحة من الوقت دون علاج بل ولا اهتمام، فكذلك الأمور العلمية هناك امور كثيرة قابلة للاجتهاد وتتجاذبها الأدلة اضافة الى ان نتائجها يسيرة في جميع الحالات.

إذن فأسباب الاختلاف مرحلة سابقة على مرحلة علاج هذا الاختلاف وكل اختلاف في الدنيا مرده الى عدة اسباب رئيسة منها:

١ ـ **الجهل**: فهذا أول أسباب الاختلاف وأهمها على الاطلاق فمن جهل الحقيقة خالفها، وعلاج هذا الجهل بالعلم. . وقد يكون هناك جاهل مركب لا يَعْلم ولا يَعْلم انه لا يَعْلم وهذه كارثة خاصة إذا كان هذا الجاهل في موقع الصدارة وتعليم الناس.

واحيانا يكون الجهل مغلفاً بغلاف العلم فتجد الألفاظ العلمية في كلام هذا الجاهل لكنه يوردها في غير موقعها مع سطحية في التناول والبحث وكل منا لابد ان يكون فيه بعض الجهل قَلَّ او كثر حتى في مجال تخصصه الدقيق. لذا نرى ان من اهم أسباب الاتفاق هو العلم المضاد للجهل فمتى علم المختلفان الحقائق اتفقا في الاغلب.

٢ ـ **الهوى والتعصب**: قد يعرف المختلفان أو أحدهما الحقائق لكنهما لا يتفقان لأن احدهما يتنكر لهذه الحقائق بسبب الهوى الذي دفعه للتعصب للباطل فالهوى اصل والتعصب نتيجة جمعت بينهما لتلازمهما القوي.

فعلاج الهوى يكون بتصحيح النية، والاستعاذة من الشيطان، وحب خدمة الحقيقة، ونشدان ذلك، وعلاج التعصب يكون باجبار النفس على اتباع الدليل، والحجة والبرهان، وترويض النفس على مقاومة الوساوس والهوى ومداخل الشيطان.

وليتذكر المتعصب بأن تعصبه سيسيء اليه قبل اساءته للحقيقة فكل امر سينكشف اليوم او غداً فلماذا يتعب نفسه ويكسب اثما في امر هو خاسر فيه لا محالة. وماذا سينفعه مشجعوه وجمهور

آخر صيحة اذا سُئل عن كتمان العلم بل اذا سئل عن اظهار ونشر ما لايعتقد صحته بل يعتقد خلاف ذلك، فلابد ان يحاسب نفسه.

هذه الأسباب هي ابرز أسباب الاختلاف على الاطلاق فمتى ذهب الجهل والهوى جاء الاتفاق ومتى وجد أحدهما طَرَد الاتفاق.

المناظرة!!

اذا واصل المتعصب في تعصبه وكابر ولم يقبل الحقائق المدوية الظاهرة فهل تبقى ضحاياه ـ من الحقائق والناس ـ عرضة لأباطيله!! ام أن من واجبنا حماية الحقيقة وحماية الناس وذلك بالمناظرة وكشف الأخطاء وبيان الصواب حتى ينتفع الآخرون بذلك. والمناظرة لا نقصد منها ان نبتّ في كل صغيرة وكبيرة لأنه كما قلنا سابقاً هناك امور قابلة للاجتهاد لكن لا يقبل من الاجتهاد ما خالف الحقائق الظاهرة.

فمثلا: قد نقبل من شخص ما اجتهاده في تصحيح حديث حسن او تضعيفه بأسباب يراها لكن لا نقبل منه ان يضعف الأحاديث المتواترة ولا آن ينسب لصحيح البخاري مثلا حديثا ليس فيه البتة!!. فهذا فيه تضليل للحقائق وظلم للأحاديث النبوية وظلم للقارىء او الجمهور ولنكُن أكثر وضوحاً:

فأقول انا والأخ الفقيهي اختلفنا في روايات زعمتُ أنها ليست

في رسالته والقليل منها لـم يوردها محل الشاهد وهو زعم انه قد اوردها وذكـر ذلك بالصفـحة والرقم!! ثم رددت عليـه بأن ذلك باطل!!.

فما موقف القارىء هنا؟! لابد من فصل في الموضوع لأن هذا غيـر خاضع للاجتهـاد لابد أن يكون احدنا قد كـذب!؟ فمن هو الكاذب ومن هو الصـادق؟! هذه بحاجـة الى مناظرة ولجنة تحكيم وانا ارضى القسم الذي يثني عليـه الفقيهي «قسم السـيرة والتاريخ بالجامعـة الاسلامية» ليكون حكماً بشرط ان تنشـر الحقائق للناس حتى يعرفـوها أما ان يُعمل بيننا صلح فـهذا غير مـقبول، لأنه لا عداوة بين الاشـخاص انما العدواة بين الحقـائق والمعلومات، ومن الخطأ ان يفـسر الناس كل اخـتلاف بأنه عـداوة بين اثنين هذا من أكبـر الأخطاء. عندمـا نختلف لا يعني هذا تنافـر القلوب، انا اتحدث عن قلبي فوالله لا أكنُّ لأخي الفقـيهي إلا كل خير وارجو ان يكون قلبه أصلح من قلبي. صحيح ان الاساليب قد يظهر منها خشـونة او قسوة او تلميح لكـن طبيعة الافكار لابد أن تتـصارع والبقاء للأصح.

وقد اسعدني نية الاستاذ احمد حسين شرف الدين وزملائه في فتح المناظرة في النادي الادبي في الرياض حول بعض الامور التي اختلفوا فيها في التاريخ. فليت النوادي الادبية توافق على إحياء «المناظرات» ونشرها إعلامياً لتحيي فينا حب العلم والمعرفة، وليت الاخ الفقيهي يوافق على ان نتناظر في القضـايا التي اختلفنا فيها، ولنا في الشافعي واسحق بن راهويه سلف وقدوة!!

نريد قارىء المسؤولية
لا قارىء آخر صيحة!!

أحببتُ أن أوجه رسالة للقراء، لأنني ـ منذ سنوات ـ وأنا أرى أن القارىء ـ للاسف ـ يكون ضحية لتلبيسات الكتاب ولا يمتلك اكثرهم المنهج الذي يستطيع به الاستفادة من الحوارات العلمية حتى يعرف الحق والباطل فيها ويعرف المحق من المبطل.

القارىء أمانة

والقارىء أمانة في عنق الكاتب أو المؤلف أو الخطيب أو الوسيلة.. فهذا القارىء إن لم نكن أمناء وصادقين معه فإن الاثم ـ لا محالة ـ سيكون من نصيبنا قبل أن نخالف (الاخلاقيات) التي تدعونا لاحترام الآخرين وعدم الاستهتار بهم ولا بعقولهم ومعلوماتهم.

صحيفة الرياض، السبت ٢٦/٧/١٤١٧هـ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٦م

الحقيقة المؤلمة

ولا أود أن أتحدث عن تجاربي مع (الردود والتعقيبات) لكنني أحب أن أنقل حقيقة واحدة فقط لمستها كثيراً من تلك التجارب، وهذه الحقيقة مؤلمة، خلاصتها انني وجدت كثيراً من القراء ـ للاسف ـ نستطيع أن نطلق عليهم (قراء آخر صيحة)!!.

فكثير من القراء ـ إن لم يكن أكثرهم ـ ليسوا في مستوى القوة والمتابعة التي تؤهلهم لتقييم الكاتب أو المؤلف بل تجدهم في مستوى التلقي والاستسلام في القضايا العلمية، فلا مشاركة بصيرة ولا تقويم منهم للكاتب ولا ايجابية في التفاعل مع القضايا، ليس لهم ـ أقصد هؤلاء الكثير من القراء لا كلهم ـ ليس لهم من المشاركة إلا التصفيق لآخر الردود أو النقد المطلق لما لا يرغبون ولا يفهمون! يرددون ما قال اللاحق ولا يتذكرون ماذا قال السابق!! وهذا سر اصرار بعض المردود عليهم على المكابرة والرد حتى ولو كان يعلم أنه يرد بالباطل ليدحض به الحق!!، لأنه يعلم ـ عندما يكتب رداً ـ أن القارىء أضعف من أن يكتشف تلبيسات الكاتب وتمويهاته وإخفاءه للحقائق وتهربه من الاخطاء لأن القارىء لن يرجع إلى المصادر ولن يحاكم الكاتب إلى الادلة بل ربما ـ الاكثرية من القراء ـ لا يمتلك الواحد منهم مكتبة تؤهله للحكم على طرف من الاطراف بأنه أصاب أو أخطأ.

شيء من التجربة

واذكر أنه جرت بيني وبين (بعض الناس) ردود في الماضي فكان الواحد من هؤلاء القراء الكرام بين أمرين:

إما مقلد لطرف من الاطراف معرض عما يقوله الطرف الآخر ومتشكك في كل ادلته، وإما ينعق مع (آخر الردود)!! فيثني عليك إذا نشر ردك ويعاتبك إذا نشر رد خصمك!!، فمثل هذه النوعية من القراء وفيهم بعض الاكاديميين - للاسف - لا يُفرح بتأييدهم لأنهم لا رأي لهم ولا بحث في أدلة المتحاورين ولا رجوع للمصادر بل تجمعهم العاطفة ويفرقهم الدليل!!.

أين المعايير الصحيحة!!

بل إن أكثر القراء للاسف ليس عندهم معايير التخطئة والتصويب وإنما معاييرهم في الحق والصواب تجدها معايير (جاهلة) لم يقل بها أحد من عقلاء السلف والخلف، وجل معاييرهم تنحصر في (الشهرة) و(السمعة) و(التخصص)، و(الوظيفة)، و(الصداقة) و(المعرفة) وهذه كلها ليست معايير ولا ضوابط يعرف بها المحق من المبطل لكنها معايير (العامة) تعارفوا عليها فتبعهم كثير من (الخاصة) ممن كان يُظنُّ فيهم البحث والتحري والدراسات الجادة!!.

لا تعميم ولكن!!

سبق وأن قلت انني لا اعمم هذه الاحكام القاسية على كل القراء فالتعميم أمر مخالف للحقيقة العلمية والواقع المشاهد، لكنني قد ابتليت من اخواني القراء بالتأييد الاعور مثلما ابتليت بالمخالفة العمياء، أنا لا اريد من القارىء أن يؤيدني بلا علم ولا بحث كما لا اريد منه أن يخالفني عصبية أو حسداً أو تقليداً للخصم. فكلا الامرين احلاهما مر، فالذي يؤيدك بلا دليل سيخالفك بلا دليل، والذي تفرح بسرعة تأييده اليوم ستحزن على سرعة انتكاسته غداً.

لا نريد قارىء آخر صيحة!!

نريد (قارىء المسؤولية) ولا نريد قارىء (آخر صيحة)!!، نريد القارىء الذي يكتشف بعض (الاعيب) الكُتّاب والمؤلفين!! نريد القارىء الذي يعرف المحسن ويقول له احسنت ويعرف المسيء ويقول له أسأت.

نريد القارىء المناصح لا المجامل، نريد القارىء الشجاع لا الخائف، نريد القارىء المتحلي بالصراحة لا القارىء المتلون، نريد القارىء الثابت على الحق لا الميال مع الرياح. نريد القارىء ذا القناعة العلمية وليس المتردد في ظلامات الجهالة. نريد القارىء الذي يجبر الكاتب أو المؤلف على احترامه والابتعاد عن (الضحك عليه)!! نريد من القارىء أن يكتشف بنفسه (القهقهات) الجاهلة

المتدثرة بلباس (العلم والتحقيق)!!.

نريد من القارىء أن يكتشف الذين يمارسون الاستهتار بعلمه وعقله والمتاجرة بعاطفته وطيبته.

نريد من القارىء أن يطوّر نفسه ويكوّن لها منهجاً قوياً بعيداً عن المجاملة والعشوائية، لا نريد عشوائية في العلم ولا في الحكم على الآخرين.

نريد من القارىء أن يروض نفسه على اتباع الحق وإن كان هذا الحق غير مألوف في وسطه العلمي أو الثقافي أو الوظيفي.

نريد قارئاً مقيّماً لا متابعاً مقلداً، بل يتعامل مع ما يقرؤه تعاملاً مجرداً عن الظنون الكاذبة والاشاعات المغرضة، لأنه إن صدّق الاشاعات والظنون فلن يستفيد من هذا المقال مهما كان فيه من علم. بل سينقلب الحق الذي في المقال إلى (حق يراد به باطل)، وبسوء الظن ستتبخر الحقائق وبسوء التفسير لن تجد فكرة سليمة ولا رأياً صحيحاً.

بسوء الظن وسوء التفسير وسوء الفهم لن نحصل على لب القفزة الحضارية التي ليس لها من نواة إلا نواة العلم والمعرفة، فمتى اعطينا العلم حقه من الموضوعية والصدق والامانة حتى يعطينا حقنا من التطور؟!.

إذن نريد من القارىء كل هذا نعم نريد هذا كله من القارىء، ونريد أن نذكّر القارىء بأهميته ـ إن كان يجهلها!!.

أهمية القارىء!!

نريد أن نذكّر القارىء بأنه الهدف الاساس من العملية الاعلامية، برمتها، فإذا كانت العملية الاعلامية فيها:

أ ـ **المرسل**: وهو الكاتب هنا أو المؤلف أو الخطيب.

ب ـ **الرسالة**: وهي المحتوى سواء كانت مقالات أو أخبارا أو تحليلات أو أبحاثا ومؤلفات.

ج ـ **المرسل إليه**: أو المستقبل (بكسر الباء) أو الجمهور وهذا هو القارىء بالنسبة للصحافة أو المطبوعات بشكل عام.

فهذه الاطراف الثلاثة اضافة إلى الاساليب والوسائل ورجع الصدى، كل هذه العملية (الاعلامية) أو (عملية النشر) بشكل عام إنما المقصود بها هذا القارىء، فلولا (القارىء) لما كانت هناك وسائل إعلام ولولاه لما وجهت رسالة ولما تفنن صانعو الاعلام في اختيار الاساليب المناسبة لهذا القارىء.

القارىء الاقوى والاضعف!!

فالقارىء هو (الكل في الكل) في العملية الاعلامية لكنه ـ للاسف ـ اضعف حلقة في هذه العملية، كما أن ضعف الوسيلة أو المرسل (بكسر السين) أو الاساليب إنما يرجع أساساً إلى ضعف القارىء، فكل ضعف يكون للقارىء نصيب فيه، وكل نجاح يكون القارىء من أكبر المساهمين فيه. فهل عرف ـ أخي القارىء ـ أهميته؟! هل يعرف أنه من أجله قامت المؤسسات الاعلامية ولوده

تسابقت وسائل الاعلام فهو (للمطبوعات) كالشعب للدولة فلا دولة بلا شعب، كما أنه لا (مطبوعة) ناجحة بلا قارىء ناجح.

خصوصية القارىء السعودي!!

وإذا أراد القراء أن يغضبوا مني أكثر فإنني أقول: مثلما نريد لاعلامنا (خصوصية) فإننا نريد للقارىء السعودي - خصوصية في تناول القضايا وقراءتها، لكن الذي يشاع أن القارىء السعودي - للاسف من اضعف القراء في الوطن العربي!! فهو يُتَّهم بأنه يريد (كل شيء جاهزاً) وليس مستعداً للبحث ولا المشاركة ولا حتى حسن القراءة لما ينشر ولا حسن الحكم عليه.

هذه الاشاعة - وإن كانت مجرد اشاعة - إلا أنها مؤلمة، وتؤلم أكثر عندما نرى لها بعض الحقيقة في محيطنا الصغير ومن خلال قراءة ردود أفعال القراء على ما ينشر من أخبار ومقالات وكتب وغيرها.

للاسف أن القارىء السعودي - حتى وإن غضبنا من الحقيقة - فيه عجلة وسطحية في زمن نحن احوج ما نكون إلى العمق والقوة.

القارىء الاكاديمي

القارىء (الاكاديمي) مسؤوليته أكبر لكن مشاركته أقل، أقصد تلك المشاركة التي يناقش فيها الطالب استاذه وشيخه ويرتبط فيها الاستاذ بالادلة أكثر من ارتباطه بالمؤسسة العلمية التي يعمل فيها.

فنحن بحاجة لمشاركة، طالب الجامعة، والاستاذ ، المشاركة التي تبتغي الحقيقة وتنشدها مؤثرة لها على (مجاملات الزمالة)، وخوف فقدان الاصدقاء والوظائف!! نريد مشاركة (الموقف المدروس) وليست مشاركة (آخر صحية)!!.

سلبية القارىء!!

إن الكاتب ليحترق ألماً وحسرة عندما يضحي من أجل هذا القارىء ثم لا يجد من القارىء التفاعل مع ما ينشره الكاتب لا سلباً ولا ايجاباً.

إن أكثر ما يؤلم الكاتب أن يجد قارئاً (بارداً) لدرجة (التجمد)!!، فمهما حاول الكاتب ان يصهر هذا (التجمد) بالحقائق والمعلومات التي تكلفه الكثير من (الجهد والوقت) إلا ان القارىء - إن تجاوب - سرعان ما ينكمش لأدنى هبوب!!. فما على القارىء إلا أن يسمع عبارة تتهم هذا الكاتب بالجهل أو الهوى أو سوء النية والمعتقد حتى يسارع القارىء إلى تصديق ذلك واتباعه ولا يكلف نفسه (الرد عن عرض أخيه) ولا البحث عن الحقيقة ولا الاتصال بالكاتب ولا مراسلته ولا تقدير تعبه وبحثه وتضحيته من أجل هذا القارىء. مع أن الكاتب كان باستطاعته أن (يطوي جسمه على ما فيه ويدع لسانه في فيه) وأن يترك هذا القارىء لمن شاء من مجيدي (الضحك) ومتاجري (العواطف)!!.

الكاتب بين العامة والخاصة!!

كما أن هناك إشكالاً آخر يواجه الكاتب وهو صعوبة في مخاطبة فئات وطبقات القراء. فكما نعلم أن (القراء) كلمة عامة يدخل فيها المتخصص وغير المتخصص، المهتم والمتابع والمتأرجح، العالم والاقل علماً، والشيخ والدكتور والانسان العادي، يدخل في (القراء) كل التخصصات والطبقات العلمية والاجتماعية والثقافية فمن الصعب (على الكاتب) أن يرضي كل القراء وأن يفهمهم مقصود الخطاب.

وأصعب من ذلك أن يتنازل عن بعض الحق من أجل ارضاء أكبر قدر ممكن من القراء!!!.

فالكاتب بين خيارات صعبة، فإن اقتصر على الخاصة انصرفت العامة عن قراءة المحتوى وإن نزل إلى مستوى العامة في (تبسيط المسائل) اتهمته الخاصة بأنه يستخف بعقولهم بتوضيحه للواضح. على أن هناك اشكالاً آخر في تحديد العامة والخاصة سآتي على ذكره لكنه يهمني هنا قول بعضهم (قرأنا مقالك لكن لم نفهمه)!!.

وقول الآخرين (لماذا تكرر القول وتفصله كأننا طلاب مرحلة ابتدائية !!)فالعامة (وهي هنا كل من ليس مهتماً بالموضوع وان كان متخصصاً في غيره)لهم أدلتهم في وجوب تبسيط الكاتب أو المؤلف للافكار والمعلومات ومن حججهم في ذلك قول ابن مسعود (ما إن تحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم

فتنة)، وقول علي (حدثوا الناس بما يعرفون). . فالوسيلة الاعلامية موجهة للجميع والكاتب يحاول مخاطبة الجميع لكن قد لا يفلح في كثير من هذا.

حجج الخاصة!!

كما أن الخاصة لهم أدلتهم وحججهم فهم يقولون إن كل ما ينشر في الوسائل الاعلامية إنما هو موجه ـ غالباً ـ إلى العامة؟!.

فكانهم يقولون: اليس لنا نصيب؟! اتريدون أن تكون كل المواد تخاطب العامة فقط؟! ألا يكون لنا نصيب في مقالات متعمقة وتحليلات جادة نريح بها أبصارنا وأفكارنا؟!.

كما أن الخاصة لهم حجة أخرى فهم يقولون: إذا كان الكاتب أو الوسيلة الاعلامية تحتج ـ سابقاً ـ على (تهميشنا) بالحرص على العامة، فإن هذه الحجة ضعيفة في أيامنا هذه خصوصاً بعد القفزات التعليمية الاخيرة، ولو كانت هناك دراسات ميدانية لربما اثبتت أن عدد القراء من الخاصة يفوق عددهم من العامة، فهناك آلاف من حملة الدكتوراه والماجستير ومئات الآلاف من طلبة الجامعات وخريجيها في السابق بالاضافة لكثير من المدرسين والمثقفين والباحثين بوجه عام.

فهؤلاء ـ ولازال الكلام على لسان الخاصة ـ أليس لهم نصيب يليق بهم فيما تنشره وسائل الاعلام أنترك هذا الكم الكبير ليبحث

عن المقال والخبر المستقصى والتحليل الجاد في (الصحف الوافدة)!!.

الخاصة فيهم بعض العامة!!

ومع هذا فالكاتب يجد صعوبة كبيرة إذا حاول التوفيق بين رغبات الناس لأن الخاصة (إذا افترضنا أنهم كل من دخل الجامعة أو تخرج منها) يدخل فيهم (بعض العامة) فكم من دكتور متخصص في (المساقاة) لا يعرف شيئاً عن (المزارعة)!! ورب متخصص في التاريخ تخصص في (حياة الحجاج بن يوسف بالطائف) ولا يعرف عن حياته بالعراق شيئاً فضلاً عن التاريخ الاسلامي كله؟ فلا يظن كل (اكاديمي) أنه قد ألمَّ بتخصصه العام فضلاً عن العلوم الأخرى.

عوام الاكاديميين!!

إذاً فإذا كتب الكاتب في (التاريخ) فإنه أمام جيش من (عوام الاكاديميين) الذين ليس لهم اهتمام ولا بحث في التاريخ. ويجب ألا نغضب فكل منا فيه شيء من هذه (العامة) شاء أم أبى، فإذا كان الدكتور فلان (متخصصاً) في الجغرافيا فقد يكون (عامياً) في النحو، وإن كان الدكتور فلان (متخصصاً) في سيرة الوليد بن عبدالملك فقد يكون (عامياً) في سيرة أبي بكر الصديق والعكس

وارد، فقد تجد (طبيباً) بارعاً في علم النحو، وقد تفاجأ بـ (رجل اقتصاد) متوغلاً في علم الحديث. فهذا العلم لمن خدمه ولمن حرص عليه وأحبه وليس بالضرورة لكل من تخصص فيه، هذا أمر ملاحظ لا ينكره عاقل والشواهد أكثر من أن تحصر.

طريقة للمتخصص وغير المتخصص!!

واليوم أُريد ان اجتهد في رسم طريقة لأخي القارىء يمكنه ـ عند اتباعها ـ ان يكون اكثر ايجابية. هذه الطريقة تفيد المتخصص وغير المتخصص، يمكن بها لرجل الاقتصاد ان يشارك في تقويم المؤرخ ويمكن للطبيب المشاركة في معرفة الاسانيد ودراستها، طريقة يستفيد منها عامة القراء وخاصتهم، لكنني سأركز على جانب واحد وليكن المقالات لاتخاذه نموذجا نجرب عليه هذه (الطريقة) التي ارجو ان يستفيد منها القارىء في تطوير معلوماته الاستفادة (ايجابيا) مما ينشر وبالتالي المساهمة (ايجابيا) في ذلك. وسآخذ نوعا فرعيا من (المقالات) ليكون ارضية التجربة وليكن(المقالات التعقيبية) لكونها اكثر ما يلفت القارىء في المقالات غالبا ولأنها محل اختلاف بين طرفين يكون القارىء فيه ضحية التوقف وعدم اتخاذ موقف علمي لأنه لا يتبع منهجا علميا في القراءة ثم الفهم ثم البحث والحكم..

تربية (خروج المغلوب)!!

والقارىء بحاجة الى كاتب صريح، كاتب صادق مع نفسه ومع القراء، كاتب امين، وهذه الصفات تتلاشى اثناء الردود فالكتّاب جزء من المجتمع ، والمجتمع فيه عيوب ومن ابرزها عدم الاعتراف بالخطأ وعدم ترويض النفس وإجبارها على أخذ الحق من الآخرين، تربيتنا ـ للأسف ـ ليس فيها ما يشجع المخطىء على الرجوع عن خطئه لكن فيها ما يشجعه على المكابرة وثبات الموقف ولو كان خاطئا، تربيتنا ومناهجنا الدراسية لم نجد فيها مدح المعترف بالخطأ وانما نصبح بها كالفرق الرياضية في مباريات الكؤوس التي يكون القانون فيها بخروج (المغلوب) وانطفاء ذكره وتحطيمه نقداً وذماً!!

وبسبب هذه (التربية) تجد المؤلف او الكاتب ـ غالبا ـ يصر على الخطأ ويتشبث بأقواله السابقة ملتمسا لها ما هب ودب من الأدلة متعسفا في تفسير الصحيح وفي تقوية الضعيف حتى لا يُقضى عليه بقانون (خروج المغلوب)!! فهذه إشكالية تواجه بعض الكتاب والمؤلفين ولم اقرأ الى الآن ان كاتبا أو مؤلفا عربيا رجع عن فكرة جوهرية في مقاله او كتابه ولم اجد خطيب جمعة عوتب على حديث ضعيف الا وتعصب لهذا الحديث باحثاً عن اوهى خيوط التقوية له!! هذه حقيقة يجب على القارىء ان يعرفها ويجب على الكاتب والمؤلف ان يروض نفسه على الاعتراف بالخطأ ويجب على القراء ان يمدحوا المعترفين بأخطائهم ويثنون عليهم والاّ يساهموا في تقوقع الكاتب على نفسه وشعوره

بخروجه (مغلوبا) لا يكلمه احد ولا يثق في علمه أحد..

أيضا كاتب المسئولية!!

ولذلك تجد كثيرا من الكتاب ـ لأنهم لا يريدون (وجع الدماغ) ولا يحبون ان يخالفهم أحد تجد مقالاتهم لا لون لها ولا طعم ولا رائحة يمكن ان يفسرها كل فرد على ما يشتهي فهي صالحة لكل زمان ومكان، ولكل فكرة وعنوان، كل هذا خوف من الكاتب ان يُتهم او يساء به الظن فضمرت المعرفة وذبل الابداع وأصابتنا اشكالية التشابه والتكرار مع السطحية في التناول وهذا كله من التخلي عن المسئولية، فمثلما نطالب القارىء بأن يكون (قارىء مسئولية) فمن باب أولى ان يكون الكاتب (كاتب مسئولية) فلا يخفي الحقائق خوفا من الناس ولايدفن الموضوعية بمعول (عدم المخالفة)..

دع القارىء يسيء القراءة ويسيء الفهم فهذا افضل من (برودة المقال)..

كيف يكون القارىء حكما عدلا؟!

أعود الى القارىء وأقول: ان تأييدك لما لا تعلم صحته ومعارضتك لما لا تعلم بطلانه مشاركة منك في وأد العلم وإماتته فلا تتحمل اثم هذا (الوأد) ولا تتعصب الا لما تراه حقا. وهناك خطوات تستطيع بها الاستفادة علميا مما يكتب ولو ركزنا على النموذج (المقالات التعقيبية) فستكون الخطوات كالتالي:

١ ـ الخطوة الأولى: الحصول على كامل كلام الخصمين من المقالات والردود (واعذروني في التعبير بالخصومة فالأفكار تتخاصم وليس المقصود ان يتخاصم المتحاوران) والقارىء عندما يطلع على رد أحد الخصوم ولا يطلع على كلام الآخر فمعنى هذا انه سيحكم لذلك الخصم وانا أعجب من بعض القراء الذين يحكمون بأن فلانا (مخربط) واذا سألت القارىء لماذا؟! قال (اما رأيت رد فلان عليه!؟) واذا قلت له وهل قرأت كلام (المخربط) نفسه؟ يجيبك بالنفي!!..

اذن فأنت اكثر (خربطة) ما دام انك تحكم على طرف لم تقرأ كلامه فكان لزاما على القارىء ـ ان اراد ان يحكم ـ بان يطلع على كلام الخصمين ولا تقتصر قراءته على كلام احدهما دون الآخر. وقد يقول القارىء: لكنني اثق بأن فلانا صادق في نقله عن ذلك (المخربط)!!..

اقول: ان نقل كلامه بنصه وكان ثقة في نقله فنعم يمكن ان تحكم على ذلك (المنصوص) لا على ما فهم فلان من هذا (النص) رغم ان النقل (المنصوص) قد يكون مبتورا او مفصولا عن مقدمة او شرط وما أشبه ذلك لكن الأدهى من ذلك ان بعض القراء لا يعرف ان بعض الخصوم ينقلون كلام خصومهم ويشوهون ذلك المعنى المراد فمن فعل هذا كان حقا على القارىء ان يذم هذه الطريقة وللأسف فان (كباراً) قد مارسوها في كتبهم ومقالاتهم فكيف ببقية الناس؟! اذن الخطوة الأولى تكمن في الحصول على

كلام الخصمين كليهما ولا يكفي ان تسمع من واحد دون الآخر . .

الخطوة الثانية: حسن القراءة:

فقد يحصل القارىء على كلام الخصمين لكنه لا يحسن القراءة بمعنى ان يقرأ اجزاء ويهمل اخرى، يقرأ على عجل دون تعمق، يقرأ ولا يعرف لب الموضوع ولا موطن الاختلاف . .

اذن فعلى القارىء قراءة كل مادة المقال ومعرفة لب واساس المشكلة . .

فمثلا قد يكتب كاتب عن أهمية الالتزام بالنظريات وينقد آخر في عدم وفائه بما التزم به نظرياً. فيأتي ذلك الآخر ويقول ان الكاتب الأول انما يريد الطعن في الجامعة الفلانية او القسم الفلاني فالقارىء الحصيف هنا يرجع لمقال الأول وينظر هل لب المقال يتحدث عن هذا ام عن ذاك؟! على انه ليس من المحرم لا شرعاً ولا عقلاً ان تُنتقد مؤسسة علمية أو قسم علمي ؛ فالنقد كالعلاج يصعب على المريض تناوله لكنه طريق الشفاء . .

الخطوة الثالثة: حسن الفهم:

فبعض القراء يحكم على فكرة ويعاديها من باب الجهل بها وليس من باب العلم بها وهذا شر أنواع الجهل وأقسى أنواع الحكم ؛ فالقارىء ليصارح نفسه : فان رأى من نفسه قدرة على الفهم للأفكار المطروحة في المقالات فليشارك بالنقد اما ان احس من

نفسه عـجزاً عن فهم تلك الأفكار فليرح النـاس من سوء الفهم. فلابد من فـهم الألفاظ والدلالات التي بها تفـهم الأفكار والمعاني التي تضمنها المقال:

الخطوة الرابعة: البحث والدراسة:

فـإن فهـمت كلام الخـصمين فـلا عليك بعد هذا الا الرجـوع للمصـادر والبحث والنظر (مَنْ من الخصمين صـحيح الكلام ومن منهما يخالف الحقائق)..

وهذا يقـود القارىء الى خطوة داخل أخـرى الا وهي (تكوين المكتبة) التي بهـا تستطيع ان تجد المصادر التي في ضـوئها تستطيع الحكم. ولا يعني هذا انني اطالب القارىء بالمستحيل فهو يستطيع تكوين مكتبـة لا بأس بها بقليل من المال.. فكثـرة الكتب ليست مقياسا لنجاح المكتبة وانما نوعـية الكتب فليأخذ المصادر المهمة في كل علم.. ففي علم الحـديث مثلا ليس شرطا ان يشـتري الكتب الستة بألف ريـال لكنه سيجد هذه الكتب وزيادة في كـتاب واحد بثلاثمـائة ريال وهكذا ليخـتر القـارىء (جوامع الكتب) كـجامع الأصول ومجمع الزوائد والمطالب العالية في متون الأحاديث فهذه الكتب في الحديث النـوي اساسية ولا يكاد يخـرج عنها الا قليل من الأحاديث..

إذن لو ان القارىء يحـدد (امهـات الكتب) الأساسـية في كل علم فانه يسـتطيع تكوين مكتبـة بأقل الأسعار وانا يؤسـفني جدا

عندما أجد بعض الأخوة متخصصا في السنة وعلومها مثلا ثم لا تجد مكتبته محتوية على بعض هذه (الأمهات) بينما تجدها في مكتبة (الشاعر أو الأديب)!! وربما لا تجد في مكتبة (الأديب) ديوان المتنبي بينما تجده في مكتبة (الفقيه)!! فهذه التباينات عجيبة!!..

إذن على القارىء اذا أراد ان يحكم ان يوفر لنفسه الأدوات التي تمكنه من الحكم، فلا يستطيع طبيب ان يجري عملية بلا مشرط كما لا يستطيع القارىء ان يحكم بين الخصمين بلا رجوع الى مصادر الاختلاف..

الخطوة الخامسة: الحكم

أعني ان تحكم بأن الحق في هذه النقطة مع فلان والحكم لا يأتي الا بعد بحث ودراسة وليس بـ (الحاسة) كما يزعم أخونا الفقيهي!! ولا (بالوجدان) كما يزعم الاستاذ شعوط صاحب الأباطيل!!

الحكم يجب ان يكون بالعدل وان يتجرد القارىء من حظوظ النفس ومن الجور والتعصب فلا يحكم الا وفق معايير الأدلة والحقائق وليبتعد عن المعايير (الخفية) من العاطفة ومجاراة السائد ومداراة الفهم العامي والأحكام المسبقة. الحكم على الآخرين من اخطر وأصعب المراحل، لان هذا الحكم اما ان تؤجر عليه او تحاسب، ليس هناك خيار وسط الا اذا قلت (لا أدري) بل حتى

اذا قلت (لا أدري) وانت تدري فانت آثم بإخفائك الحقائق وعدم نصرتك لما تراه من حق..

كما ان الحكم ينبغي ان يكون نسبيا فالغالب ان الخصمين قد يقولان حقا ويقعان في بعض الباطل فاذا حكمت فاحكم بالعدل قل: فلان محق في كل النقاط الا نقطة واحدة او نقطتين كان الحق فيهما مع الطرف الآخر.. وهكذا ليكن حكمك دقيقا بعد العدالة فيه. بل الدقة من تمام العدالة.. ولكن أين تجد الحكم العدل الذي ينصفك من الآخرين فضلا عن انصافك من نفسه..

العدل صار محفوفاً بالعلاقات الاجتماعية او الوظيفية التي تحول بينه وبين ورود ينبوع الحقيقة لكن نصف العدل خير من لا عدل..

الخطوة السادسة: المشاركة والنصرة:

بعد ان يعرف القارىء جوانب الحق والباطل ـ من وجهة نظره ـ في كلام الخصمين فعليه ان يشارك ويساهم بنصرة الحق ونصرة الخصمين جميعا من باب (انصر أخاك ظالما او مظلوما) وتتم النصرة بأحد الأمور التالية:

١ ـ الكتابة في الموضوع وهذه اقوى جوانب النصرة..

٢ ـ المساهمة بالجديد وتسديد القصور الذي اعترى المقالات أو الأبحاث أو الكتب..

٣ ـ الاتصال بالصحيفة او الوسيلة بشكل عام وابلاغها ما توصل اليه من حكم كل هذا بعد البحث.

فهذا خير من ان يبقى القارىء (سلبيا) لا يظهر منه تأييد ولا معارضة ولا نقد ولا اتصال ولا حتى نصرة للحق في المجالس العامة والندوات واللقاءات الفكرية..

صفحة رجع الصدى!!

وأرى لو ان كل صحيفة تخصص نصف صفحة اسبوعية تحت عنوان (رجع الصدى) او (ردود الأفعال) يتم فيها تسجيل ابرز الاتصالات والردود القصيرة (بل لو كانت يومية لكان أفضل). فهذا (التواصل) مع القارىء يعوّده على الايجابية وتعرف الصحيفة مدى أهمية الموضوعات التي تنشرها. والقارىء لا يستطيع ان يكتب في كل مقال يحظى باعجابه لكنه يستطيع ان يتصل.

وكم من فكرة طرحها بعض الكتاب كنت اتمنى ان اكتب مؤيدا او منتقدا لكن الوقت لا يفي بهذا، اضف الى ذلك ان بعض المقالات التي تعجبنا قد يستوفي صاحبها الفكرة ولا نجد عندنا جديدا يمكن اضافته إلا الاتصال والثناء. فكانت هذه (النصف صفحة) ستحقق لنا وللكاتب وللصحيفة حسن التواصل ودراسة ردود أفعال القراء..

الخطوة السابعة : المناظرة:

يستطيع القارىء ان يتفق مع الخصمين المتحاورين في الالتقاء الأخوي ليتحاورا مباشرة ودون حواجز مع تعيين حكم - يرضيانه - عند الاختلاف . .

لأن بعض المتحاورين قد يكابر ويزعم ان منهجه هو المنهج الحق فعلى هذا سيبقى القارىء والحق ينتظران من هذا المكابر الرجوع لكنه مصر على الاطلالة عليهم عبر الصحف فقط اما عند المناظرة المباشرة فهو يخشى ان يظهر بمظهر (خروج المغلوب)!! فلذلك ان كان يعرف من نفسه حبا للحق فسيوافق على المناظرة بآدابها المعروفة وان كان يعرف انه مبطل فسيعتذر عنها، . فان اعتذر فيستطيع القارىء ان يعرف ان حجته ضعيفة . .

والمناظرات كانت في السابق ايام السلف الصالح قائمة لكنها اختفت في العصور الحديثة . واختفاؤها سبّب زيادة الفرقة والاختلاف لأن الناس لا يعرفون المحق من المبطل الا اذا التقيا وجها لوجه، تماما مثلما يزعم ناديان رياضيان انهما افضل من بعض فلا يعرف الجمهور ذلك الا اذا التقيا وكان الحكم عدلا ايضا . .

فهذه الخطوات لو يقوم القارىء - أي قارىء - باتباعها ويزيد عليها ويضيف ما يراه لائقا فستؤدي ان شاء الله الى رفع مستواه ليكون في مستوى المقيّم للكاتب وليس المتابع المقلد وانا اعرف ان بعض القراء متخصصون واعلم من المتحاورين لكنني اريد بهذه

الرسالة اغلب القراء - او كثيراً منهم على الأقل - الذين يحتارون في معرفة من هو المصيب ومن هو المخطىء او معرفة الأكثر اصابة والأنبل اهدافا . . والكلام ايضا فيه طول لا أود التوسع فيه وعسى ان يكون ما كتبت هنا معينا لنا على ايجاد (القارىء) الايجابي والتقليل من قراء (آخر صيحة)!!.

النتائج والتوصيات

استعرضنا في الحلقات الاحدى عشر الماضية عشراً من الرسائل والمؤلفات الجامعية التي تناولت «بيعة علي بن أبو طالب» بشيء من الدراسة والبحث وقد حصلنا اخيراً على رسائل اخرى كررت كثيراً من الملاحظات التي سبق نقدها ولا داعي لتكرار الملاحظات والاجابات عليها لكننا سنذكر هنا ملخصاً لابرز النتائج التي توصلنا اليها عند استعراض الرسائل الجامعية، وللاسف ان الملاحظات كبيرة الحجم ثقيلة الوزن داكنة اللون!! خصوصاً اذا علمنا انها مرتبطة بالصروح الاكاديمية!!

والان سنذكر ابرز النتائج ثم نوجه ثلاث رسائل سترونها في هذا المقال.

وقفة مع عنوان المقالات:

صحيفة الرياض، ٣٠ صفر ١٤١٧هـ ـ ١٦ يوليو ١٩٩٦م.

لكنني قبل هذا اود الاجابة على استشكال بعض الاخوة اطلاق عنوان «كيف يضحك علينا هؤلاء» على بعض هذه المقالات ويقولون ان الأمر اخطاء وملاحظات لا يبرر اطلاق ما يفيد ان هؤلاء يخدعوننا ويستغفلوننا ويكتبون ما لا يعتقدون!!

اقول: كيف لا يضحك علينا هؤلاء وهم جميعاً يدعون لنظريات سليمة ثم يخالفونها مخالفة متعمدة لا يستطيعون هم الاعتذار عن هذه المخالفة فكيف يعتذر غيرهم عنهم؟!

كيف يزعمون انهم ملتزمون بمنهج المحدثين ونبذ الرواة الضعفاء والاعتماد على روايات الثقات ثم لا نجد لهذه النظريات والمزاعم اثراً في كتاباتهم؟! مع تفاوت بين مؤرخ وآخر.

كيف لا يضحك علينا هؤلاء أو بعضهم وهم يلونون النتائج وفق الاحكام المسبقة والانطباعات الذاتية؟!

كيف لا يضحك علينا من وجدناه يرفض روايات الواقدي لان المحدثين ضعفوه بينما يقبل روايات سيف بن عمر مع انه اشد ضعفاً من الواقدي والفاظ المحدثين في ضعفه ابلغ؟!

اليس من استغفال القراء تطبيق منهج المحدثين على رواة دون رواة؟!

اليس من الخداع توثيق اكذب مؤرخ في التاريخ لاننا وجدنا في رواياته اشياء نحبها و «تشفي الغلة وتقضي الحاجة»؟!

اليس من استغفال القراء ان نذكر بعض الموتى في معارضي

بيعة علي؟!

اليس من استغفال القراء ان نذكر من معارضي بيعة علي من لم تلده أمه الا بعد موت الامام بعشرات السنين؟!

اليس من استغفال القراء والضحك على عقولهم وعلومهم الزعم بان علي بن ابي طالب وكبار الصحابة من البدريين واصحاب بيعة الرضوان قد اهملوا اهم مسؤوليات الخلافة؟!

لو قيلت هذه التهمة في الوليد أو يزيد بن معاوية أو عبدالملك لما رضي هؤلاء باطلاقها فيهم فكيف تطلق على خليفة راشدي خلافته على منهاج النبوة؟!

واشياء من هذا القبيل كثير وكثير قد رأيتموه اثناء المقالات رغم ان العينة التي اخذتها ما هي الا حدث صغير وهو «بيعة علي» ولم استعرض بقية موضوعات تلك الرسائل.

إذن فلست نادماً على العنوان وان كان هؤلاء يختلفون ويتفاوتون في استغفال القراء وقد يكون القليل منهم يخطئون عن اجتهاد وحسن نية وتقليد. لكن يبقى ان يدعوا الى نظريات سليمة ثم يخالفوها مخالفات صريحة امراً فيه (ضحك) واستغفال للقراء وهذا يكفي في تبرير عنوان المقالات.

نعود ونذكر ابرز ما نراه من دراسة هذه الرسائل التاريخية فنقول :

١٢ _ ١٢

أبرز نتائج دراسة الدراسات التاريخية في بيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما يلي..

وجدنا الدراسات التاريخية متفقة في النظرية في أهمية الالتزام بمنهج المحدثين فهي تدعو إلى ذلك اجمالاً وتفصيلاً في بعض المواضع لكن الواقع يشهد بأن التطبيق فيه خوارم من نواح كثيرة أبرزها:

١ ـ ضعف الصناعة الحديثية فلا نرى الا سطحية (مصطلحات) بلا عمق ولا دراسة.

٢ ـ الاعتماد على الروايات الضعيفة كروايات سيف وابن الكلبي وغيرهم من الضعفاء والكذابين والمجهولين.

٣ ـ عدم استقصاء الروايات الصحيحة التي سبق وان أشرنا لمصادرها.

٤ ـ ضعف الجمعين (جمع المادة + الجمع بين ما يظهر فيه التناقض والتعارض).

٥ ـ سرقة بعضهم من بعض دون اشارة الى ذلك؟!

٦ ـ عدم الرجوع إلى المصادر الأصلية وعدم الاشارة ـ أحياناً ـ الى المصادر التي تم النقل منها.

٧ ـ ابتكار بعض هذه الدراسات لشروط جديدة في صحة البيعة مثل (عقد مجلس للشورى)؟! فهذا لم يقل أحد انه من شروط صحة البيعة.

٨ ـ سوء التفسير للروايات الصحيحة أو بلفظ آخر (تدخل الهوى والأحكام المسبقة في تفسير النصوص). أو الجهل بقواعد تفسير النصوص أو بهما معاً.

٩ ـ العجائب: فبعض الدراسات تأتي بعجائب تدل على المستوى العلمي الضعيف الذي وصلنا اليه، مثل ذكر بعض الناس في معارضي بيعة علي مع انهم قد ماتوا قبلها بسنوات عديدة!! أو ولدوا بعدها بعشرات السنين!!

١٠ ـ التسويغ: يُجمع أكثر الدراسات على تسويغ الأخطاء، فهم يحاولون تسويغه الخطأ ولا يجدون إلا تسويغه بخطأ أكبر، فيسوغون عدم بيعة بعضهم ويسوغون خروج أصحاب الجمل وصفين ويسوغون رفض أهل الشام لبيعة علي الشرعية ويسوغون قتال أهل الشام لعلي... إلخ فهذه التسويغات والآراء الفاسدة من أخطر الأمور ليس على (التاريخ الاسلامي) فقط بل على (الأحكام الشرعية) اضافة الى عدم اقتناعهم بهذه التسويغات ولذلك تجدهم يناقضونها في مواضع أخرى.

١١ ـ التناقض: فما تثبته دراسة تنفيه أخرى مما يدل دلالة واضحة على عدم وضوح المنهج أو سوء تطبيقه أو التدخل في صرف الأدلة عن معانيها الصحيحة وما أشبه ذلك من العيوب والامراض البحثية المنتشرة عند المسلمين للأسف.

١٢ ـ أكثر الدراسات الجامعية ظلمت موضوع (بيعة علي)

ظلمته بعدم استيعاب واستقصاء الروايات الصحيحة وظلمت (البيعة) بالاكثار من الاعتماد على الروايات الضعيفة، أضف الى مظالم (سوء التطبيق للمنهج) وسوء الرأي وسوء التفسير أيضا وهذه (الرسائل) والأعمال تتفاوت في هذه العيوب وليست على مستوى واحد.

١٣ ـ ضعف (الرسائل الجامعية) يدل على ان الساحة لا زالت بحاجة كبيرة وماسة الى دراسات تتجنب السلبيات المشار اليها ويدل ضعفها على ضعف القول بأن ((الدراسات الجامعية قد غطت مساحة كبيرة من التاريخ الاسلامي) فإن أكثر هذه الدراسات لم يشف الغليل بل ان بعضها زاد الطين بلة وزاد الأمر غموضا والتاريخ تشويهاً، فلابد من التشمير عن ساعد الجد والتعمق في دراسة التاريخ الاسلامي تنظيراً و تطبيقاً مع الربط الصحيح والعميق بمنهج المحدثين مع محاربة الهوى والجهل الذي عشش في عقول كثير من المؤرخين المعاصرين وذلك عن طريق النقد الذاتي البناء لما يطرح من أعمال حتى تنجلي ظلمات الموضوعات والمنكرات لتسفر عن حقائق الصحاح واخبار الثقات.

١٤ ـ إن الذين يشككون في صحة (بيعة علي) لم يستحضروا (الجانب النظري) في البيعة على فرض صحة أدلتهم، التي يستدلون بها، فينسون مثلا انه لا يشترط في البيعة قبول جميع أفراد الأمة ولا قبول جميع أفراد أهل الحل والعقد بها.

١٥ ـ ان الذين يشككون في صحة (بيعة علي) هدفهم في الغالب هدف حسن وهو الدفاع عمن خرج على علي: كأهل الجمل وصفين، لكنهم وقعوا في خطأ أكبر من حيث شعروا أو من حيث لا يشعرون بالطعن في شرعية بيعة علي وراشديتها والزامها لهؤلاء.

١٦ ـ عندما نحكم على صحابي بأنه أخطأ لا يعني هذا انتقاصاً للصحابي. فما زال علماء أهل السنة والجماعة يُخَطِّئون حاطب بن أبي بلتعة والنعيمان بن عمرو والمخزومية التي سرقت وماعز الأسلمي الذي زنا فتخطئة هؤلاء حق، في وصفهم بالخطأ أو الإثم فيما ارتكبوه من أخطاء دون تعميم ولا اطراح لفضائلهم الأخرى. كذلك تخطئة المتخلفين عن بيعة الإمام الشرعي ـ بلا عذر ـ وأكبر من ذلك خطأ الخارج على الإمام الشرعي والمقاتل له بلا موجب، فهذه الأخطاء يجب ان نعترف بأنها أخطاء، وان أصحابها مخطئون حسب الأدلة الواضحة، لكن لا ننسى فضائلهم الأخرى ونأخذ التأويل في الاعتبار.

وقد يأتي من يزعم ان تخطئة هؤلاء تخالف عقيدة أهل السنة في «وجوب الامساك عما شجر بين الصحابة» وهذا خلط لامور متفرقة ومفصلة فعلماء المسلمين من عصر الصحابة الى يومنا هذا لم يمسكوا عما شجر بين الصحابة امساكاً مطلقاً وانما يكون الامساك عند غلبة الهوى أو التعصب دون دليل أو الكلام بلاعلم

فهنا يتوجب الامساك اما الكلام فيما شجر بينهم بعلم ودون محاباة وتقديم للادلة والروايات الصحيحة وحسن تفسيرها فهذا لا شيء فيه بل لا يمكن الاستفادة من التاريخ ولا دراسته الا بهذا، ومن اتى لي بعالم كبير من علماء الامة امسك عن الصحابة امساكاً مطلقاً فأنا راجع الى قوله.

على اية حال لن تجدوا عالماً معتبراً أمسك عما شجر بين الصحابة امساكاً مطلقاً لان النبي ﷺ لم يمسك ذلك الامساك الذي نفهمه، بل تحدث ﷺ عن كثير من الاحداث التي حدثت ايام عثمان وعلي مثل حديث مقتل عثمان وحديث الحوأب وحديث الزبير وحديث عمار واحاديث الخوارج... الخ. فهذه كلها تخالف مذهب الامساك المطلق اما الامساك في وقت دون وقت والامساك عند الجهل بهذه الامور أو عند التعصب والهوى فلا ريب ان الامساك هنا واجب أما تبرير الاخطاء التي نصت الاحاديث النبوية على أنها اخطاء فهذا ليس من مذهب أهل السنة والجماعة.

١٧ ـ كذلك ـ في الحاضر ـ ينبغي ألا نبرر أخطاء المؤرخين بأن قصده كذا أو لعل قصده كذا. فالخطأ خطأ، وإذا أكثرنا الاعتذارات التي لم نقتنع بها، ضاع الحق وسط ركام هذه الاعتذارات ثم ان الخطأ ليس كفراً ولا فسقاً حتى نعتذر عن صاحبه ونورد له التأويلات والاعتذرات المبالغ فيها.

٢٨ ـ ان المؤرخ المعاصر يتحمل مسؤولية أكبر من المؤرخ

المتقدم لتوفر الوسائل المعينة على الحصول على المادة. لكنه يجد صعوبة في تقبل الناس للحق المخالف لأحكامهم المسبقة.

١٩ - الذين يقولون بأن سعداً وأصحابه لم يبايعوا علياً. كأنهم ينسبون اليهم (اشتراط اجماع الأمة) وهذا الشرط باطل، بل هو مستحيل التطبيق. وقد بايع هؤلاء أبابكر مع ان بعض الأنصار وبعض بني هاشم وبعض بني أمية لم يبايعه بعد، فهل هؤلاء الصحابة يجهلون أنه (لا يشترط الاجماع في البيعة) اللهم لا.

٢٠ - قبل ان نأخذ بروايات الضعفاء يجب ان نبين للناس أننا بحثنا ولم نجد روايات صحيحة أو مقبولة في المسألة، ونبين لهم المصادر التي بحثنا فيها. أما ان نأتي وندعي الكتابة حسب منهج المحدثين، ثم نحمل منهجمهم أمثال سيف بن عمر وأبي مخنف فهذا تحميل للمنهج ما هو منه بريء، فنحمله قصورنا واتكالنا وأهواءنا. فمن غير العلمية ان نذهب الى (المتروكين) ونترك مرويات (الثقات) في بطون كتب السنة والحديث، فهذا منهج أعور، إن لم يكن أعمى..

٢١ - تركيزي في هذه المقالات انصب على الجانب التطبيقي وهو الجانب الأكثر اضطراباً عند المؤرخين المعاصرين.

وأخيراً: قبل ان اختم هذه المقالات لي ثلاث رسائل أوجهها كالآتي:

١ ـ **الرسالة الأولى**: للجامعات ومسؤوليها من اداريين وأساتذة ومشرفين وأقول لهم: اتقوا الله في هذا العلم.

هل يعقل ان يكون هذا مستوى الدراسات الجامعية؟! هذه (فضائح) وليست (رسائل) فهل فكرتم في وضع (منهج) يستطيع ان يرد الجهل الى العلم، والهوى الى الانصاف، والظلم إلى العدل لابد من منهج يربط التطبيق بالنظريات أنتم رأيتم ان المتفقين في النظريات قد تفرقوا أيادي سبأ؟!

وقد رأيتم تناقض الرسالة الواحدة وكأنها لأكثر من طالب وفي أكثر من موضوع؟! لماذا؟! أنا لن أذكر ما أتوقعه جارياً من (وراء الكواليس) والذي بدأ الكثيرون يضعون علامات استفهام كبيرة وكثيرة على بعض الرسائل الجامعية؟! التي إن وجدت أصحابها وجدتهم لا يعرفون عنها ولا عن مضمونها إلا خطوطاً عامة عريضة يعرفها غيرهم من طلبة العلم؟! ماذا يعني هذا؟! وماذا يعني كثرة (ممتاز مع مرتبة الشرف الأولي)؟! مع أن واقع تلك الرسائل يرثى له، ولو قام طالب في المرحلة الثانوية وأتعب نفسه قليلاً لاكتشف أخطاء (التعب القليل) الذي بذل في تلكم الرسائل فكيف يحصل مثل هذا؟!!

الرسالة الثانية: لأصحاب الدراسات الجامعية سواءً الذي (تشاكستُ) معهم هنا أو الذين يشعرون بأنهم لم يبذلوا من

التحقيق والتدقيق ما يكفي فأقول لهم: مازال الباب مفتوحاً للتصحيح والاضافة والاعتراف بالخطأ وتذكروا أن الحق سينصره الله وأن الباطل سيخذل حتى ولو كان له صولة، فلا تتشبعوا بالعلم لتدافعوا به عن الباطل وانصروا الحق وتداركوا أمركم ولا تغتروا بكثرة (المصفقين) ولا (تجار المدائح) فأنتم تعرضون عقولكم على الناس وتعرضوا دينكم على الله فاختاروا لأنفسكم وما اختفى اليوم سينكشف غداً!!

الرسالة الثالثة: لمن حرم الدراسات الجامعية والألقاب البراقة مع صدق نياتهم وقوة بحوثهم، أقول لكم اعملوا ولا يغركم نظرة الناس لكم بأنكم غير حاصلين على (مؤهلات) فالدليل والبرهان هو (المؤهل الحقيقي) وإن لم يكن مؤهلاً (اليوم) فهو (المؤهل) غداً بعد أن يكتشف الناس سماجة الدراسات المتدثرة بـ (الأكاديمية) العلمية ثم انكم تملكون الحوافز النفسية والدوافع البحثية التي ستعينكم على خدمة العلم بعكس كثير من اصحاب الدراسات الذين يختارون موضوعات رسائلهم بلا شعور بأهمية هذه الموضوعات وانما الشهادة عند كثير من هؤلاء وسيلة للوصول الى وظيفة اعلى فتعطلت الاهداف التي يثبتونها في مقدمة رسائلهم، فالله المستعان، كم من علم ضيعوا وكم من جهل وضعوا.

وأقول لكم أيضاً: ليس المهم أن تطبعوا الكتب فقد لا تستطيعون لكن يكفي أن تجمعوا الحقائق وتخلصوا النية وسيأتي يوم يُخرج الله فيه هذا الحق وأنتم وإن لم تكونوا (متخصصين) ولا (متفيهقين) (فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

استدراكات

بعد طبع الكتاب الطبعة الأولى بمؤسسة اليمامة الصحفية بمدينة الرياض، أعدت قراءة الكتاب مرة أخرى، وخرجت بمزيد من الإضافات والاستدراكات، والملحوظات. كما وصلني من بعض الأخوة طلب إضافات، وبعضهم وصلت منهم بعض الاستدراكات. وبما أن الكتاب كان مهيئاً لهذه الطبعة (الثانية)، وبما أن الإضافات كثيرة، ولكثرة الطلب على الكتاب أحببنا إعادة طباعته ولم يمكننا إصلاح الأخطاء في الصفحات المشار إليها بعد قليل، ولذلك رأيت أن أسرد أبرز الملحوظات باختصار ومن أهمها:

ص٢٤\س٢ من الأخير:

الخطأ: بين الأسطر .

الصواب: بين الأقواس.

ص١٣٦\س٦:

الخطأ: بالصحيح.

الصواب: بالضعيف.

ص١٣٦\س٥ من الأخير(هامش):

الخطأ: السنة ما وافق الحق.

الصواب: الجماعة ما وافق الحق.

ص١٦٠\س٦ من الخير:

الخطأ: المؤرخ الأكاديمي.

الصواب: لمؤرخ أكاديمي.

ص١٧٦\س٥:

الخطأ: أم المؤمنين عائشة فهمت بالرجوع.

الصواب: أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى البصرة فهمّت بالرجوع.

ص١٩٠\س١٠:

الخطأ: رسائل الإعلام.

الصواب: وسائل الإعلام.

ص١٩١\س٢ من الأخير:

الخطأ: لوجد في الجانب.

الصواب: لوجدها في الجانب.

ص١٠١\س٧ من الأخير:

الخطأ: (بين علماء والتاريخ).

الصواب: (بين علماء التاريخ).

ص١٠٣\السطر الأخير:

الخطأ: نظراً لانفراد سيف بذكر مجموعة من الصحابة.

الصواب: نظراً لانفراد سيف بذكر مجموعة زعم أنهم من الصحابة.

ص١١٠\س٨:

الخطأ: فلماذا لا يريد الدكتور.

الصواب: فلمادا يريد الدكتور.

١٢١\س٣ من الأخير:

الخطأ: ليس ضاراً للبيعة.

الصواب: ليس ضاراً بالبيعة.

ص١٢٢\السطر الأخير:

الخطأ: خليفة المسلمين.

الصواب: خليفة للمسلمين.

ص١٢٣\س٢:

الخطأ: أما البقية فينقلون عن الضعفاء.

الصواب: أما البقية من الروايات فمنقولة عن الضعفاء.

ص١٣٤\س٩:

الخطأ: ومع أن قتال علي.

الصواب: مع أن قتال علي.

ص١٣٥\س٧:

الخطأ: وهل يجب الاعتزال في كل حدث يسمى فتنة.

الصواب: وأنه لا يجب الاعتزال في كل حدث يسمى فتنة.

ص١٤١\س٦:

الخطأ: وجعلها مصادر للكلام السابق الذي.

الصواب: وجعلها مصادر للكلام السابق عن بيعة علي الذي.

ص١٤٨\س٨:

الخطأ: روايات الكذابين التعيمية.

الصواب: روايات الكذابين التعميمية.

ص١٤٩\س٩:

الخطأ: لأنه ثبت في الأحاديث الصحيحة أن عثمان على حق...

الصواب: أقول تحذف عبارة (الأحاديث الصحيحة) لأن هذه الأحاديث فيها كلام، وتحتاج لدراسة مستقصية، لكونها ليست في الصحيحين، ولأن اكثر الأسانيد التي وجدتها إلى الآن ظهر لي فيها بعض العلل المتنية والإسنادية.

ويضاف بعد عبارة (وأن الخارجين عليه مخطئون) عبارة نصها (أما قتلته فلا يشك مسلم في أن فعلهم كبيرة من كبائر الذنوب، وللأسف أن بعض دارسي التاريخ الإسلامي قد تابعوا هذا الزنديق (سيف بن عمر)، وطعنوا في عمار بن ياسر وأمثاله بمطاعن قبيحة.

ص١٥١\س٤:

الخطأ: منه.

الصواب: من دمه.

ص١٥١\س٥:

الخطأ: قد ثبت.

الصواب: ثم قد ثبت.

ص١٥٢\س١١:

الخطأ: كتاب الإمام للشافعي.

الصواب: كتاب الأم للشافعي.

ص١٥٦\س٣ و٤:

الخطأ: فلو كان هذا الإسناد حسنا لو وجدنا في المتن مخالفة.

الصواب: فإذا كان هذا الإسناد حسنا ثم وجدنا في المتن مخالفة.

ص١٥٦\السطر الأخير:

الخطأ: ببعضهما.

الصواب: ببعضها.

ص١٥٩\س٦ من الأخير:

الخطأ: يحمل أنهما هددوهما.

الصواب: يحمل على أنهما هددوهما.

ص١٦١\س٥ من الأخير:

تضاف عبارة: ثم إن الاستاذ له رد على تقريره هنا بأنه لا يشترط البيعة باليد. انظر رسالته (١\٥٩).

ص١٧٧\س١١:

الخطأ: والباطل أشد اختلافاً.

الصواب: والباطل أشد اختلافاً من الحق.

ص١٨٤\س٢ و٣:

الخطأ: فكأنها تتحدث عن فترة القتال على الملك، وما وقع بين بني أمية وابن الزبير مثلاً، أو ما وقع بين بني أمية وآل المهلب، وما وقع بين بني أمية أنفسهم في آخر دولتهم، وغير ذلك من الفتن التي كان القتال فيها على الملك...

الصواب: أقول: تحذف كلمة (ابن الزبير) وتصحح العبارة إلى:

فكأنها تتحدث عن فترة القتال على الملك، كما وقع ذلك من بني أمية في باديء أمرهم، أو ما وقع بين بني أمية وآل المهلب...

وقد تبين لي أن ابن الزبير، رضي الله عنه، لم يخرج ليقاتل على الملك، وإنما خرج غضباً لله ورسوله، كما يظهر ذلك واضحاً من فعله. كما إن فعل الحسين بن علي وأهل المدينة في خروجهم على يزيد بن معاوية

كان غضباً للدين. وقد جعلهم الحافظ ابن حجر ممن خرج لله، وأكد أنهم أصحاب حق، في أثناء شرحه لصحيح البخاري. وأشكر من نبهني لهذا الخطأ.

ص٢٤٨\س٢:

الخطأ: ثم خلطت.

الصواب: ثم خلط.

ص٢٥٠\س٣ من الأخير:

الخطأ: شديدي الضعف.

الصواب: شديدوا الضعف.

ص٢٧٥\س٦:

الخطأ: قبل أسطر.

الصواب: بعد أسطر.

ص٢٧٥\س٤ من الأخير:

الخطأ: التصعب.

الصواب: التعصب.

ص٢٨٩\س٨:

الخطأ: وهو (أي النصب) متفاوتة.

الصواب: مراتب النصب متفاوتة.

ص٣٢٩\س١:

الخطأ: استعرضنا في الحلقات الإحدى عشر الماضية عشراً...

الصواب: تحذف عبارة: (في الحلقات الإحدى عشر الماضية).

وأخيراً : أرجو من الإخوة الذين لهم إضافات، أو اقتراحات، أو ملحوظات على الكتاب أن يبعثوا بها على العنوان التالي:

المملكة العربية السعودية

الرياض ١١٥١٥

ص.ب. ٥٩٨٤٢

الفهـــرس

الموضــــــــــوع	الصفحة
إهـــــداء	٥
المقدمة	٦
الفصل الأول	١٥
- أنقذوا التاريخ الإسلامي!!	
- حوار مع الدكتور عبدالحليم عويس	
- والأستاذ محمود شاكر	
الفصل الثاني	٤٣
- متى كان سيف بن عمر معتمد العلماء!!	
- حوار مع الدكتور عبدالله العسكر	
الفصل الثالث	٨٧
- سيف بن عمر مؤرخاً!!	
- حوار مع الدكتور عبدالله العسكر	
الفصل الرابع	١١١
- نقد الدراسات التاريخية!!-	
- حوار مع الدكتور أكرم العمري	
الفصل الخامس	١٤٣
- مع الأستاذ عبدالحميد فقيهي	

الموضـــــــوع	الصفحة
في رسالته (خلافة علي بن أبي طالب)	
الفصل السادس	١٧٣
ـ مع الدكتور سليمان العودة	
في رسالته (عبدالله بن سبأ)	
ـ والدكتور محمد أمحزون	
في رسالته (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة)	
الفصل السابع	١٨٧
ـ مع الأستاذ عبدالله الدميجي	
في رسالته (الإمامة العظمى)	
ـ والأستاذ عيادة الكبيسي	
في رسالته (صحابة رسول الله)	
ـ والدكتور حسن الشيخ	
في رسالته (عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام)	
الفصل الثامن	٢٠٣
ـ مع الدكتور محمد السيد الوكيل	
في كتابه (جولة تاريخية)	
ـ والدكتور عبدالعزيز نور ولي	

الموضـــــوع	الصفحة

في رسالته (أثر التشيع على الرواية التاريخية)

ـ والأستاذ عبدالله علي حيدر

في رسالته (مرويات ابن إسحاق)

الفصل التاسع ٢١٩

ـ مغالطات الفقيهي

بين بريق النظرية وظلام التطبيق

الفصل العاشر ٢٩٧

ـ تعالوا إلى كلمة سواء!!

ـ نريد قارىء المسؤولية لا قارىء آخر صيحة!!

ـ النتائج والتوصيات

نبذة عن المؤلف

حسن بن فرحان المالكي

❁ من مواليد جبال بني مالك (شرق جازان) عام ١٣٩٠هـ.

❁ حصل على شهادة البكالوريوس من قسم الإعلام بكلية الدعوة والإعلام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٢هـ.

❁ عمل مراقباً للمطبوعات بالمديرية العامة للمطبوعات عام ١٤١٣هـ.

❁ عمل مشرفاً على الصفحات الدينية بمجلة الشرق السعودية عام ١٤١٣هـ.

❁ عمل مدرساً بوزارة المعارف في الأعوام ١٤١٤ ـ ١٤١٧هـ.

❁ يعمل حالياً باحثاً تربوياً بإدارة تعليم الرياض (رئيساً للمناهج بإدارة التطوير التربوي).

❁ له العديد من المشاركات الإعلامية والمقالات الصحفية.

❁ المؤلفات:

- بيعة علي بن أبي طالب في ضوء الروايات التاريخية (مشترك) ط١٤١٧هـ.
- معنى الإمساك عما شجر بين الصحابة (مشترك) ـ تحت الطبع
- نقد التقريب ـ مادته جاهزة للطباعة.
- المؤاخاة بين المهاجرين ـ مادته جاهزة للطباعة
- النصب والنواصب في القرون الثلاثة الأولى ـ مادته جاهزة للطباعة.

ردمك ; ISBN 9960 - 780 - 40 - 6
ردمد ; ISSN 1319 - 190X